www.kassioun.org

1007

الاثنين 01 آذار 2021

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

أجور جهاز الدولة 15 ألف ليرة لـ 3,6 مليون سوري! [13]

الافتتاحية

مفردات حق تقرير المصير

جوهر الطرح السياسي الذي يروّجه المتشددون هو أنّ الصراع الجاري هو مجرد «صراع على السلطة». بهذه الطريقة، يحاولون مسخ حق الشعب السوري في تقرير مصيره- الذي يشكل جوهر القرار 2254- وتحويله إلى «حق» الأطراف السياسية في تقاسم السلطة على الشعب السوري، أو «حق المنتصر» بينها في الاستئثار بتلك السلطة.

القرار 2254 لا يسمح بأيٍ من المقاربتين، لأنّه يحدد بشكل واضح ليس فقطٌ مسألة التوافق ومسألة الحكم الانتقالي الشامل للجميع، والديمقراطي وغير الطائفي، بل وأيضاً طريق الانتقال نحو النظام الجديد، عبر دستور وانتخابات ذات مصداقية فعلية ونزيهة... أهم من ذلك، أنّ عُمق الأزمة السورية وشمولها يفرضان ضرورة التغيير الجذري الشامل، وليس مجرد إيحاءات خادعة وفوقية تتعلق بالسلطة فحسب..

ولأنّ 2254 لا يسمح بالمقاربات الفوقية والسطحية فلا بد إذاً من الالتفاف عليه؛ مثلاً: عبر الوسواس القهري الذي ألمّ بالبعض فجأة والمسمى «مجلساً عسكرياً». يكرر هذا البعض طرحه دون أن يجيب عن أهم سؤالين متعلقين به: من سيشكل هذا المجلس؟ ومن سيعطيه صلاحياته، وعلى أي أساس؟

ليست الإجابة ومدى واقعيتها هي ما يهم أصحاب الطرح، ما يهمهم هو مجرد الحفاظ عليه حيّاً أطول فترة ممكنة... والهدف الواضح هو إبعاد 2254 عن إمكانيات تنفيذه، وهي الإمكانات التي تتصاعد على أساس يومي؛ ليس انطلاقاً فقط من حجم الكارثة الداخلية «التي وصلت مستوىً أكثر خطورة من ذاك الذي استدعى مساعدات عسكرية مباشرة نهاية 2015»، بل وأيضاً بناءً على الأزمة الغربية متسارعة التعمق، والتي تزيد من احتمالات انصياع الغرب لتنفيذ القرار 2254.

عودة إلى «المجلس» فما يثير الريبة حقاً، هو أنّ أصحابه يدّعون أنّهم يدفعون لنقل السوريين من سلطة إلى سلطة، «وللمصادفة لا تختلف لا في مواصفاتها ولا حتى في شخوصها عن السلطة الحالية!». وأهم من ذلك أنهم يتركون جانباً المعنى الشامل لحق الشعب السوري في تقرير مصيره.

يتضمن هذا الحق، ليس فقط اختيار الشعب للسلطة وشخوصها، بل وأيضاً تحديد طبيعة النظام السياسي للبلاد، وطبيعة النموذج الاقتصادي الاجتماعي الذي ينبغي أن يسود، والذي لا يمكن أن يكون النموذج الناهب وغير المنتج المطبق حالياً في مناطق النظام والمعارضة، وليس بالتأكيد نموذج ذلك القسم من المعارضة الذي يختلف مع النظام سياسياً فقط، في حين يشاركه في ولعه بالليبرالية الغربية بكل مفرداتها.

حق تقرير المصير، يعني ضمناً: وحدة البلاد وسيادتها وسيادة شعبها عليها. ويعني: نقل السلطة بشكل فعلي وحقيقي للشعب في المركز والمناطق، عبر آليات دستورية جديدة؛ ما يعني إنهاء كل أنواع «حكم الأمر الواقع» القائم في كل المناطق السورية، لمصلحة حكم شامل للجميع، ووفق القانون والدستور الجديد.

وحق تقرير المصير يعني: خروج كل القوات الأجنبية من سورية على الإطلاق ودون استثناء، وعلى رأسها قوات الاحتلال الصهيوني عبر تحرير الجولان السوري المحتل كجزء من حزمة شاملة لتطبيق القرارات الدولية 2254، و242...

هذه الأبعاد المختلفة المتعلقة بإنهاء كارثة الشعب السوري، التي تراكمت عبر عقود طويلة، وانفجرت خلال العقد الأخير، هي جوهر حقه في تقرير مصيره الذي لا يمكن اختزاله بأي شكل من الأشكال في مجرد تبديل أو تبادل طرابيش، بل وأسوأ من ذلك تبديل وتبادل طرابيش إعلامي ووهمي فحسب...

شؤون عمالية

الأجور وتخمة الجوع!

04

ملف «سورية 2021»

الكيان الصهيوني إلى زوال...

06

شؤون اقتصادية

«لم يكن ينقصنا إلّا القانون»؟!

12

شؤون عربية ودولية

ما الذي ينتظر السعودية بعد العقوبات الأمريكية الأخيرة؟

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الأجور وتخمة الجوع!

المُشاهدُ لحركة الناس في هذه الأيام في الشوارع، وعلى أبواب المحلات، يظن أن الناس بخير، وأنه ليست هناك جائحة ولا يحزنون، وبهذه التجمعات المنظورة في الأسواق وخاصة الشعبية منها يظن الناظر بأن الجموع ستلتهم ما في داخل المحلات من بضائع التهاماً من أجل تأمين مستلزماتها من ملابس وأشياء أخرى اعتاد على شرائها السوريون تأميناً لحاجاتهم الضرورية.

ولكن الحقيقة عكس الظن الأولي لهذه الجموع الغفيرة، فهي تنظر بعينها لما هو معروض وتتحسر بقلبها لعدم قدرتها على تأمين حاجات أطفالها وحاجاتها الأساسية فكيف ستستطيع تأمين ذلك والأجور لا تكفي لسد الرمق، والأسعار تلتهم ما في جيوبهم على قلتها، بينما المتخمون والحيتان وأبناء النعم المحدثة يلتهمون ما لذ وطاب لهم، بسبب استحواذهم على ما أنتجه غيرهم من ثروة يتنعمون بها، ليصبح من أنتجها بحالة عوز وحاجة، إنه قانون القوي، وقانون الغاب الذي يسمح لمن ينتج بألاّ يحصل على ما أنتجه، ومن لا ينتج ويعمل «يأكل البيضة وتقشيرتها» كما يقول المثل الشعبي، كناية عن اغتصاب حق الأكثرية من قبل الأقلية المتحكمة بمصيرهم ومستوى معيشتهم.

كل يوم تطالعنا وسائل التواصل والإعلام عن النتائج المترتبة على زيادة الأجور، بعضهم يقول: إن الزيادة لا تصنع تضخماً يلتهمها. والبعض الآخر من المحللين الاقتصاديين يقولون: إن أية زيادة ستصنع تضخماً وترتفع الأسعار، ويصبح ما يحصل عليه الناس- وخاصةً العمال من أجور- لا قيمة له، ويذهب لجيوب الاحتكار والمتنفذين في الاستيراد وغيرهم. أي: إن الزيادة المطلوبة لا رأي مستقر عليها كما يصرحون، من حيث فائدتها على مستوى معيشة الأغلبية من الناس. وبهذه الحالة عملوا فينا مثل المثل الشعبي: «مقسوم لا تاكل وصحيح لا تقسم وكول لتشبع». لقد بلغ السيل الزبى، وأصبح وضع الناس من حيث مستوى معيشتهم لا يحسدون عليه، فهم لا يعنيهم كل ما يطرح حول الزيادة، بل يعنيهم شيء واحد وحيد: أن وضعهم المعيشي يتدهور باستمرار نتيجة سياسات الناهبين، وهذا الوضع يحتاج إلى حل حقيقي يُعيد لهؤلاء المنهوبين حقوقهم في ثروتهم، وجزء من هذه الحقوق أن تكون أجورهم تؤمن لهم كرامتهم، والأجور معروفة مصادر زيادتها ورفعها ولا تحتاج لمنظري الاقتصاد ليتحفونا بتنظيراتهم التي لا تسمن من جوع، وإلّا فإن الجوع وصل حد التخمة، وبعده لا ندري ماذا سيحدث!؟

ترهل العمل النقابي

هل حالة الجمود والترهل التي نتحدث عنها دائماً في الحركة النقابية هي وليدة انفجار الأزمة الوطنية التي نعيشها اليوم؟ أم إنها استمرار لمرحلة ما قبل انفجار الأزمة؟ وهي التي ازداد تأثيرها أيضاً على طريقة نضال وكفاح العمل النقابي في مواجهة الاستغلال التي تمارسه قوى النهب والاستغلال، والتي تعمل ضمن تحالف غير مقدس مع أجهزة الدولة المختلفة صاحبة السطوة الأكبر، وبعبارة أخرى: هل هذه الأزمة أو الجمود والترهل من داخل التنظيم النقابي أو من خارجه؟ وما هو الطريق للخروج من هذا الترهل؟

■ نبيل عكام

منذ البدايات الجنينية للتنظيم النقابي للطبقة العاملة بدأ بخوض صراع مباشر مع مستغلي العمال. من أجل حقوقهم المشروعة، من أجور عادلة وقوانين عمل منصفة للعمال، وغيرها من القضايا المتعلقة بالعمل والحقوق، وما زال هذا الصراع مستمراً حتى تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال. وقد شكل هذا الإنجاز الذي حققته الحركة النقابية أيضاً فرصة من أجل تعزيز تواجدها بين صفوف الطبقة العاملة، ووضع بعض الحدود لاستغلالها الاقتصادي والاجتماعي، وكان تحالف الحركة النقابية خلال الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي مع القوى الوطنية- وخاصة التقدمية- في فترة الاستعمار الفرنسي وما بعدها، قد أسهم في تحقيق العديد من المطالب والمصالح للطبقة العاملة، إضافة إلى ظهورها كقوة مؤثرة في حياة البلاد، وخاصة في ظل حركة فاعلة من الإضرابات والاعتصامات وغيرها من أشكال الاحتجاج، ويمكن اعتبار الفترة الممتدة من التأسيس إلى أواخر الخمسينات فترة نشاط وفاعلية للحركة النقابية وصراع مع أعداء الطبقة العاملة الطبقيين، رغم محاولات تلك القوى تمييع العمل النقابي وإيجاد بدائل تحمي مصالحها. ومنذ أن راوحت النقابات في نضالها المطلبي ظناً منها أن مطالبها قد تحققت، وأن الحكومة سوف تحققها بمجرد رفع هذه المذكرة أو تلك، أو من خلال الكتب والمراسلات المقدمة للحكومة، أو تعيين أحد أعضائها في مجلس إدارة أو لجنة إدارية أو مجلس إنتاجي، وما شابه ذلك من هذه المواقع التي في نهاية المطاف لا تقدم شيئاً في مجرى الصراع الطبقي للطبقة العاملة، ومع انخفاض مستوى الحريات الديمقراطية داخلها بدأ الوهن والترهل يسري في عروق الحركة النقابية، حتى ضعفت قوتها، ومع انفجار الأزمة الوطنية أضحى العمل النقابي في أزمة مركبة من داخله ومن خارجه.

السؤال اليوم

هل هناك وصفات سحرية جاهزة لتجاوز الوضع الراهن الذي تعيشه الحركة النقابية؟ لتصحيح مسار الحركة النقابية وإعادة بنائها الكفاحي الذي وجدت من أجله بالدفاع عن حقوق العمال، وتحقيق مصالحهم التي فقدوها خلال المرحلة السابقة، وخاصة الأجر العادل الذي يحقق تلك الحياة الكريمة للعمال وكافة الكادحين؟ بالطبع هناك مهام ومسؤوليات ملقاة على عاتق كل النقابيين والقوى الوطنية، وهي مهام طبقية بامتياز، لذا لا بد أنّ تسييد الفهم الطبقي في داخل الحركة النقابية، سيمكن من ارتباطها في صفوف الطبقة العاملة، وعموم الجماهير الشعبية الكادحة والمهمشة. وفي هذا الصدد هناك العديد من المعارك النضالية، وهي تدخل في صلب اهتمامات العمل النقابي، والجوهري والأساسي فيها على سبيل الذكر لا الحصر: نضال الطبقة العاملة من أجل تحصين الحق في الحياة الكريمة والأجور العادلة لكافة الكادحين والعاملين بأجر. الكفاح من أجل الحق في السكن اللائق ومواجهة مافيا العقارات والحد من ارتفاع أسعارها الجنوني. تأمين فرص العمل لطالبي العمل ضمن تلك الأجور العادلة. تأمين بيئة عمل مناسبة لتشغيل المعامل والمنشآت سواء لقطاع الدولة والقطاع الخاص. إن النضال النقابي ينبغي أن يقوي ويعزز الارتباط بين عموم الطبقة العاملة والكادحة، والحركة النقابية. وما نريد قوله: إن ترهل العمل النقابي ليس أزمة تقنية كما يحاول البعض وصفه بضعف الانتساب للحركة النقابية، بل هو نتاج موضوعي لمرحلة تاريخية على مستوى العمل النقابي وغياب الأسئلة الكفاحية لدى الكوادر الرئيسة في الحركة النقابية، كـ: لماذا نمارس العمل النقابي؟ وماذا نريد من العمل النقابي؟ ومن هم أصدقاء العمال وحلفاؤهم؟ ومن هم أعداؤهم الطبقيون؟ ولماذا يغيب العمل النقابي تحت اليافطات الحزبية الضيقة؟

هل هناك وصفات سحرية جاهزة لتجاوز الوضع الراهن الذي تعيشه الحركة النقابية لتصحيح مسار الحركة النقابية وإعادة بنائها الكفاحي

خفض الدعم ... ماذا يعني؟

كل يوم نسمع تصريحاً عن مسؤول ما، أو وزير أو محلل اقتصادي ما يتحدث عن ضرورة خفض الدعم عن المواطن، وعن آثاره الإيجابية على خزينة الدولة، ويمر هذا الكلام بشكل عادي وبسيط على مسامع المواطنين دون الانتباه إلى ما تعنيه هذه السياسات من خطر على أمن المواطن الغذائي والصحي، ومستقبله في بلد باتت الأغلبية من سكانه تحت خط الفقر، والمجاعة بدأت تطرق أبواب الكثيرين، وعلى أمن البلاد ووجودها الذي بات على المحك.

■ أديب خالد

إذا كانت فاتورة الدعم مرهقة للميزانية حسب زعم المسؤولين فيمكن تأمين موارد للخزينة عبر مكافحة الفساد

سياسات قديمة جديدة

منذ عشرين عاماً بدأت عملياً سياسة خفض الدعم، وتسارعت هذه العملية بعد عام 2005 وكان يتم تمرير هذه السياسات تحت شعار عقلنة الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه الفعليين، وبسبب هذه السياسات اتسعت دائرة الفقر في البلاد، وارتفعت الأسعار بشكل مضاعف، وخاصة أسعار المحروقات التي أدت إلى خسائر فادحة في المجال الزراعي والحرفي والصناعي، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسب البطالة بشكل ملحوظ، وكانت نتائج هذه السياسات الاقتصادية أحد أهم أسباب انفجار الأزمة السورية عام 2011.

اليوم، وبعد انفجار الأزمة السورية، وما تسببت به من كارثة إنسانية ومعاناة لملايين السوريين ومع عجز جهاز الدولة عن القيام بأبسط وظائفه من تأمين مقومات الحياة للسوريين من قمح وخبز ومياه وكهرباء ومحروقات، مازالت سياسة خفض الدعم مستمرة، ولكن هذه المرة لا يخجلون من طرحها، بل باتت شعاراً لكل من هب ودب من أعضاء مجلس الشعب إلى الوزراء والاقتصاديين المقربين من الحكومة، وكأن خفض الدعم عن المواطن هو الحل السحري للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، مع أن رفع الدعم هو الداء وليس الدواء، فهل تحاول الحكومة في سورية اتباع مثل «وداوها بالتي كانت هي الداء»؟

ترك السوق لقوى الفساد

خفض الدعم عن المواطن يعني بجوهره تحرير كامل للأسعار، وإنهاء الدور الحقيقي والأساسي للدولة، المتمثل في دعم مواطنيها ودعم زراعتها وصناعتها، ويعني: أن تتحول الدولة إلى عنصر محايد في الحياة الاقتصادية، تاركة المواطن يخوض حرباً مع التجار والمستثمرين للحصول على أبسط حقوقه كمواطن، من طعام وشراب ومسكن، وسيصبح مستقبل 90% من السوريين رهينة بيد قلة قليلة تتحكم به وتتحكم بحياته، وهنا تتجلى السياسات الليبرالية بأبشع صورها، فحياة المواطن ستتحول إلى مجرد حرب خاسرة له من البداية للحصول على لقمة عيش تبقيه على قيد الحياة، وهي حياة أتعس من حياة العبيد، ودائماً تحاول الحكومة إبراز كرم التجار وأفعالهم، وكأنها تعتمد على أخلاقهم للنهوض بالاقتصاد الوطني، وهي كالمراهنة على أخلاق الذئب لكي لا يلتهم الدجاج.

حجج واهية ومفتعلة

هل خفض الدعم سيجعل المواد متوافرة؟ إذا كانت هذه هي المعادلة فهذا يدل على أن قوى الفساد هي المسؤولة عن عدم توافر المواد وسوء توزيعها واحتكارها، لكي يصل المواطن إلى قناعة بأن توفر المواد محررة أفضل من دعمها، وهي غير متوافرة، علماً أن تحرير الأسعار وخفض الدعم عن المواد سيرفع أسعار تلك المواد إلى مستويات لن يستطيع المواطن شراءها بالرغم من توافرها، لعدم توفر المال الكافي لتأمين متطلبات معيشته الأساسية، أما أن مكافحة الفساد تقتضي خفض الدعم، حيث يتحدث البعض أن الفساد ينتشر بسبب استغلال البعض للدعم الحكومي فهذا مردود عليه، فالفساد يتطلب إرادة حقيقية لمكافحته غير متوافرة عند حكومتنا والفساد سيحكم قبضته على السوق، لأنه سينمو ويزداد عند احتكاره للمواد، كما حصل في شركتي الخلوي ومادة السكر.

وإذا كانت فاتورة الدعم مرهقة للميزانية حسب زعم المسؤولين، فيمكن تأمين موارد للخزينة عبر مكافحة الفساد، ففاتورة الفساد أكبر وأخطر على الخزينة العامة، وتذهب لقلة قليلة عكس فاتورة الدعم، التي تذهب لملايين المواطنين وإذا كانت الدولة لا تتحمل فاتورة الدعم لمواطنيها فما هو مبرر وجودها إذاً؟ وعلى أي أساس ستفرض هيبتها وهي لا تقدم لهم شيئاً؟!

ومع كل الأثار الكارثية التي أتت بها نتائج سياسات خفض الدعم، والتي يمكن أن تصنف ضمن تهديد أمن البلاد وتقسيمها عبر إنهاء دور الدولة، هناك اليوم من لا يستحي ويريد إعادة الكرة مرة أخرى، وكأنه لم يتعلم من الدرس السابق، الذي لم نخرج منه بعد، ولم تكن الأزمة له بمثابة درس، بل كانت مجرد فرصة، وبمثابة شماعة يعلق عليها أخطاءه، ويبرر سياساته، ويعيد ويطرح مشروعه بكل جرأة ووقاحة.

وتحاول الحكومة إيهامنا بأن لدينا قوى برجوازية وطنية تخدم البلد، وليست برجوازية مرتبطة بالغرب ومتعاونة مع عقوباته، التي تدر عليهم مليارات من الدولارات، ومصالحهم مترابطة إلى درجة التشابك، وهم الذين يمانعون أي توجه حقيقي نحو الشرق، ليخفف من سيطرة الغرب وتأثير عقوباته على اقتصاد البلاد.

الطبقة العاملة

تونس - تأسيس نقابة

اعتصم 500 عامل في مصنع سيارات «إيسيزي» للمطالبة بإعادة زملائهم المطرودين تعسفياً وتحسين ظروف عملهم، يوم 13 شباط، أمام مقرّ الشركة في المنطقة الصناعية في القيروان، للمطالبة بإعادة 26 عاملاً تم طردهم تعسفياً، وتحسين ظروف العمل.

وقد أسفر هذا التحرك عن الإعلان عن تأسيس نقابة أساسية لعمال الشركة المغاربية للصناعات الميكانيكية، منضوية تحت الاتحاد الجهوي للشغل في القيروان، وهي الأولى من نوعها بهذه المؤسسة الصناعية منذ تأسيسها، وبلغ عدد منخرطيها إلى حد الآن 450 من عمال المصنع، وفق ما أفاد به الناطق باسم الاعتصام، الذي أكد أن إحداث هذا الهيكل النقابي يُعد حلماً طالما طالب به عمال المصنع للدفاع عن حقوقهم.

العراق - أزمة الرواتب

أضرب مئات الموظفين العاملين- يوم 15 شباط- في المؤسسات الحكومية الاتحادية في إقليم كردستان عن العمل، احتجاجاً على تأخر صرف رواتبهم الشهرية.

وأوضح ثلاثة موظفين يعملون في مؤسسات الجنسية، والجوازات، والبطاقة الموحدة، في محافظة السليمانية، أن المئات من العاملين بهذه المؤسسات دخلوا بإضراب عن العمل، حتى يتم صرف رواتبهم المتأخرة لشهرين متتاليين.

وأكد الموظفون في بيان لهم: أن نحو 4 آلاف موظف يعملون في مؤسسات الحكومة الاتحادية في السليمانية لم يتسلموا رواتبهم منذ شهرين، بسبب الخلافات بين حكومتي بغداد وإقليم كردستان، بشأن آلية الصرف.

وتجري وفود من إقليم كردستان اجتماعات متواصلة منذ أشهر مع المسؤولين في الحكومة الاتحادية، في مسعى للتوصل إلى اتفاق يفضي بإنهاء أزمة تأخر صرف الرواتب.

فلسطين المحتلة- النقل العام

أعلنت نقابة العاملين في قطاع النقل العام في محافظة الخليل تعليق الإضراب الشامل الذي بدأت به، يوم 14 شباط، بعد تلقيها وعوداً رسمية بتحقيق مطالبها.

وأوضح عضو النقابة في مدينة يطا، أنه بعد الشروع بالإضراب العام واعتصامهم وسط الخليل، تم ترتيب اجتماع عام ضم عدة أطراف في بلدية الخليل، من بينهم مدير النقل والمواصلات في محافظة الخليل، وأن بلدية الخليل أبدت موافقتها على تحقيق بعض المطالب، ودراسة مطالب أخرى في اجتماع المجلس البلدي.

أما مطالبهم المرفوعة إلى وزارة النقل والمواصلات، فأوضح أنه ستتم دراستها والرد عليها خلال أيام، مشدداً، أنه في حال عدم تحقيق مطالبهم سيتم الشروع بخطوات احتجاجية شاملة للنقابة في مختلف محافظات الضفة الغربية.

أمريكا- إضراب الأجور

دخل العمال في مطاعم الوجبات السريعة- في 15 مدينة بجميع أنحاء الولايات المتحدة- إضراباً عن العمل يوم 16 شباط، مطالبين برفع الحد الأدنى للأجور إلى 15 دولاراً في الساعة، وتشير إحدى الدراسات، أن47% من العمال الأساسيين يعملون في وظائف يقل فيها متوسط الأجر حالياً عن 15 دولاراً في الساعة، وإن رفعها تدريجياً إلى 15 دولاراً في الساعة من شأنه أن يزيد من أجور 32 مليون عامل في الولايات المتحدة، بما في ذلك 59% من العمال الذين لديهم إجمالي دخل لأسرة تحت خط الفقر، مع زيادة الحد الأدنى للأجور الفيدرالية، سيحصل 31% من العمال السود و26% من العمال اللاتينيين في الولايات المتحدة على زيادة.

تأمين النقل لعمال السويداء.. فهل من مجيب؟

يقال للعامل: أعمل بوطنيتك، وليس هناك من إمكانية لزيادة أجرك، لأن الموارد قد تبخرت وذهبت، والعامل يعرف أنها ذهبت إلى جيوب الكبار من الفاسدين والمحتكرين المتاجرين بلقمة عيش الفقراء، ومنهم العمال، والمطلوب منهم شدّ الأحزمة على بطونهم وبطون أطفالهم.

■ مراسل قاسيون

بينما المتكرشين الذين اغتنوا من لقمة الشعب يُعفون من الضرائب، وتؤجل ديونهم إلى أجل لا ندري إن كان مسمى أو غير مسمى، ويستغرب هؤلاء عندما يقول العامل: إن راتبه لا يكفي أجور مواصلات له ولأسرته، وبحسبة بسيطة لتكاليف أجور النقل لعامل يقطن في الريف القريب المحيط بمدينة السويداء، إذا تقدر أجرة السرفيس ذهاباً وإياباً بـ 400 ل س، أي ما يعادل 10000 ل س، باعتبار أيام الدوام 26 يوماً، وتكاليف أجور النقل لعامل يقطن في الريف البعيد 1400 ×26= 36 ألف ليرة سورية، أما تكاليف النقل لعامل من سكان مدينة السويداء فيضطر إلى ركوب سرفيسين باليوم 400 ل س، مما يجعل مطالبة عمال السويداء بتأمين النقل الجماعي لهم أو إعطائهم بدلاً نقدياً عن النقل لرفع الأعباء المادية عن كاهلهم مطلباً مُحقاً ومشروعاً في ظل الوضع المعيشي الكارثي وارتفاع الأسعار الجنوني، الذي لا يحتاج إلى معاجم أو قواميس نحو لشرح مفرداته البالغة الوضوح، ببساطة تأمين النقل الجماعي للعمال يعني لكل عامل عودة أكثر من نصف الراتب إلى جيبه لتغطية جزء من تكاليف الغذاء له ولأطفاله.

قاسيون، جالت على المعامل والمواقع الإنتاجية، ورصدت آراء العمال والنقابين حول موضوع النقل الجماعي ومبررات تأمينه لعمال محافظة السويداء.

إحدى العاملات في مؤسسة المياه قالت: قريتي تبعد عن مركز عملي في مدينة صلخد حوالي 5 كم، وأدفع يومياً 400 ل س أجرة سرفيس، وأحياناً بسبب الازدحام في أوقات الذروة اضطر لركوب تكسي، وبالتالي دفع مبلغ 500 ل س يعني شهرياً بحط من راتبي من 10 إلى 15 ألف ليرة بالحد الأدنى، شو بدو يتحمل الراتب، الله يعين الموظف، أقساط وقروض من وين بدو يجيب ليكمل يومه.

أحد عمال الخدمات الفنية في السويداء قال: أسكن في قرية ملح، وعملي في مدينة السويداء، أدفع يومياً 1400 أي حوالي 36 ألف ليرة سورية شهرياً، وأعتقد أن أولادي أحق بهذا المبلغ من باصات النقل، والعديد من زملائي من نفس القرية قدموا استقالاتهم من عدة دوائر حكومية بسبب أجور النقل المرتفعة.

قاسيون التقت أحد العمال المستقيلين بسبب ارتفاع أجور النقل حيث قال: أنا أسكن قرية الهويا في الريف البعيد لمحافظة السويداء، قدمت استقالتي من عملي منذ سنتين بسبب دفع مبلغ 35 ألف ليرة سورية شهرياً لقاء أجور نقل ومواصلات، في ظل أن الحد الأدنى للرواتب الحالية 47700 ل س: أي: أكثر من نصف راتب العامل يذهب تكاليف نقل ومواصلات فقط «عنجد كيف عايشين ما بعرف، كل الدنيا والقرارات ضد الفقير» وأنا الآن أعمل بالزراعة في قريتي، «وأصبحت قادراً ووفرت بالحد الأدنى معظم أنواع الخضريات يلي كنت أشتريها ومربي دجاج كمان لأنو الراتب يا دوب يكفي شراء الخبز لأسرتي المكونة من سبعة أفراد».

قضية نقل العمال في السويداء تشكل عبئاً كبيراً على كاهل العمال في ظل الظروف المعيشية الصعبة وارتفاع أجور النقل في المحافظة

كارثة مالية

إحدى عاملات فرع المحروقات بالسويداء قالت: نحن مؤمنون بالنقل على حساب الفرع كون لدينا مخصصات سنوية لنقل العاملين من ميزانية الإدارة العامة، تخيل لو أننا نذهب إلى الدوام على حسابنا كانت كارثة في ظل رواتبنا الهزيلة، التي لا تسمن ولا تقي من جوع.

أحد عمال معمل التقطير في السويداء قال: يتم التعاقد مع باصات من القطاع الخاص لتأمين العمال من قراهم إلى المعمل، كونه يتم لحظ مبالغ مالية لتغطية نفقات نقل العاملين إلى المعمل وجميع المعامل في المحافظة، مثل: معملي السجاد الآلي والأحذية التابعة لوزارة الصناعة لديها مخصصات من ميزانيتها لهذا الموضوع.

عامل من شركة ريان بلاست قطاع خاص قال: أنا أسكن في قرية عرمان في الريف البعيد عن مدينة السويداء، وأعمل في شركة ريان بلاست منذ 17 سنة، ولدينا باص ينقلني أنا وزملائي من قرى مدينة صلخد إلى الشركة الكائنة في مدينة السويداء، وباقي العمال القاطنين في الأرياف التابعة لمحافظة السويداء يتم نقلهم ذهاباً وإياباً على حساب الشركة.

أحد النقابيين في نقابة الدولة والبلديات قال: في المؤتمر النقابي السنوي في عام 2018 تضمن التقرير المقدم للمؤتمر ملاحظة لمكتب النقابة، مفادها: أنه لاحظ استقالة 233 عاملاً خلال سنة بسبب ارتفاع أجور النقل التي يدفعونها من رواتبهم، وطالب التقرير بتأمين النقل الجماعي لعمال الدولة، لتخفيف العبء الكبير عن كاهل العمال، والحد من الاستقالات، وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ هذا المطلب المحق.

إدارة موحدة

أعلمنا نقابي بأنه تقدم باقتراح إعداد دراسة لإنشاء إدارة موحدة لنقل العاملين، أسوة بمدينة دمشق، تكون هذه الإدارة الموحدة تحت إشراف ومتابعة نقابة النقل البري في اتحاد عمال السويداء، بحيث يتم جمع المبالغ المخصصة لتغطية تكاليف نقل العمال في هذه الدوائر، يضاف إليها المبالغ والتبرعات المقدمة من مجلس المحافظة، ومساهمات اتحاد عمال السويداء، ليتم التعاقد مع باصات من القطاع الخاص، بعد تحديد أعداد العمال وأماكن سكنهم وكيفية نقلهم وأضاف النقابي: أنه بإمكان اتحاد عمال السويداء بحث الموضوع مع مجلس مدينة السويداء لتخصيص عدد من باصات النقل الداخلي المستثمرة من قبل المجلس على الخطوط الداخلية لمدينة السويداء، وفرز باص لكل ريف مدينة من مدن السويداء لينقل العمال، هذا لصالح جميع الدوائر والمؤسسات والمعامل العاملة في مدينة السويداء والمدن الأخرى التابعة لمحافظة السويداء.

يذكر أن رئيس اتحاد عمال السويداء صرح لإحدى الصحف المحلية، بأن قضية نقل العمال في السويداء تشكل عبئاً كبيراً على كاهل العمال في ظل الظروف المعيشية الصعبة وارتفاع أجور النقل في المحافظة، مما يضطر العامل لصرف أكثر من نصف راتبه على المواصلات.

أربعة مستويات في قراءة العدوان الأمريكي الأخير...

تزعم الولايات المتحدة أن عدوانها الأخير على سورية كان رداً على «ضربات إيرانية» ضد أهداف أمريكية في العراق قبل 10 أيام. القراءات والتحليلات المتعلقة بهذا العدوان، تشمل طيفاً شديد الاتساع والتنوع، وتكاد لا توجد جهة على وجه الأرض لم تدل بدلوها بما يخص هذا العدوان؛ لا سيما أنه أول عمل عسكري في ظل الإدارة الجديدة، التي من المفترض أن يتصدر قائمة أولوياتها هدفان رئيسان: معالجة الأزمات الداخلية المتراكمة، و«تصحيح الضرر الذي لحق بصورة الولايات المتحدة في الخارج وبموقعها الدولي».

■ ريم عيسى

سنحاول فيما يلي قراءة هذا العدوان ضمن أربعة مستويات؛ اثنان محليان أمريكيان، واحد دولي، وواحد متعلق بسورية...

المستوى المحلي1

على المستوى المحلي، لا يهتم الأمريكي العادي بمعرفة التفاصيل وراء العدوان الأخير. كل ما يعرفه هو أن هناك مشكلة اقتصادية من مستوى الكساد العظيم، وجائحة منتشرة في الولايات المتحدة حصدت أكثر من نصف مليون ضحية في أقل من عام.

بشكل ملموس، لم يشهد الأمريكيون مع الإدارة الجديدة، تغييرات أو مؤشرات نحو تغييرات يمكن أن تكون واعدة بتحسن في المستقبل القريب. في الواقع، بدأ الكثيرون ينتقدون عدم وجود خطوات ملموسة لتحسين الاقتصاد. في الوقت نفسه، يعرف معظم الأمريكيين مدى تكلفة العمليات العسكرية. لذا، فإن المعادلة البسيطة هي أن الأموال التي يتم إنفاقها على عمل عسكري هي أموال يمكن إنفاقها داخلياً لتحسين حياة الأمريكيين من خلال معالجة الوباء والاقتصاد. معادلة بسيطة ورد فعل بسيط وكمية كبيرة من الارتباك والغضب المتصاعد.

عامل إضافي يعزز الاستجابة السلبية العامة اتجاه هذا العدوان، هو أن الأمريكيين بشكل عام باتوا متعبين بشكل متزايد من حروب الولايات المتحدة غير الضرورية. أصبح عدد متزايد من الأمريكيين يدركون أن هذه الحروب ليست لغرض «الدفاع» عن الولايات المتحدة وحدودها، خاصة أنه لم تكن هناك حرب فعلية تقريباً على الأراضي الأمريكية منذ الحرب الأهلية الأمريكية، على الرغم من أن البعض يشير إلى الهجمات في بيرل هاربور، ولكن حتى هذه فإنها تعود إلى ما يقرب من 80 عاماً مضت. ونتيجة لذلك، ينظر الأمريكيون إلى العمليات العسكرية الأمريكية والوجود العسكري الكبير في الخارج بوصفها أفعالاً لا ضرورة لها.

مع ذلك، لا تزال هناك شريحة من الأمريكيين الذين يوافقون على هذه الأنواع من التحركات، ولا سيما مع دول، مثل: إيران التي جرت شيطنتها لعقود من الزمن، وتم لصق طابع «عدو الولايات المتحدة وقيمها» عليها.

المستوى المحلي 2

على الصعيد السياسي داخل الولايات المتحدة، تلقى هذا التحرك ردود فعل متباينة. بشكل عام، انتقد الديمقراطيون الخطوة، بينما أيدها الجمهوريون. هذه المواقف العامة ليست مفاجئة استناداً إلى النهج العام الذي يدفع به كل طرف فيما يتعلق بإيران، ومسألة العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة «الاتفاق النووي الإيراني».

تتوزع آراء المحللين من مختلف المؤسسات البحثية على كامل الطيف المتوقع للقراءات المتعلقة بهذا العدوان، بما في ذلك ما يلي:

– هذه الخطوة هي محاولة لاستيعاب أصحاب المواقف الأكثر تشدداً في واشنطن فيما يتعلق بإيران، والذين يعارضون بشدة العودة إلى الاتفاق النووي، من خلال إرسال رسالة مفادها أن الولايات المتحدة لا تزال متشددة اتجاه إيران... وهو ما يمكن تفسيره بصورة أوضح بالقول: إنّ العدوان جاء في إطار المعركة المستمرة مع ترامب، وفي محاولة لاستيعاب واحتواء جزء من «جماهيره»...

– إلى جانب ما سبق، فإن الخطوة كافية لتوجيه رسالة إلى إيران، لكنها ليست ضربة قاتلة من شأنها إثارة التصعيد وتقويض أو تهديد فرص التوصل إلى اتفاق بالطرق الدبلوماسية. لكن هذا يتطلب تسريع العمل على الجبهة الدبلوماسية مع إيران بشكل مباشر أو غير مباشر.

– هذه الخطوة هي جزء من محاولة الولايات المتحدة زيادة نفوذها في مفاوضاتها حول إعادة الدخول للاتفاق النووي، لكن هذا قد يأتي بنتائج عكسية، لذلك سيكون من الأفضل عدم ربط الأمرين.

– هذا النوع من العمل هو استمرار للنمط الذي تبنته الإدارة السابقة من حيث الرد على الهجمات الإيرانية على الولايات المتحدة أو حلفائها في المنطقة.

– رسالة الولايات المتحدة هنا هي أنه لن يتم تجاوزها، وسترد. هذا الرد يبعث هذه الرسالة بوضوح، ولكن دون إعطاء عذر للتصعيد.

– إن الفرصة السانحة لإجراء مفاوضات فعالة لإعادة الدخول في خطة العمل المشتركة الشاملة ضيقة للغاية بالفعل، وهذه الخطوة قد تجعلها أضيق، أو حتى تغلقها تماماً.

– قد تكون هذه بداية سلسلة من التحركات الانتقامية من كلا الجانبين.

– سيجعل ذلك من الصعب إقناع المعارضين بفوائد عودة واشنطن للاتفاق النووي، لأن إيران تواصل إظهار أنها لن تتراجع عن المنافسة الإقليمية مع الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين.

هذه مجرد أمثلة قليلة لردود الفعل والقراءات، وتعكس إلى حد ما حقيقة واحدة: العامل الأكثر تأثيراً على صناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة ربما يكون الانقسام الداخلي والأزمة الداخلية قبل أي شيء آخر، و«الغموض» المحيط بنهج إدارة بايدن في المنطقة والسياسات المتعلقة بملفات إقليمية مختلفة، يتمظهر عملياً عبر الاستمرار بالسياسات السابقة نفسها في قسم كبير من الملفات.

أصبح عدد متزايد من الأمريكيين يدركون أن هذه الحروب ليست لغرض «الدفاع» عن الولايات المتحدة وحدودها

على المستوى الدولي

الأسبوع الماضي، أعلن بايدن في مؤتمر ميونيخ للأمن أن «الدبلوماسية عادت!». لاقى ذلك استحساناً لدى بعض أصدقاء الولايات المتحدة في الغرب، بعد أربع سنوات من قيام إدارة ترامب بالخطوات «غير الدبلوماسية» الواحدة بعد الأخرى.

بعد أسبوع، بدأ بايدن بإلقاء القنابل! وهي خطوة ربما تقوّض آفاق نجاح المفاوضات فيما يتعلق بالعودة للاتفاق النووي، وهو الأمر الذي شجعته معظم دول الاتحاد الأوروبي وأرادت حدوثه في أقرب وقت، بقدر الإمكان.

وقد تثير هذه الخطوة أيضاً بعض الدهشة في الغرب، الذي كان متفائلاً إلى حد ما بشأن نهج مختلف للإدارة الجديدة تعيد من خلاله دمج نفسها مرة أخرى في المجتمع الدولي. في هذا السياق، ومع الأخذ في الاعتبار أن «الأفعال تتحدث بصوت أعلى من الكلمات»، قد يبدأ البعض في التساؤل عما إذا كانت هذه هي «الدبلوماسية» التي كان يتحدث عنها بايدن– وهي الدبلوماسية التي تريد الولايات المتحدة من خلالها أن تكون جزءاً من المجتمع الدولي، دبلوماسية تحقيق النفوذ السياسي عبر العمليات العسكرية.

إذا كان هذا هو نهج الولايات المتحدة في «تصحيح» الضرر الذي ألحقته إدارة ترامب بصورتها الدولية ووجودها، فربما تتطلب بعض الأمور إعادة النظر، لا سيما في بعض الملفات التي كان الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص قد «وضعها جانباً» ريثما يتولى بايدن منصبه، بما في ذلك ملف سورية.

ماذا عن سورية؟

ليس خارجاً عن المعتاد بالنسبة لواشنطن، اختراق سيادة الدول. أي: إن الانتقام من شيء حدث في العراق بعمل عسكري في سورية، بينما تكون قوة عسكرية محتلة في كلا البلدين، ليس شيئاً غير عادي بالنسبة للولايات المتحدة. يأتي ذلك في وقت يتضح فيه بشكل متزايد أن الإدارة الأمريكية الجديدة لم تدلِ بعد بأية تصريحات حول سياستها اتجاه سورية.

في الوقت نفسه، فإن مشاركة الولايات المتحدة في الجهود المبذولة لدفع العملية السياسية إلى الأمام نحو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2254 ستكون بالتأكيد أفضل من استمرار الولايات المتحدة بتخريب العملية وتأخيرها أكثر. ومع ذلك، لكي تمضي العملية السياسية قدماً نحو التنفيذ الكامل، يجب أن يتوقف العمل العسكري على الأرض، وخطوة مثل تلك التي اتخذتها الولايات المتحدة قبل أيام قليلة ربما تكون مؤشراً على استمرار الرغبة الأمريكية في إطالة عمر «المستنقع»... وهذا العدوان لن يضيف إلّا المزيد من التأكيد على ما قلناه مراراً، وهو أنّ أصحاب المصلحة في الحل السياسي داخلياً ودولياً، عليهم المضي نحوه دون انتظار الأمريكان...

الفجوة أكبر من أن تسدّها السياسات الأمريكية «الجديدة»

لا تزال تتالى المؤشرات التي تدلّ على التراجع الكبير في وزن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية، ومنها: أنه خلال العام الماضي، تجاوزت الصين فعلياً الولايات المتحدة باعتبارها الشريك التجاري الأكبر للاتحاد الأوروبي. وهو الخبر الذي واجه «أذناً صمّاء» من جانب الإعلام السائد في الغرب.

■ إعداد: سعد خطار

إنفاق تريليونات الدولارات على الحروب التي لا فائدة منها وهو السلوك المعتاد أمريكياً بات مسألة غير متاحة في متناول اليد دائماً لا سيما وأن مستويات المعيشة في الولايات المتحدة تتراجع باستمرار

واحدة من المقالات القليلة التي تجاوزت سياسة التعتيم على هذا الموضوع كانت قد نشرت في صحيفة «بوليتيكو» الأمريكية بعنوان «الصين تطيح بالولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي خلال عام 2020»، وتشير إلى ما يلي: «في عام 2020، زادت صادرات سلع الاتحاد الأوروبي إلى الصين بنسبة 2,2% وارتفعت الواردات بنسبة 5,6%، في حين انخفضت تجارة الاتحاد الأوروبي مع بقية العالم بشكل كبير «انخفاض 9,4% على مستوى الصادرات، وانخفاض بنسبة 11,6% من حيث الواردات مقارنة بعام 2019»، وقد أصيبت بشدة التجارة «عبر الأطلسي» حيث انخفضت صادرات السلع الأوروبية إلى الولايات المتحدة بنسبة 8,2% على أساس سنوي، وانخفضت الواردات بنسبة 13,2%. ونتيجة لذلك، فإن الولايات المتحدة لم تعد الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي، وحلت محلها الصين. وفي العام ذاته، بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الصين 202,5 مليار يورو، في حين بلغت الواردات 383,5 مليار يورو، ولم تتجاوز الصين الولايات المتحدة باعتبارها الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي فحسب، بل وكذلك أيضاً مع أوروبا كاملة».

ليس لدى واشنطن ما يكفي

في مقابل الصعود الصيني، تمثّل رد واشنطن ونخب وول ستريت بإستراتيجية متعددة الأوجه للتطويق والاحتواء، تنطوي على حرب تجارية مستمرة وعقوبات وحملات دعائية مستمرة، وكذلك المحاولات المتواصلة لإثارة الفوضى داخل الصين في أماكن مثل: تايوان، وهونج كونج، وشينجيانغ، والتبت، فضلاً عن أطراف الصين، وخاصة في الجنوب، حيث تعمل الولايات المتحدة بشكل واضح على تثبيت حالة من الفوضى في كل من تايلاند وميانمار.

وبالفعل، استثمرت الولايات المتحدة بشكل كبير في بناء قدراتها العسكرية في مواجهة الصين، وهي تحاول وضع هذه القدرات في أقرب مكان ممكن إلى حدود البلاد «الآلاف من القوات الأمريكية المتمركزة بالفعل في اليابان وكوريا الجنوبية، ووجود عسكري أمريكي متكرر في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان»، وكل هذا يستند إلى ما تعترف به الحكومة الأمريكية نفسها من رغبة واشنطن في «الحفاظ على التفوق الأمريكي وتوسيعه في منطقة المحيطين الهندي والهادئ».

والمشكلة هنا، أن الولايات المتحدة تحاول أن تفرض ما لا تسمح به الظروف والتوازنات الجديدة، فالصين التي لديها اقتصاد أقوى وعدد أكبر من الناس وموارد أكثر، وبنية تحتية أكثر تطوراً، سيكون لديها بلا شك وزن أكبر، والسياسة الأمريكية الرامية إلى منع حدوث هذا تتطلب حكماً استخدام القوة، وكبت الاقتصاد الصيني، وضرورة المواجهة والعداء في كل مجال من مجالات التفاعل التي يمكن تصورها بين الصين والولايات المتحدة، ودول العالم، التي تسعى واشنطن إلى عزل الصين عنها. وجوهر الأزمة في هذا الصدد هو أنه ليس لدى واشنطن ما يكفي لمنع غيرها من الدول من التواصل والتفاعل مع الصين، فإنفاق تريليونات الدولارات على الحروب التي لا فائدة منها، وهو السلوك المعتاد أمريكياً، بات مسألة غير متاحة في متناول اليد دائماً، لا سيما وأن مستويات المعيشة في الولايات المتحدة تتراجع باستمرار، وهو ما شهدنا آخر تجسيداته في الخسائر الفادحة التي تكبدها المجتمع نتيجة انتشار فيروس كورونا، حيث تجاوزت خسائر الولايات المتحدة في كورونا مثيلتها من الخسائر الأمريكية في الحرب العالمية الثانية.

الولايات المتحدة تحاول أن تفرض ما لا تسمح به الظروف والتوازنات الجديدة فالصين التي لديها اقتصاد أقوى وعدد أكبر من الناس وموارد أكثر وبنية تحتية أكثر تطوراً سيكون لديها بلا شك وزن أكبر

«بحر، وليست بركة»

لم تكن محاولات الضغط الأمريكي على الحلفاء والخصوم على حد سواء لإبعاد الشركات الصينية عن أسواقها فعالة، ولا سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار أنه كما أسلفنا، فإن الاتحاد الأوروبي ذاته كان يتاجر مع الصين في عام 2020 أكثر من الولايات المتحدة.

وقد حاولت واشنطن فعلياً حرمان الشركات الصينية، مثل: هواوي العملاقة للاتصالات- وشركة «كوماك» لصناعة الطائرات التجارية- من الوصول إلى الأسواق الدولية. وفي الواقع، فإن التأثير قصير الأمد لهذه السياسات قد أرجع الشركات الصينية إلى الوراء قليلاً ولفترة قصيرة جداً، لكن هواوي وكوماك لا تستمران في التقدم فحسب، بل وتخلقان نماذج من التعاون «تفتح شهية» تلك الأطراف التي تريد تحييد نفسها عن تبعات التراجع الأمريكي، وفضلاً عن ذلك، فإن الأسواق المحلية في الصين وحدها، حسب تعبير الرئيس الصيني شي جين بينج، هي «بحر، وليست بركة... العواصف يمكنها أن تخرّب بركة صغيرة، لكنها لن تعكّر البحر أبداً» في إشارة إلى فشل المحاولات الأمريكية لكبح تطور الشركات الصينية، حيث بوسع شركات مثل: هواوي وكوماك أن تستمر في التطور والنمو داخل الصين على المدى القصير، وبسبب أسلوب الولايات المتحدة في الحرب الاقتصادية، فإن بكين تستطيع بسهولة أن تبرر منع الشركات الأمريكية من الوصول إلى هذه الأسواق المحلية.

في هذا الصدد، فإن شركة مثل كوماك، التي تبني طائرات تجارية لصناعة الطيران المحلية الضخمة في الصين وحدها، ستكون قادرة في حال اشتداد المواجهة على توسيع حجمها بسرعة غير متوقعة إلى حجم يمكّنها من التفوق على الثنائي الحالي في الغرب بوينغ وإيرباص، ولا ضرورة هنا للتذكير بفضائح البوينغ التي تتكاثر بشدة في الآونة الأخيرة، مما يهدد بفقدان «التفوق» الأمريكي في مجال جديد من مجالات الهيمنة التي اعتدنا سابقاً أن نرى الولايات المتحدة متقدمة فيها.

الكيان الصهيوني إلى زوال...

إذا اعتمدنا على الإعلام «العربي» المسيطَر عليه نفطياً إلى حدٍ بعيد، فإنّه ليس هنالك أي حديث عن زوال «إسرائيل» كي يناقشه المرء ويناقش مدى جديته.

■ مهند دليقان

على العكس من ذلك، فإنّ السائد هذه الأيام هو التطبيل والتزمير لعمليات التطبيع، وباستخدام مختلف الأساليب الممكنة، وهي أساليب شديدة التنوع... ومنها على سبيل الذكر لا الحصر: تشغيل بعض الانتهازيين من الفنانين و«الشخصيات العامة». تنظيرات «إبراهيمية»، تحاول اختراع أساس حضاري- ثقافي- ديني للتعايش مع الكيان الصهيوني. تنظيرات سياسية تحاول إعادة ترتيب الأعداء والأصدقاء في الذهن العربي بوضع إيران أو تركيا، أو كليهما بديلاً عن «إسرائيل» كعدو أساسي للعرب. تنظيرات «اقتصادية» تَعدُ بأنهار الحليب والعسل في حال التطبيع. تنظيرات «إنسانوية» و«ثقافية» عمياء عن «جماليات السلام» وعن «التعدد الهوياتي» وإلخ...

ومن المفهوم طبعاً، لماذا لا يمكن أن نسمع في إعلام المطبعين كلمة واحدة عن أية مشكلة جدية يعيشها الكيان، ناهيك عن حديث من وزن الحديث عن تهديد وجودي للكيان واستمراريته؛ فالذريعة الأساسية التي يستخدمها المطبعون، هي أنّ «إسرائيل» أمر واقع قائم ومستمر وقوي ومتطور وإلخ... ولذا فإنّ الواقعية تقتضي الوصول إلى التطبيع معه عاجلاً أم آجلاً...

خطر «ديمغرافي»

ما نناقشه إذاً ليس حديثاً يدور في الإعلام العربي، إنما هو نقاش لموجة من التحليلات والمقالات المنتشرة في الإعلام «الإسرائيلي»، وفي مراكز الأبحاث خاصة، والتي بدأت بالاتساع قبل نحو عامين؛ أي: مع بداية الأزمة الحكومية المستعصية والمستمرة حتى الآن، والمتمظهرة في عدم استقرار أي تشكيل حكومي لأكثر من ستة أشهر وسطياً...

بين تلك المقالات، كان ملفتاً للانتباه مقال الرأي الذي كتبه يوفال ديسكين الرئيس الأسبق لجهاز الشاباك «وهو أحد الأجهزة الأمنية الثلاثة «الإسرائيلية» إلى جانب الموساد وآمان»، وتم نشر المقال بالعبرية في صحيفة يديعوت أحرنوت يوم 19 شباط الجاري، وقدم موقع روسيا اليوم ترجمة لجزء صغير من المقال.

عنوان المقال هو: «على هذا المنوال... لن يتبقى لنا بلد». ويناقش كاتبه ما يسميه خطراً وجودياً نابعاً من الداخل على استمرار «إسرائيل».

يبدأ الكاتب مقاله بالقول: «أنا لا أتحدث عن التهديد النووي الإيراني، أو صواريخ حزب الله، أو الإسلام الأصولي الراديكالي. أنا أتحدث عن الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تُغيّرُ بالفعل جوهر الدولة، ومقدرٌ لها أن تُعرّض وجودها للخطر في غضون جيل واحد».

ومن ثم يوضح مقصده بالتركيز على التحول في التناسبات السكانية الناجم عن الاختلاف الشديد في معدلات الخصوبة بين المجموعات السكانية التي تعيش إلى جانب بعضها البعض، ومعزولة عن بعضها البعض في الوقت نفسه. والحديث لا يدور عن العرب من جهة واليهود من جهة أخرى فحسب، «فهذا التناقض ليس الأكثر حدة برأي الكاتب مقارنة بالتناقضات بين اليهود أنفسهم، سواء باختلافاتهم الاثنية أو اختلافات اتجاهاتهم السياسية والمذهبية».

يشخّص الكاتب «الخطر الوجودي» بالقول إنه خلال 30 إلى 40 عاماً قادمة، سيصبح نصف عدد السكان مكوناً من فئتين، هم: العرب، والحريديم «الحريديم هم متشددون يهود يعيشون عالة على الجميع، حيث ينصرفون بشكل كامل للنشاط الديني، ولا يشاركون في النشاط الاقتصادي ويعتاشون من مساعدات حكومية، ومعروف عنهم نسبة التعليم المنخفضة جداً بينهم، ونسبة الولادات الأعلى، حيث إنّ معدل الخصوبة بينهم، عام 2018، وفقاً للمكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، قد وصل 7,1 طفلاً في العائلة الواحدة، مقابل وسطي أقل من 4 بين بقية الفئات».

خطر «اقتصادي- اجتماعي»

يحتل خطر ظاهرة الحريديم موقعاً أساسياً من مجمل موجة الذعر الوجودي التي نشير إليها. من ذلك مثلاً: أنّ البروفيسور في جامعة تل أبيب، دان بن دافيد، وهو خبير اقتصادي ويرأس معهد شورش للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، كان قد نشر دراسة في يدعوت أحرنوت نفسها، بتاريخ 8 أيلول 2019، تحت عنوان: «التركيبة السكانية والأوهام: الانتخابات ستحدد إذا ما كانت إسرائيل ستبقى موجودة بعد جيلين».

في دراسته المليئة بالإحصاءات والأرقام، يبدأ بن دافيد طرح موضوعته انطلاقاً من المستوى التعليمي للأطفال، مؤكداً: أن الإحصاءات تشير إلى أنّ نصف الأطفال في «إسرائيل» يتلقون تعليماً عالمثالثياً، وفقاً لتعبيراته، «أي تعليماً متخلفاً». في حين أنّ «إسرائيل» لا تزال تعتبر نفسها منتمية إلى العالم الأول، وهو ما يصفه بن دافيد بالقول: «نحن نعيش في فيلم، ونتغذى على الأوهام». ويعزز كلامه بجملة إحصاءات، بينها إحصاءٌ ملفت للانتباه حول «إنتاجية العمل»، أي: قيمة الإنتاج مقسومة على وقت الإنتاج. ويقول عن إنتاجية العمل في «إسرائيل»: «خلال الأربعين سنة الماضية، تضاعفت ثلاث مرات، الفجوة في إنتاجية العمل، بين الدول الرائدة في مجموعة G7 «الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان وكندا» وبين «إسرائيل»».

وسواء كان الحديث عن مستوى التعليم أو عن مستوى الإنتاجية، فإنّ الحريديم هم القاسم المشترك. ولكن بالتأكيد ليست المشكلة محصورة فيهم، بل تتجاوز ذلك إلى ما هو أكثر جوهرية، أي: إلى حجم التفاوت الطبقي والتمييز العنصري، الذي لا يقع على الفلسطينيين وحدهم- وإن كانوا هم دائماً الأكثر تعرضاً للاضطهاد- بل ويقدم صورة من التراتبية شبه العسكرية للاثنيات العديدة الموجودة ضمن الكيان.

أبعد من ذلك، يشير بن دافيد إلى احتمال يراه قابلاً للتحقق، وهو احتمال تصبح أمامه أكثر السيناريوهات تشاؤماً «من وجهة نظر الكيان»، سيناريوهات وردية!

الاحتمال هو: أنّ «القسم الآخر» من المستوطنين، «أي: إذا تركنا الحريديم جانباً، والفلسطينيين بطبيعة الحال، وركزنا على القسم المنتمي في درجة تعليمه إلى العالم الأول، وكذا في اشتراكه في النشاط الاقتصادي والعلمي»، هذا «القسم الآخر»، ومع ارتفاع حجم الضغوط الاقتصادية والأمنية، يمكنه ببساطة شديدة أن يحمل أحماله وينتقل نهائياً إلى الغرب... وهي ظاهرة قد بدأت بالفعل وأرقامها في ازدياد مستمر... يمكننا هنا أن نفهم لماذا أشار رئيس الشاباك الأسبق إلى الخطورة الكامنة في أنّ «معظم العبء الاقتصادي والعسكري في إسرائيل سيتحمله قريباً 30% فقط من الإسرائيليين، وبهذه الطريقة لن ينجو المجتمع الإسرائيلي مما ينتظره من مشاكل»... الـ30% المقصودون هنا، هم من أسميناهم «القسم الآخر».

كان الكيان الصهيوني منذ احتلاله لفلسطين جزءاً من مشروع أكبر هو مشروع استعماري امتد من الشكل الاستعماري التقليدي إلى الشكل الحديث

عودة إلى بن دافيد، فإنّه يقيّم احتمال هجرة هؤلاء خارج الكيان الصهيوني بالقول: «إذا قررت كتلة حرجة منهم «أي: من «القسم الآخر»، أو الـ 30%» المغادرة، فإن العمليات السلبية التي يمكن أن نراها خلال 40 سنة، ستحصل بسرعة «المحركات النفاثة». بكلام آخر، فإنّ الحديث عن خطر وجودي بعد جيلٍ أو جيلين، سيتحول إلى خطر وجودي بعد سنوات معدودة!

زاوية أوسع

الجوانب الداخلية التي تحمل أخطاراً وجودية على الكيان الصهيوني، هي بلا شك جوانب شديدة الأهمية، وما أتينا على ذكره هنا ليس سوى غيض من فيض. ولكن مع ذلك، فإنّ البعد الدولي لـ «إسرائيل»، هو إلى حد بعيد بعدٌ داخليٌ أيضاً.

فالكيان الصهيوني منذ احتلاله لفلسطين، كان جزءاً من مشروع أكبر هو مشروع استعماري امتد من الشكل الاستعماري التقليدي، إلى الشكل الحديث، ودائماً كأداة عسكرية مباشرة بالدرجة الأولى.

التراجع الذي يعيشه المشروع الغربي ككل، يحمل ضمنه بالضرورة تراجعاً للمشروع الصهيوني عموماً، ولمشروع «إسرائيل» خصوصاً... وربما من المبالغة حتى استخدام كلمة مشروع لوصف «إسرائيل»، فوفقاً لكلمات يوفال ديسكين نفسه: «هذه الشركة لن تنجو لا اجتماعياً ولا أمنياً».

ربما يساعدنا ذلك في فهم تصريح وزير الخارجية الأمريكي الجديد، يوم 22 شباط الجاري، والذي قال فيه: «واشنطن تعتقد أنّ حل الدولتين أفضل ضمان لمستقبل إسرائيل». ما يعني: أنّ مهمة ضمان مستقبل «إسرائيل» هي مهمة موضوعة على طاولة البحث والعمل، وما يعني أيضاً: أن هذا المستقبل مهددٌ فعلاً...

تريليونات مخصصة للكهرباء.. والنتيجة!!

«الدولة تقدم ترليوني ليرة كل عام إلى وزارة الكهرباء لإيصال التيار الكهربائي إلى المواطنين»، هذا ما صرح به وزير الكهرباء خلال ورشة العمل التي أقامتها غرفة تجارة وصناعة طرطوس الأسبوع الماضي، بحسب ما نقلته بعض وسائل الإعلام.

■ عاصي اسماعيل

وقد استعرض الوزير خلال الورشة أيضاً بعض الأرقام الإضافية عن واقع توليد الطاقة الكهربائية، وكذلك عن الطاقات المتجددة والاستثمار فيها.

تكلفة مرتفعة وقلة إمداد الوقود تزيدها

لا شك أن الرقم أعلاه يتضمن كلفة التوليد الكهربائي، بالإضافة إلى تكلفة خطوط نقل الطاقة، وتكلفة الصيانة، وإعادة التأهيل لمنشآت التوليد ولخطوط وشبكة النقل، مع بعض كلف التشغيل والاستثمار الأخرى، بما في ذلك أجور العاملين في الوزارة وشركات الكهرباء التابعة لها في المحافظات، مع عدم إغفال حصة هوامش النهب والفساد من مجمل هذا الرقم طبعاً.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزير قال خلال الورشة ما يلي: «أدت قلة إمدادات محطات التوليد بالغاز الطبيعي المستخدم لتوليد الكهرباء بتخفيض قدرات المنظومة الكهربائية السورية لنحو 2500 ميغاوات».

أي: إن ترليوني الليرة المقدمة للوزارة سنوياً هي التكلفة التقريبية لتوليد ونقل وتوزيع 2500 ميغاواط فقط، وذلك يعني: أن كلفة إنتاج ونقل الكيلواط الساعي الإجمالية تقدر بحدود 91 ليرة، وهي تكلفة مرتفعة بمقاييس الاستثمار في الطاقة الكهربائية المعتمدة على المشتقات النفطية، وليس على الطاقات المتجددة، والتي تقدر بحدود 0,03 دولار لكل كيلو واط ساعي وسطياً، بحسب بعض الدراسات التخصصية عالمياً، أي: ما يعادل 37,5 ليرة بحال الحساب على سعر الصرف الرسمي للدولار مقابل الليرة، والبالغ 1250 ليرة، و67,5 ليرة بحال الحساب على سعر الصرف 2250 ليرة، وهي أسعار الصرف المعتمدة من المصرف المركزي، والداخلة في حسابات الموازنة العامة للدولة.

وبالواقع العملي، إن هذه التكلفة تكافئ 8 ساعات وصل وسطياً خلال الـ 24 ساعة، والتكلفة الإجمالية بحال تغطية الحاجة الدائمة والمستمرة من الطاقة الكهربائية خلال ساعات اليوم الكاملة قد تصل إلى 6 تريليونات ليرة سنوياً كحدٍ أدنى، وفقاً للأرقام أعلاه!

بالمقابل، فإن حديث الوزير يشير إلى أن عدم استثمار قدرات المنظومة الكهربائية أحد أسبابه هو قلة الإمداد بالوقود، ما يعني: أن إمكانية تخفيض التكلفة متاحة نسبياً، في حال توفرت هذه الإمدادات، وكذلك إمكانية سد جزء إضافي من الحاجة للطاقة الكهربائية.

وهذه التكلفة يمكن تخفيضها أيضاً في حال سد ثغرات النهب والفساد، والعمل على تخفيض الفاقد الكهربائي في الشبكة الذي يصل نحو 30/25% بحسب ما صرح به الوزير خلال الورشة أيضاً.

ومن المفترض ألّا يغيب عن الأذهان ما يتكبده المواطنون من تكاليف إضافية على البدائل الكهربائية، استغلالاً وفساداً ونهباً، والتي تقدر بمئات المليارات من الليرات السورية سنوياً أيضاً، وهي حسابات مغيبة طبعاً عن أرقام وزارة الكهرباء والحكومة، لكنها تدخل في حسابات التكاليف الإجمالية على التزود بالطاقة الكهربائية من قبل المواطنين عملياً، وهي بالواقع العملي تبتلع كل مبالغ الدعم المقدمة من الدولة على التزود بالطاقة الكهربائية سنوياً، وتزيد!

مَنْ يدعم مَنْ؟!

يبتلع الفاقد الكهربائي بحدود 25% من إجمالي المبلغ الذي تقدمه الدولة لوزارة الكهرباء، أي: ما يعادل 500 مليار ليرة تقريباً من إجمالي الـ 2 تريليون ليرة سنوياً، بحسب تفسيرات تصريح الوزير.

فيما تبتلع قنوات النهب والفساد ما يعادل 25– 50% من المبلغ المقدم أيضاً، أي: بحدود 500 مليار إلى 1 تريليون ليرة سنوياً، بحسب الفارق بين التكلفة المحسوبة لكل كيلواط ساعي والبالغة 91 ليرة، والتكلفة المحسوبة وسطياً بحسب تكلفة الكيلواط الساعي المتعارف عليها بالحسابات العلمية والدولية والبالغة 0,03 دولار، والبالغة إما 37,5 ليرة أو 67,5 ليرة، حسب سعر الصرف الرسمي.

وبحساب التداخل الموضوعي في الأرقام والقيم أعلاه، بين الفاقد والمنهوب، لتعذر إجراء الحسابات الدقيقة بها، ربما نستنتج أن الحد الأدنى الذي يتم ابتلاعه من إجمالي ما يتم تقديمه لوزارة الكهرباء «لإيصال التيار الكهربائي إلى المواطنين» يصل إلى 1 تريليون ليرة سنوياً بالحد الأدنى!

فمَن يدعم مَن بهذه الأرقام؟! مقدمات تخفيض الدعم

المرعب بالنسبة للمواطنين في حديث الوزير المنقول إعلامياً خلال الورشة كان بقوله: إن «الوزارة أنهت مؤخراً مشروع قانون صندوق دعم الطاقات المتجددة، وتعمل على تطوير قرار تعرفة التغذية الكهربائية المعمول به حالياً، بحيث يصبح أكثر جذباً للاستثمار، وتدرس جميع المشكلات التي تعيق المستثمرين، وتتعاون على إيجاد الحلول لها».. «الوزارة تعمل لمعالجة كل ما يعيق الاستثمار بالطاقات المتجددة، ومنها: الفاقد الكبير في الشبكة الذي يصل حالياً نحو 25 إلى 30% وموضوع الأسعار».

فالترجمة العملية لحديث الوزير أعلاه عن «تعرفة التغذية الكهربائية» وعن «موضوع الأسعار»، وبغض النظر عن سياقها في معرض الحديث عن الاستثمار في الطاقات المتجددة، والمشجعات المطروحة لمصلحة المستثمرين فيها من القطاع الخاص على حساب المواطنين بالنتيجة، اعتبرها بعض المواطنين مقدمة لزيادة أسعار التزود بالطاقة الكهربائية خلال الفترة القادمة، أي: تخفيض الدعم عنها، ما يشكل عبئاً إضافياً على المواطنين الذين يعانون من مشكلة التزود بالطاقة الكهربائية، ومن أسعار بدائلها، ومن الواقع المعيشي والخدمي المتردي سلفاً.

كلفة الكيلواط الساعي بحدود 91 ليرة وهي مرتفعة بمقاييس الاستثمار في الطاقة الكهربائية والتي تقدر بـ 0,03 دولار لكل كيلو واط ساعي بحسب بعض الدراسات

حسابات المواطنين

بعض المواطنين أجروا حساباتهم الخاصة على المعطى الرقمي الذي قدمه الوزير.

حيث قال أحدهم: إن حصة المواطن من هذا الرقم، ترليونان، تقدر بحدود 100 ألف ليرة سنوياً، بحال كان تعداد المواطنين هو 20 مليون مواطن، أي: إن حصة الأسرة المؤلفة من خمسة أفراد تصل إلى 500 ألف سنوياً، ولمدة 10 سنوات تجميعية وفق منطق الاستثمار الفعال، فإن هذه الحصة تصل إلى 5 ملايين ليرة، وهي توازي تقريباً تكلفة إنشاء مصدر طاقة دائم ومستمر من الشمس، كمصدر متجدد للطاقة وصديق للبيئة، يكفي الاحتياجات المنزلية من الطاقة الكهربائية بمختلف استعمالاتها، دون تقطع أو تقنين، ودون الحاجة للمزيد من التكاليف على البدائل الكهربائية، ودون تكرار الحديث عن الدّعم الحكومي المقدم للتزود بالطاقة الكهربائية.

ربما تكون حسابات المواطن أعلاه غير دقيقة تماماً، لكنها قد تكون جدية بما يكفي لإعادة النظر بالأرقام المعلنة أعلاه من قبل الوزير، ووفقاً لحسابات التكلفة التشغيلية والاستثمارية الحالية، وخاصة بما يتعلق بحصة هوامش النهب والفساد، وقيمة الفاقد الكهربائي من هذه التكلفة، بالمقارنة مع حسابات التكلفة الاستثمارية والتشغيلية بحسب الأرقام والحسابات التقريبية أعلاه.

ردود وتعليقات المواطنين

الرقم الترليوني أعلاه لم يمر مرور الكرام على المواطنين المكتوين من تردي وسوء الخدمة الكهربائية، ومن طول ساعات التقنين، حيث تناول بعض المواطنين الرقم أعلاه ببعض الجدية، فيما غلب طابع التهكم من قبل البعض.

وفيما يلي بعض تعليقات المواطنين التي وردت على بعض صفحات التواصل الاجتماعي، الخاصة والعامة:

«لو يوزعوا هال2 تريليون ليرة ع الناس وكل واحد ينور حياتو بكيفو من حصتو».

«أنا لحالي صرت مستهلك 12 بطارية و3 شواحن والليدات غيرتهم 3 مرات».

«والله ما بتستاهل عم تدفعوا كل هالشي كرمال هالساعة يلي عم تجي الكهربا فيها».

«بس هالأرقام الفلكية غير المنطقية من وين جبتا إذا ميزانية 2020 كلها 4 ترليونات وميزانية 2021 أقرت 8,5 ترليونات ليرة.. فكيف زبطت معك؟».

«إذا ما في كهربا وكل هالمبلغ كيف لو في كهربا.. يتساءل مواطن ما بتجي عندو الكهربا إلا بالمناسبات».

«خلينا نقول كلامك صح وعم تدفعو2 ترليون ليرة، ليش ما حكيت عن الفواتير اللي عم يدفعها المواطن، اجمعهن وشوف كام ترليون بيطلعلو، نحنا عم نشوف الكهربا 4 ساعات من أصل 24 ساعة وعم تجينا فواتير بأرقام خيالية».

«مقدمة لرفع أسعار الكهربا الي ما عم تجي أساساً».

«والشعب عم يدفع إذا في كهربا أو ما في إذا في انترنت أو ما في إذا في ماء أو ما في».

لك وين الحكومة؟؟

بدايةً حابة ذكّر بمقولة مهمة، ألا وهي: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته».

■ دارين السكري

ومن هون صار فيكون تعرفوا إنو كل المسائيل يلي بسورية تقع عليهم المسؤولية تجاه كل فرد «يلي هو المواطن» بالبلد...

ومن هون كمان يا أعزائي فينا ننطلق ونحكي بكل شفافية ومن دون زعل كمان..

وقت يلي بتخلص الحرب الدامية ببلد ما... وبيروح فيها الصالح مع الطالح من دون أي ذنب، وبيصير في نزوح داخلي وخارجي...تشرد... تعتير... وين المفروض يكونوا المساءيل تبع هل البلد هَي؟

وقت يلي بتبلش الحرب الاقتصادية ع هل البلد وع شعبها... وبيصير فيها كلشي بشع... وبتتحول لغابة موحشة... فيها وحوش كبيرة... والكبير مو بس أقوى من الصغير!!! لا أبداً... حتى الكبير فيها بياكل الصغير بس ع الهدا... بيضل يمص بدموا لهل الصغير لحتى يموت ع البطيء...

ولك بهل الحالة هي حتى ما عاد في رحمة بالموت... بيخلوا الصغير يتمنى الموت لحتى يوصل لمرادوا ويموت فعلاً...

حتى صاحب الأرض الخصبة يلي كانت معيشتوا ومعيشة ولادوا وأحفادوا... بطلت تكون كأنها ملكوا، ولك بطلت تكون خصبة إذا بدكون... صارت أرض سودا من الحريق والصواريخ والقذائف يلي نزلت عليها... ومين يا حزركون يلي دفع التمن وما تعوضلوا.. ولا حدا التكش فيه... طبعاً صاحب الأرض...

كهربا... وما أدراك ما الكهربا؟؟ برغم الحديث عن المحطات وصيانتها.. وعن الشبكة والصرف عليها.. وبرغم الحديث عن آبار النفط والغاز والذي منو.. إلا إنو ما بتكفي تغطية إلا ساعات بالكهربا... وبقدرة القادر بتلاقي أماكن ما فيها كهربا أبداً وأماكن ما بتنقطع فيها الكهربا بنوب... كيف شلون ما حدا بيعرف...

الإنترنت وعمايلو... يلي وقت سمعت السلحفة فيه صارت تبكي من كتر ما حمدت ربّا طلع في شي أبطأ منها بسورية... ألا وهو الإنترنت يا جماعة..... لا وفوقها صار عنا تكنولوجيا ذكية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإنترنت التعيس يلي عنا... ألا وهو «برنامج وين» للبطاقة الذكية... أي مو دخيل الذكاء الحكومي شيتنا؟؟!!!

أما موضوع المواد المدعومة... فربي من عالي سماه وحدو القادر على أنو يفهم كيف عم يصير هالدعم عليها.. لأن ما حدا من هالعباد قادر يفهم كيف بيصير دعم مع إذلال وسفق منيّة..

واحتكار السلع الغذائية وذريعة عدم توفرها بالسوق منشان رفع سعرها كلما شمو هل التجار ريحة ارتفاع سعر الصرف بالسوق السودا... هاد لحالو موال ما بيطرب بدو أكتر من تلت ساعات لسردو...

لك أفخر أنواع الفواكه السورية ليست مخصصة للسوريين الموجودين بسورية... الخضرا السورية كذلك الأمر.... السوريين يلي بعدون بسورية ما بيحققلون غير ياكلوا النخب العاشر من إنتاج بلدون وبأعلى سعر الله وكيلكم...

وشرطكون... كلو محسوب ع سعر هداك الملعون بالسوق السودا...

اللحمة والجاج والسمك.... شو صرنا متمنيين نشم ريحتون...

مرة سمعت ولد انخلق بهل الأزمة راح لعند رفيقو.. ابنو لهداك التاجر– تاجر الأزمة.. قلو شو الغدا؟؟

رد رفيقو عليه وقلو لحمة بالصحن...

قلو الولد شو يعني؟؟

ابنو للتاجر صار يضحك عليه.... لك أي أي سدقوا هل الحوادث هي...

وهلق منوصل لقصة المواصلات والنقل وهل الحشكيلة كلها.... اللي ممكن ينقال عنها حدث ولا حرج... زحمة وعجقة واستغلال ومطاحشة..

والرواتب.... أويلي أنا... رواتب دوبها تكفي طبختين فيها لحمة الله وكيلكم... ورغم هيك الموظف الحكومي مضروب منية للسما إنو عم يعطوه راتب...

صيف حار... شتاء بارد وموت عالم كتيرة من البرد... مازوت مافي...

ولادنا يلي أجت بالأزمة مستحيل نقدر عاد نجمل سورية وعمايل الحكومة بعيونون....

لك شو بدكون أحلى من هيك؟؟؟ شو بدكون أفظع من هيك؟؟ شو بدكون أكتر من هيك بلد ما فيها لا نظام ولا حكومة ولا مسؤول جدّي هامّوا مصلحة المواطن؟؟

مصلحة مواطن؟؟؟؟ أية مصلحة هي؟؟ ما رح يكون للمواطن مصلحة إلا لما يكون في حكومة عنجد ومساءيل عنجد بتهمون مصلحة المواطن!!!!

ووقت الحكومة بتأثبت وجودها لما تقدر تأمن متطلبات مواطنيها وبتوفرلون كلشي وبأسعار من كوكب الأرض وبتناسب دخلون... ودخيل الله يلي خلقكون

هون بيكون في عنا حكومة... أما يلي عنا للأسف فهنن ملء شواغر مو أكتر... وكذبوني إذا فيكون تكذبوا... وهاااا

الحكومة بتأثبت وجودها لما تقدر تأمن متطلبات مواطنيها وبتوفرلون كلشي وبأسعار من كوكب الأرض وبتناسب دخلون... ودخيل الله يلي خلقكون

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي متداول عن واقع الفقر والعوز الذي وصل إليه المواطن، يقول البوست:

● «الله يمرق هالشهر على خير.. ما ضل بالبرّاد غير ظروف التحاميل...»

تعقيباً على ما ورد في صفحة الحكومة كتغطية لجلستها الأسبوع الماضي، والتي تناولت الكثير من العناوين الخدمية والمعيشية، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «اللي عم تنقطع عندو الكهربا 6ساعات متواصلة مقابل أقل من ساعة وصل كيف رح يصدّق هاللي مجتمعين؟!».

«من بعد إذن سيادتكم إذا منحت القروض لأصحاب الدخل المعدوم من أين يسدد ما يترتب عليه آخر الشهر.. علماً أن الراتب لا يكفي لشراء زيت القلي. وأنتم تعلمون ذلك».

● «الصدق والثقة بين الحكومة والمواطن تصنع المعجزات اعملوا على زيادة الثقة على أرض الواقع».

من صفحة الحكومة عن لسان رئيسها: «القطاع الزراعي بقي متماسكاً وقوياً وقادراً على تأمين مقومات الصمود الاقتصادي، كما بقي الوسيلة الأكثر فعالية لمواجهة الحصار الاقتصادي الغربي الجائر» وذلك خلال افتتاحه ملتقى القطاع الزراعي، وقد علق البعض من المواطنين بما يلي:

● «والإنتاج الزراعي يتم تصديره للخارج وما يتبقى منه أسعاره خيالية».

● «من هيك أمنتولنا 7 كغ سماد لكل دنوم قمح و3 ليتر مازوت.. وأنتو بتعرفو انو كل دنوم بدو 50 كغ سماد و15 ليتر مازوت».

● «المعامل أغلبها متوقفة بسبب عدم توفر الكهرباء».

حول ما ورد على صفحة الحكومة عن قرار مصرف التسليف الشعبي برفع سقف القرض الدخل المحدود إلى مليوني ليرة، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «هادا القرض كل شهر.. يعني فينا ناخدو مشان مصروف ولا كيف؟!».

● «ضمن نسبة الـ 40% من الراتب المقطوع لا يستطيع أي موظف في هذا البلد أن يأخذ قرضاً بمليوني ليرة خلال 5 سنوات».

● «بس رغم هيك راتب الموظف ما بيكفي القطع شو بدو يضل من الراتب ليعيش المواطن».

حول الحديث المنقول عن لسان مدير تموين دمشق «ندرس أسعاراً جديدة للخبز السياحي والصمون»، علق البعض بالتالي:

● «ويقولون انتهت أزمة الخبز!».

● «لو أنا عبدرس متل ماعبتدرسو انتو كنت أخدت البكالوريا 7 مرات».

حول إعلان وزارة الصناعة عن توفر زيت بذر القطن في صالات المؤسسة الغذائية بدمشق بسعر /3950/ ل. س لعبوة زيت بذر القطن /1/ ليتر و7700 ل.س لعبوة زيت بذر القطن سعة 2 ليتر، علق البعض بما يلي:

● «يعني خجلانين تقولوا 4000 ليرة ع أساس الخمسينات معبأية بس تسعيرة مدروسة مشان الخمسين ليرة تطير وبألف قنينة كل يوم بيطلع 50 ألف ليرة براني».

● «كان سعر القنينة 2900 ليش زاد سعرا 3950».

ونختم مع بوست تهكمي عن الواقع المأساوي في البلد عموماً، يقول البوست:

● «هالبلد كلشي فيها عم يحترق بس ما حدا دفيان».

وناقل الكفر ليس بكافر

ماذا بعد؟

بالرغم مما تمر به سورية، والشعب السوري، من اختناقات كادت أن تفقد الناس صوابهم، أو إن صح القول: بدأت تفقد الناس صوابهم- من تدني مستوى معيشي رهيب- قاتل- مُفتعل- جنوني إلخ.. استمر احتكار السلع، كما استمر الشتاء القاسي دون أية وسيلة للتدفئة، بالإضافة إلى الطوابير، والشجار من أجل الحصول على ربطة الخبز، ليكتحل كل ذلك بالكثير من الممارسات السلبية بحق الغالبية المفقرة من الشعب، سواء من قبل الحكومة الموقرة، أو من قبل كبار التجار والحيتان.

■ دعاء دادو

إذا قمنا بالبحث عن طريق «غوغل» عن معنى «الكوارث المُفتعلة» فسيدلك مربع البحث تلقائياً على الأزمات السورية الخانقة من طوابير الخبز والمحروقات ككل والمواد المدعومة إلخ..

تأثيرات سعر الصرف

بالتأكيد، إن الحجة لدى الحيتان الكبيرة، والسبب الرئيسي والأساسي للارتفاع الجنوني لأسعار السلع والمواد التموينية في السوق، هو «ارتفاع سعر العملة الأجنبية»، علماً أن الحكومة منعت عموم المواطنين من التعامل بها، بل وحتى من ذكرها، طبعاً باستثناء بعض الحيتان الكبار الذين يستوردون السلع الغذائية، أو الألبسة وغير ذلك، المحسوبة بالدولار طبعاً، والذين ما زالوا إلى اليوم يتلاعبون بأسعار السلع حسب سعر الصرف بالسوق السوداء.

أما المصيبة فتكمن بأسعار بعض السلع المنتجة محلياً، ذات المواد الأولية السورية وغير المستوردة من الخارج، والتي لا علاقة لها بالدولار، لكنها بأن متأثرة أشد التأثير بسعر الصرف في السوق السوداء للأسف أيضاً.

فلم تعد هناك أية سلعة، بل وحتى خدمة، لا يتم تسعيرها وفقاً لمتغيرات سعر الصرف في السوق السوداء، وطبعاً كل ذلك لمصلحة كبار الحيتان وعلى حساب الغالبية المفقرة.

ارتفاعات مستمرة دون توقف...

اللافت للانتباه بموضوع الأسعار، بأنها تتأثر بسعر الصرف ارتفاعاً، لكنها لا تتأثر به انخفاضاً، وفق معادلة فريدة من نوعها، ومن الصعب فهمها حتى: «ترتفع الأسعار بارتفاع سعر الصرف في السوق السوداء.. تبقى الأسعار مرتفعة حتى وإن هبط سعر الصرف.. النتيجة تبقى أسعار السلع مرفرفة بالعلالي».. وكذلك بات من الطبيعي أن تسجل الفروقات السعرية ارتفاعاً فقط بين الصباح والمساء، وأحياناً بين ساعة وأخرى!

فيما يلي تباينات أسعار بعض السلع الغذائية– بسعر نصف جملة، خلال أقل من أسبوع واحد: لبنة متوسطة الجودة كانت 3500 ل.س أصبحت 4500ل.س، رز نوعية جيدة كان 3300 ليرة أصبح 3700 ليرة، معكرونة نوعية جيدة كانت 1800 ليرة أصبحت 2400 ليرة، زيت نباتي جيد كان 6900 ليرة أصبح 7600 ليرة، قهوة نوعية وسط كانت 12000 ليرة أصبحت 15000 ليرة، شاي نوعية جيدة كان 20000 ليرة أصبح 23000 ليرة.

وهذا إن كان يدل على شيء، فإنه يدل على الكم الكبير من الاستغلال للسوريين، وخاصة ذوي الدخل المحدود والفقراء والمعدمين، والتي تتزايد نسبتهم يوماً بعد يوم بسبب طمع وجشع التجار المحتكرين للمواد الغذائية، وانسحاب الدولة من ممارسة مهامها ودورها المفترض.

كوارث مُفتعلة

إذا قمنا بالبحث عن طريق «غوغل» عن معنى «الكوارث المُفتعلة» فسيدلك مربع البحث تلقائياً على الأزمات السورية الخانقة، من طوابير الخبز والمحروقات ككل، والمواد المدعومة... إلخ، التي تُري العالم بأن الحكومة السورية والمعنيين عاجزون تماماً على توفير أبسط متطلبات الحياة في ظل التدهور الكبير في الأوضاع بشكل عام.

حياة السوريين بخطر!

يكفي أن نعلم ما معنى أن يكون راتب موظف الحكومي حوالي الـ 60 ألف ليرة سورية، بمعنى أن الغالبية يعيشون تحت خط الفقر وتحت رحمة الله، ومن هنا نعلم حجم الكارثة التي يعيشها غالبية السوريين.

فالغالبية غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء في ظل هذا الارتفاع الفاجر في الأسعار، وهذا مؤشر سيء بأن يخسر الغالبية من الشعب السوري حياته من الجوع مستقبلاً بحال الاستمرار على نفس المنوال، معيشياً وخدمياً وصحياً و..

واقع وتساؤلات مشروعة

تشهد جميع المحافظات السورية تدنياً واضحاً بالطلب على الأساسيات الحياتية، وخاصة الغذائية من أجل البقاء على قيد الحياة، في حين أن الحكومة لم تحرك ساكناً بهذا الشأن! غلاء فاحش، فقر متزايد، احتكار لجميع السلع والمواد، بطالة، مرض، سرقة، نهب، سلوك شاذ بسبب العوز وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات إلخ...

فمن سيحاسب الذين تسببوا بكل ذلك، وبتدمير شعب بأكمله أصبح يتضور جوعاً أكثر فأكثر؟

ومن سيحقق فعلاً تمنيات المواطن المفقر بالحصول على أبسط حقوقه المتمثلة في الحصول على الغذاء الضروري للبقاء على قيد الحياة؟

ومن سيضع الحدّ للحيتان والفاسدين والمستغلين، الذين يُجوّعون الشعب ويسرقونه، لتحقيق ثرواتهم على حساب السوريين واستمرار معاناتهم؟؟

أزمة الخبز.. اعترافات متأخرة.. فماذا عن الإجراءات المتخذة؟

تزايدت التصريحات الرسمية التي تحدثت عن الخبز التمويني خلال الأسبوع الماضي، مع الكثير من التبشير بانتهاء الأزمة، لكن الواقع يقول عكس ذلك حتى الآن!

■ سمير العلي

فقد نُقل عن معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك: «إن توريدات القمح وصلت إلى الموانئ السورية، ما يعني أن أزمة الخبز إلى زوال »، وكذلك نُقل عن مدير السورية للمخابز قوله: «إنه خلال الأيام القادمة مع انتظام توريدات القمح ستكون هناك انفراجات كبيرة خلال الأسبوع القادم»، فيما نُقل عن مدير عام المؤسسة السورية للحبوب قوله: «إنه تمت زيادة المخصصات الأسبوعية من الطحين لخمس محافظات، وذلك نتيجة ارتفاع الطلب على المادة».

التعمية والتهرب والنتائج السلبية

جوهر التصريحات المنقولة أعلاه يتضمن اعترافاً مباشراً وصريحاً بأن أزمة الخبز التي عانى منها المواطنون طيلة الفترة الطويلة السابقة، مع كل تداعياتها السلبية، كانت بسبب نقص كميات الطحين، وليس أي سبب آخر! مع الكثير من التعمية عن هذا السبب تهرباً من المسؤولية والتبعات، بل ولفرض المزيد من الضغوط على المواطنين بالنتيجة.

فلا بد من الإشارة إلى أن المواطنين، بالإضافة إلى معاناتهم من أزمة الخبز، جرى تحميلهم وزرها ومسؤولياتها دوناً عن سواهم من متسببي الأزمة الحقيقيين والمستفيدين منها، من خلال ما تم اتخاذه من إجراءات متتابعة باسم حل أزمة الخبز، وإيصال الدعم إلى مستحقيه، وغيرها من العناوين المستهلكة رسمياً، حصدوا نتائجها وحدهم، اعتباراً من تخفيض كميات الخبز المخصصة لكل فرد وأسرة بموجب البطاقة الذكية، والتي تعني تخفيضاً للدعم المخصص على مادة الخبز بشكل غير مباشر، مروراً برفع سعر ربطة الخبز، الذي كان تخفيضاً مباشراً للدعم، وليس انتهاءً بمنعهم من استلام مخصصات بعضهم البعض بموجب البطاقة الذكية من باب المساعدة والتكاتف الاجتماعي، بذريعة منع الاتجار بالمادة من خلال تجميع مخصصات البطاقات، علماً أن من يقوم بذلك ليس المواطن العادي، بل شبكات السوق السوداء بالتعاون مع بعض الفاسدين في بعض المخابز، مع عدم إغفال ما وصلت إليه حال رغيف الخبز من تدنٍ بالمواصفة والجودة، وما وصلت إليه أسعار الربطات في السوق السوداء من ارتفاع، استغلالاً وفساداً، وكل ذلك كان على حساب المواطنين وحقوقهم ووقتهم وجهدهم ومعاناتهم.

بعد الاعترافات الرسمية أعلاه، بأن السبب الرئيسي لأزمة الخبز خلال الفترة السابقة كان نقص الطحين، «دون الاعتراف بالأسباب الأخرى المرتبطة بالفساد والا مسؤولية طبعاً»، ومع الوعود بحل الأزمة خلال الأيام القليلة القادمة، يبدو من الطبيعي التساؤل عن الإجراءات التي تم اتخاذها خلال الفترة السابقة، والتي كانت وبالاً إضافياً على المواطنين، حصدوا نتائجها السلبية مزيداً من الضغوط المعيشية من خلال تخفيض الدعم على الخبز، وترد ياً في مواصفات الرغيف، وزيادة في الازدحام!

فهل سيتم إلغاء تلك الإجراءات، جزئياً أو كلياً، أم ستستمر، وكأن شيئاً لم يكن؟

فمن الطبيعي ربما، وبعد الاعتراف الرسمي بالسبب، أن يتم إلغاء الإجراءات المتخذة التي كانت على حساب المواطنين، وخاصة ما يتعلق بالدعم والمواصفة والجودة.

ولعل الأهم، هل سيتم حل الأزمة فعلاً هذه المرة؟ أم سيبتلع النهار وعود المساء، كما سبق من وعود طيلة الفترات السابقة، والتي لم تكن إلّا خلبية على أرض الواقع! فما يجري حتى الآن يقول: إن الأزمة ما زالت مستمرة! دون استباق للأمور، ننتظر عدة أيام أخرى، وبعد ذلك ربما يكون هناك قول آخر!

مناهج ممنهجة لحرف البوصلة «2»

بيّنا في عدد سابق تحت عنوان: «مناهج ممنهجة لحرف البوصلة!» بتاريخ 2020/11/23، الحال التي وصلت إليها منهاج اللغة العربية في المرحلة الإعدادية، أي: في الصف السابع والثامن والتاسع، بما يخص النصوص الأدبية التي تُعنى بتكوين وعي الطالب الوطني والحس الوطني المقاوم، حيث اختُزلت النصوص وحُذفت، وهي نصوص منددة وفاضحة للمستعمرين، وخاصة الصهاينة.

■ عمار سليم

ورأينا كيف غُيبت الرموز الوطنية، ومنها: يوسف العظمة، والتي من المفترض أن تكون حاضرة في كل مراحل الدراسة حتى لا ينفصل الجيل عن رموزه المقاومة التي أسهمت في تحرره.

فما قيمة الأدب إن لم يكوّن لدى الأجيال وعياً وطنياً وشعوراً حيّاً يعيش في وجدانه، لطالما ركز مطورو المناهج على الناحية القيمية لكل نصوص الكتب الموضوعة بين أيدي الطلاب.

وفيما يلي استكمالاً لما تم عرضه في مادتنا السابقة، وهذه المرة في منهاج اللغة العربية لطلاب الشهادة الثانوية، حيث لم تختلف التوجهات الاختزالية لبعض نصوصه، والتغييب المتعمد لبعض الرموز، منه.

الاستبداد والاستعمار والقضية الفلسطينية

كان منهاج الأدب والنصوص في الصف الثالث الثانوي السابق مقسماً إلى محاور أدبية، وكل محور يرصد موقفاً للشعراء تجاه قضاياهم، وكل محور يضم عدة نصوص، ومن هذه المحاور: محور الاستبداد الذي يُعنى بالاستبداد العثماني، ثم محور الاستعمار الذي يرصد موقف الشعراء من الاستعمار الأوربي للبلاد العربية، ومحور القضية الفلسطينية بمرحلتيه قبل النكبة وبعد النكبة، وكل محور من هذه المحاور يحوي عدة نصوص تفضح وتندد وتصور الانتصارات، حتى أن محور قضايا المرأة لم تغب فيه صورة المرأة المناضلة، كالمناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد.

فأين هي القضايا الوطنية من منهاج الثالث الثانوي في عام 2021؟

إن طبيعة تقسيم الأدب إلى عصور لا تسمح بتقديم القضايا الوطنية المقاومة في مرحلتي الصف العاشر والحادي عشر، وهذا يستوجب تكثيف وزيادة هذه النصوص لإحاطة الطلاب بقضاياهم بشكل كاف.

ولكن في الكتاب الجديد نرى أن الأمر اختزل إلى درجة أن كل ما سبق من المحاور أصبحت في وحدة دراسية واحدة.

فليس في الكتاب نصوص ترصد الاستعمار الأوروبي في الوطن العربي، وليس فيه سوى نص واحد للزهاوي، وهو دعوة إلى الصحوة ضد العثمانيين، ولم يغنَ بنصوص تتحدث عن جرائم المستبدين، كنص خليل مطران الرمزي في إعدام مدحت باشا، ونص القروي في إعدام شهداء السادس من أيار، ونص الكواكبي الذي يذكر صفات المستبد، ونص أحمد عبد المعطي حجازي في دعوة الفلاحين إلى الثورة في وجه الإقطاعيين..

ما قيمة الأدب إن لم يكوّن لدى الأجيال وعياً وطنياً وشعوراً حياً يعيش في وجدانه؟

إلخ، وهذه النصوص جميعها كانت موجودة في المنهاج السابق.

فهل يُغني نص واحد عن كل هذه الحقبة المريرة من الزمن التي عاشتها الشعوب العربية في ظل استبدادهم؟

أما ما يخص الاستعمار الأوروبي للبلاد العربية فلم يبق إلّا نص واحد يصور فرحة الجلاء للشاعر عمر أبو ريشة، وهو لا شك مهم، ولكن أين النصوص التي تندد وتفضح جرائم الاستعمار؟

أليس حرياً بطلابنا أن يعرفوا مواقف الأدباء من الاستعمار الغربي في مختلف بلادنا العربية، وكيف التزموا بها في أدبهم قولاً وفعلاً؟

القضية الفلسطينية

كانت القضية الفلسطينية في كتاب الثالث الثانوي مشبعة بالنصوص، تغني الطلاب بمعرفة ضرورية عن أدب النكبة وما قبل النكبة، وفيها كان ينهل الطالب من وجدانيات متنوعة باختلاف الشعراء وانفعالاتهم وتعابيرهم، ليقع في نفسه موقف وعاطفة تنمي حسّه المقاوم، وفي الكتاب الجديد لا نجد عن القضية الفلسطينية سوى قصيدة يتيمة لمرحلة ما بعد النكبة للشاعر الفلسطيني محمود درويش!

فلماذا اختزلت هذه القضية في مناهجنا، وأصبحت وكأنها مجرد «رفع للعتب»؟

أليست هي القضية الأهم بما يخص القضايا الوطنية والقومية، كما عنونوا هذه الوحدة في الكتاب؟

هل كل هذا الاختزال والاقتصار على القليل هو عمل عفوي لعدم الإكثار على الطالب الذي تثقل كاهله الكتب الأخرى التي قد لا تُعد أولوية مقارنة بهذه القيم؟

استمرار تغييب الرموز المقاومة في الكتاب

من منا لا يعرف المقاوم الرمز البطل عمر المختار الذي تصدى للمستعمر الإيطالي لعقود، وأصبح رمزاً وطنياً، لا لليبيا وحدها بل لكل عربي، وقد أدرجت قصيدة الشاعر أحمد شوقي في رثائه ومطلعها: «ركزوا رفاتك في الرمال لواء»، وهي ضمن محور مقاومة الاستعمار، وقد أفردت لإحياء رمز من رموز المقاومة.

فأين هي هذه الرموز في الكتاب الجديد، الذي خصص وحدة دراسية كاملة لبحث الرواية على حساب هذه النصوص الهامة؟

فقد غاب عمر المختار في كتاب الثالث الثانوي، كما غاب يوسف العظمة في المرحلة الإعدادية.

أسئلة مكررة ومشروعة

ربما من المفيد أن نعيد ما سبق أن طرحناه من أسئلة في مادتنا السابقة:

هل يمكن اعتبار هذا التغييب تطويراً للمناهج التعليمية؟

هل هذا تغييب متعمد للأجيال عن قضاياهم وصراعاتهم مع أعدائهم المحتلين والناهبين؟

أم هو تخلٍ ممنهج ممن لهم مصلحة بحرف بوصلة الصراع بالتدريج عن اتجاهه، وطمس معالمه المرسومة منذ بدايته؟

وهل ستشهد مناهجنا في المستقبل تغييباً واختزالا لقضايانا الوطنية والمبدئية في التعديلات القادمة؟

وهل ستستمر البوصلة بالانحراف عن مسارها؟

صدر القانون رقم 8 المتعلق بالتمويل الصغير... شكلياً تمّ فتح باب حصول محدودي بل ومعدومي الدخل على تمويل صغير، وتحدث الموقع الرسمي لمجلس الوزراء عن «انسيابية الأموال والمنفعة المتبادلة بين الممولين والمقترضين ومكاسب الدخل الوطني» وإلخ.. التي كانت تنتظر بيئة تشريعية «أتت أخيراً» عبر القانون! فهل الأمور فعلاً كذلك؟ وهل غياب التشريعات هو المانع الجدي لعدم تمويل فقراء سورية ليفتحوا أعمالهم الصغيرة؟!

«لم يكن ينقصنا إلّا القانون»؟!

التمويل الصغير طرح غير واقعي

في هذا القانون هنالك شكلياً ثلاثة أطراف، الأول: هو الجهة التشريعية التي أتاحت تغييراً في العلاقة بين الطرفين الآخرين، وهما: المقترضين والمستهدف هنا هو محدود ومعدوم الدخل في سورية، أي: شرائح الشغيلة وصغار المنتجين في كافة القطاعات، والطرف الآخر: هو الممول، أي: الأطراف التي ستنشئ مصارف من هذا النوع وتموّل هؤلاء!

■ عشتار محمود

15 مليون ليرة هل تفلح؟!

سنبدأ أولاً من تفصيلين في القانون يتعلقان بمستوى الجدوى على المقترضين، أولاً: من حيث حجم المبلغ، وثانياً: الآجال الزمنية.

يقول القانون: إن مبالغ الإقراض قد تصل إلى 15 مليون ليرة! أي: إنها قد تقل عن ذلك، وفق محددات للسماح بالتمويل، ولم يفصّلها القانون، وستترك للمصارف. وهذا الحد من التمويل كانت قيمته في بداية العام تقارب 6000 دولار، بينما اليوم بعد شهرين فقط أصبحت: أقل من 4000 دولار، بخسارة تقارب الثلث! وذلك بطبيعة الحال مع التهاوي المتسارع في قيمة الليرة، والتسعير في السوق وفق متغيرات صرف الدولار بالدرجة الأولى.

وما قيمته اليوم 4000 دولار قد يستطيع أن يشتري لشاب يتعلم مهنة «الكهربجي» مثلاً عدّة أساسية مستعملة، وربما قد يغطي له شراء دراجة كهربائية مستعملة أيضاً تلبية حاجة مواصلاته، ويسمح له بدخول سوق العمل كمهني يستطيع أن يتحرك بمقدار ما يخدمه شحن بطارية «الموتور»!

كما يمكن لـ 15 مليون أن تشتري لأسرة ريفية بقرتين، وتسمح بتخزين بعض من العلف.... لا يستطيع المبلغ الحالي بحدوده القصوى المذكورة، أن يفتح ورشة خياطة صغيرة، ولا أن ينشئ بيتين بلاستيكيين مع تكاليفهما السنوية، وهو طبعاً لا يمكن أن يغطي التكاليف العقارية والإنشائية لأي مشروع، أي: إنه مشروط بتأمين مسبق للعقار! ولكنه بحدوده الحالية يستطيع في حالات محددة أن يؤمن مصدر دخل إضافي، هذا إذا ما بقي الحد على حاله عند حدود 15 مليون ليرة، والأهم، إذا ما بقيت الأسعار على حالها!

الجانب الآخر يتعلق بالآجال الزمنية لإطلاق هذا التمويل، فالقانون عملياً أوقف مؤقتاً عمل مؤسسات التمويل العاملة في هذا المجال حالياً «على قلتها» وألزمها بالتكيّف مع متطلبات القانون الجديد، وأعطاها مهلة زمنية لهذا التكيّف قاربت عامين... ما يعني: أنّه في حال لم يتم تأسيس سريع لمؤسسات تمويل وفق هذا القانون، فإن التمويل الصغير الذي كان متاحاً بحدود دنيا، متوقف إلى أجل غير مسمّى!

فهل سيبادر الممولون لإنشاء مثل هذه المؤسسات؟! سؤال يأخذنا إلى الشق الآخر والأهم في النقاش، وهو: البيئة الاقتصادية الموضوعية التي تحكم عملياً الإقراض في سورية اليوم.

هل هنالك من يقرض اليوم في سورية؟!

من الذي يعمل في الإقراض في سورية اليوم وكيف يعمل؟! عملياً منظومة المصارف العاملة في سورية لا تقوم بالإقراض تقريباً... فالمصارف الحكومية تحرّك بالدرجة الأولى أعمال الحكومة، والمصارف الخاصة تقدم تسهيلات ائتمانية للمودعين الكبار الذين يضعون جزءاً من أموالهم فيها. وتقوم المنظومة المصرفية بدور خدمي بسيط لتسيير أعمال مودعيها، ويدل على هذا حجم الربح التشغيلي القليل الذي تحصل عليه هذه المصارف، بل والخسارات التي تسجّلها بعضها. المصارف تقوم بتسليف مودعيها الكبار من أموالهم، وتقدم لهم خدمات ترتبط بتجارتهم الخارجية ومدفوعاتهم لا أكثر. وهي عملياً تستمر في العمل ضمن البيئة الاقتصادية السورية المضطربة، بناء على الوعد الكامن في المستقبل حول إعادة الإعمار ومحاولة «الصبر» لحجز موقع في سوق قد تشهد أعلى معدلات ربح لاحقاً نتيجة حجم الدمار الموجود. وينبغي الانتباه إلى ما جرى في العام الماضي ويجري في العام الحالي: فكلما «أظلمت السماء السورية» وزادت احتمالات تأخر التسوية السياسية وانفتحت احتمالات تدهور اقتصادي وسياسي، كلما أعطت هذه المنظومة المصرفية «الخاصة تحديداً والمربوطة إقليمياً» مؤشرات على إمكانية مغادرتها السوق، أو تضييق أعمالها، وتحديداً مع تشديد العقوبات.

والمقصود بهذا، أن البيئة الاقتصادية السياسية هي التي تحدد عمل المصارف في الإقراض... وأية مؤسسة ساعية للربح لن تقوم بإقراض قطاعات إنتاجية بالليرة السورية، وبمعدلات فائدة محدودة وتقارب 13%، بينما الليرة يمكن أن تفقد ثلث قيمتها خلال شهرين فقط لدواعٍ سياسية واقتصادية كلية!

المفارقة، أن القانون لا يعوّل فقط على المستثمرين والممولين المحليين، بل يضع بنداً لتأسيس مؤسسات الإقراض الخاصة المذكورة، بأن تتم بمشاركة شريك إستراتيجي! ورغم ترك مفهوم الشريك الإستراتيجي غير مشروح وتسليم الأمر لمجلس النقد والتسليف ليحدد صفاته لاحقاً، إلا أنّه يوحي بجهات، مثل: مصارف استثمار، أو شركات تمويل كبرى إقليمية الطابع. وهو تعقيد قد يؤخّر تشكيل مثل هذه المصارف الموعودة، التي إن تأسست فإنّها قد لا تسمح بتحويل عاطل عن العمل إلى كهربجي، وربّة منزل ريفية إلى مربية أبقار، إذا ما استمر تدهور الليرة بهذا المستوى!

المصارف الحكومية تحرّك بالدرجة الأولى أعمال الحكومة والمصارف الخاصة تقدم تسهيلات ائتمانية للمودعين الكبار الذين يضعون جزءاً من أموالهم فيها

إنّ أي شخص يمتلك الحدود الدنيا من المعرفة الاقتصادية، يعلم أن إنشاء مؤسسات تمويل جديدة، ولأفقر الفقراء، ودون ضمانات، ليس له أرضية اقتصادية واقعية في الظرف السوري حالياً، والمشكلة ليست في البيئة التشريعية!

فحتى مصارف الدولة التي يفترض ألّا يكون محددها الأوحد تحقيق الربح، تقوم بإقراض محدودي الدخل من الموظفين وأصحاب الرواتب، الذين تستطيع أن تمسك بهم من مصادر دخلهم الدورية، بل وتطلب مقابل ذلك شروطاً تعجيزية تقريباً، مثل: كفالات لعشرات الرواتب لإعطاء قرض بسيط، وضمانة رهن عقار لحالات أخرى بأضعاف قيمة القرض!

كما ينبغي التذكير، أن مؤسسات التمويل الصغير التي كانت تعمل في سورية بشعارات «إنسانية» بل وتعلن أن منظومة إقراضها جزء من أعمالها غير الربحية... كانت تسترد القروض الصغيرة الممنوحة بمعدل 1,5، أي تضيف نسبة تفوق 50% على قيمة القرض مقابل خدمة التقسيط!

فإذا ما كان جهاز الدولة والمؤسسات غير الربحية تفرض مثل هذه الشروط على تمويل الفقراء في سورية، فكيف يعقل أن نتوقع مبادرة مستثمرين وممولين لتأسيس إقراض صغير بشروط ميسّرة لشريحة اجتماعية أصبح بينها أكثر من 12 مليون جائع! ولماذا سينظر إلينا هؤلاء المستثمرون بعين الرأفة، أو حتى لماذا قد يبادرون «لاستثمارنا» بينما لم يبق لدى عموم السوريين ما يمكن أن يقدموه بعد أن جوعتهم منظومة «مصاصي الدماء»؟!

قد يبادر بعض أمراء الحرب لتبييض أموالهم مستخدمين تشريعات من هذا النوع، وحينها فليحاول أي سوري أن يحصل على أي مبلغ ممكن من أمثال هؤلاء، ولكنّ هذا لن يُسمن ولن يغني من جوع، ولن يكون أكثر من فقاعة صغيرة حول «إحسان» الأثرياء...

أجور جهاز الدولة

15 ألف ليرة شهرياً لـ 3,6 مليون سوري!

الإحصائيات الحكومية بأرقامها الوسطية والتقريبية تقول: إن جهاز الدولة المدني في سورية، لا يزال يُشغّل ربع القوى العاملة المشتغلة في سورية... وهؤلاء الذين يديرون تحصيل جهاز الدولة لإيراداته من كافة جوانب إنتاجه وخدماته، الذين بعملهم قل أو كثر، يبقون له دوراً ما في الحياة الخدمية السورية، ولا يحصلون إلّا على جزء قليل جداً من إيراداته.

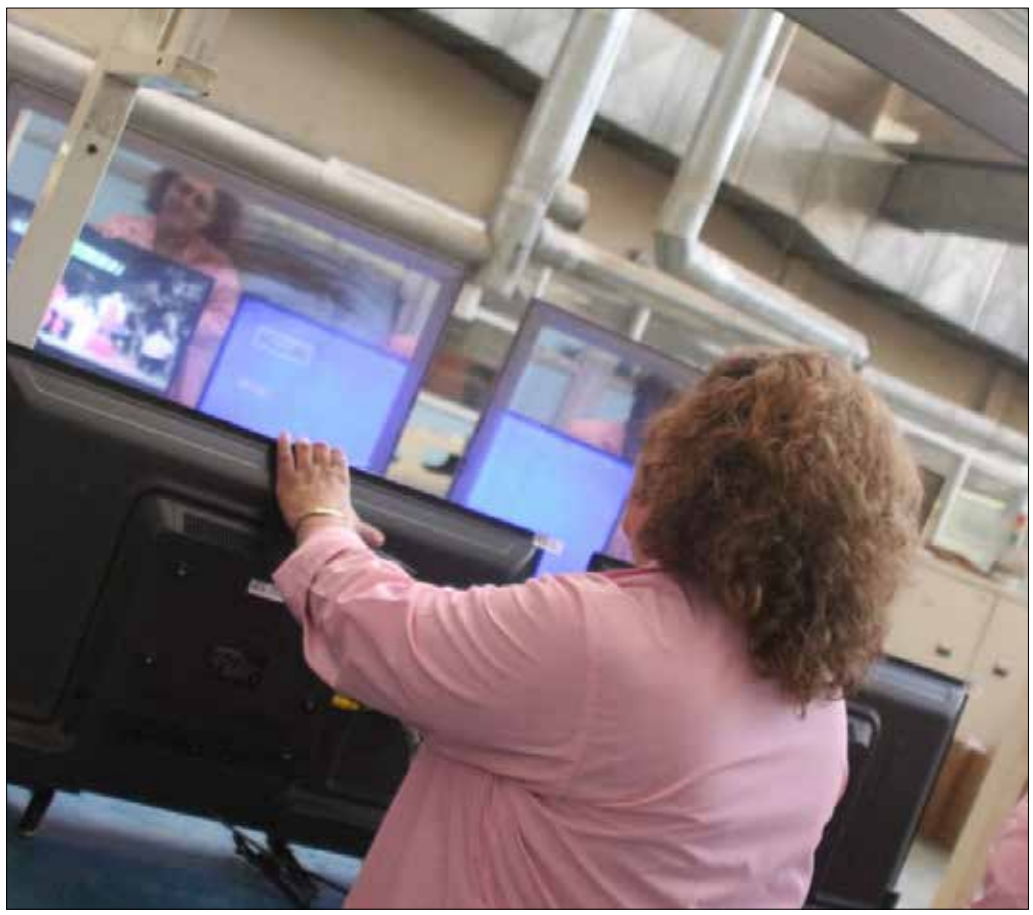

تقول المجموعة الإحصائية السورية، بأن عدد العاملين في جهاز الدولة المدني لا يزال يقارب: 920 ألف عامل في عام 2019... 55% منهم من الذكور، والباقي إناث، وهو رقم يشمل جميع العاملين، بمن فيهم المتعاقدون لفترات مؤقتة الذين ازداد تعدادهم خلال سنوات الأزمة.

920 ألف شخص تقريباً لا يزالون يرتبطون بدخلهم اليومي جزئياً بجهاز الدولة، وهؤلاء يحصلون من ساعات العمل الثماني التي يقضونها على 60 ألف ليرة وسطياً، لا أكثر ولا أقل. ويبحثون بطبيعة الحال عن مصادر دخل أخرى ضمن ساعات عملهم، أو خارجها بأعمال أخرى...

ما الذي تدفعه الدولة لقاء أعمال مئات الآلاف من السوريين المستمرين في الوظيفة الحكومية؟ المبلغ السنوي لا يتعدى 700 مليار ليرة سنوياً. رقم قليل أصبح يشكّل نسبة 8% من مجمل موازنة 2021 ولكنه يُعيل مئات آلاف الأسر.

إنّ هذه الشريحة وفق معدل الإعالة الاقتصادي التقريبي: من 1 إلى أربعة أشخاص، يفترض أن تغطي حوالي: 3,6 ملايين سوري. باعتبار أن كل مشتغل في سورية يقابله وسطياً أربعة أشخاص بحاجة للإعالة هم إمّا أطفال، أو طلاب، أو مدبرات منازل، أو كبار السن ليس لديهم رواتب تقاعدية، أو غير قادرين على العمل وإلخ...

ما يعني: أن الحصة الوسطية التي يقدمها جهاز الدولة لكل فرد من هذه الشريحة المعتمدة على رواتب هذا الجهاز تقارب 15 ألف ليرة شهرياً، أي: ما يعادل بيضتين يومياً للفرد من أسرة موظف الدولة، وفقط لا غير!

هل هؤلاء هم الفساد؟

إنّ هؤلاء المشتغلين مضطرون كما غيرهم من السوريين أن «يواكبوا» المنظومة ليستطيعوا الاستمرار على قيد الحياة، والمنظومة تعطيهم أجراً شرعياً بهذا المقدار فقط، بينما سعى الجزء الأكبر منهم للحصول على أجور خدمات جهاز الدولة من بقية المواطنين عبر منظومة «الرشوة» التي أخلاقياً لا تدين إلّا من يخصصون هذا المقدار من الأجر لمعيلي ملايين الأشخاص!

فالتوافق الاجتماعي الضمني اقتضى عملياً أن ينفق الناس على خدمات جهاز الدولة، وتحديداً على أجور عماله، كي يستمر هؤلاء الموظفون بالقدوم إلى عملهم، وهذا طبعاً محصور بالدوائر الأساسية التي «توجد فيها حركة» بينما مئات آلاف العمال من جهاز الدولة يشتغلون بأماكن لا يمكن أن تصل إليها لا الرشوة، ولا عوائد الفساد الكبير!

أمّا «الهبشات الحقيقية» والفساد فعلياً من عمليات الاستيلاء على جهاز الدولة فهي ليست من حصة 920 ألف عامل! بل هي عملياً موزعة في دوائر نفوذ عالية وضيقة، وقد تصل بعض المنافع إلى شغيلتهم المقرّبين وفي قطاعات محددة. فعملياً لم يُثرِ موظف دولة من رشاوى الـ 50 ليرة، أو حتى الـ 500! بل أثرى من يتداولون الإدارات في المواقع الحساسة، ليأخذوا حصتهم من فترة إقامتهم الإدارية التي منحهم إياهم أحد أزلام النفوذ الكبير الذي يعود «الموقع الإداري» له!

التربية تضم ثلث العاملين

عملياً الجزء الأكبر من المشتغلين في جهاز الدولة يشتغلون في مواضع لا يدور فيها مال كثير، وبالتالي لا يستطيع الشغيلة المنهكين أن «يسترزقوا منها». مثل: التعليم على سبيل المثال، فقطاع التربية يضم عملياً ثلث المشتغلين في جهاز الدولة، وأكثر من 313 ألف مدرس ومدرسة وموظف خدمي. يتبعه عملياً من حيث العدد قطاع الصحة بحوالي 85 ألف، ثم الزراعة بحوالي 70 ألف مشتغل، تعقبها الصناعة بشقيها التحويلي والاستخراجي، والتي تضم 68 ألف مشتغل تقريباً، بينما يتبع للداخلية حوالي 55 ألف عامل، وللموارد المائية أقل من 40 ألف، أما الكهرباء بكل مؤسساتها فتضم أقل من 35 ألف عامل.

الأهم، أن جهاز الدولة لم يعد يساهم بالتشغيل المباشر إلا بنسبة تقل عن الربع، فتعداد المشتغلين الإجمالي بحسب المجموعة الإحصائية لـ 2019 بلغ: 3,7 ملايين... وبطبيعة الحال المشتغلون أكثر من هذا مع قطاع الظل الذي يشتغل فيه سوريون كثر.

وربع عدد المشتغلين ليس نسبة قليلة قياساً بالتراجع الكبير في الدخل الفعلي لجهاز الدولة وقدراته التمويلية، ولكن النسبة القليلة هي لهذه المساهمة في مجمل الدخل السوري، فهي لا تصل إلى 6% منه. ورغم أن إيرادات جهاز الدولة التقديرية قد تقارب 6000 مليار ليرة، إلّا أنه لا يخصص للإنفاق على عماله الذين يديرون عملياً هذا الجهاز، ويحصّلون الإيرادات والدخل، ويبقون لجهاز الدولة دوراً ما إلّا ما نسبته: 11%، بينما تتوزع دخول أخرى أرباحاً للمشرفين على الإنفاق الكبير وفي القطاعات الرابحة، وعلى عمليات الشراء والاستيراد وغيرها للأساسيات.

الهبشات الحقيقية والفساد فعلياً من عمليات الاستيلاء على جهاز الدولة فهي ليست من حصة 920 ألف عامل بل هي عملياً موزعة في دوائر نفوذ عالية وضيقة

موظفوا الجهاز المدني لجهاز الدولة لا يزالون يديرون هذا الجهاز بأقل مستوى من الدخل والأجور، ما يسمّونه البطالة المقنعة هو ما ينجم عملياً عن قلة الإنفاق والتشغيل، وهو ناجم أيضاً عن النتيجة الموضوعية لأجر لا يكفي لتغطية غذاء كاف لفرد واحد شهرياً، وهو يستطيع أن يُعيل أربعة أفراد بمقدار بيضتين يومياً فقط! ما يدفع هؤلاء العاملين للبحث عن مصادر أخرى. أما مجمل إيرادات جهاز الدولة التي يحصّلها هؤلاء العاملون فلا يعود إليهم منها إلّا 11% فقط! بينما تتوزع دخول أخرى على شبكات الفساد الكبير، والحلقة الضيقة لجزء كبير من المدراء في المستويات العليا.

زيادة الأجور في جهاز الدولة هي واحدة من محددات بقائه قيد العمل، لأن من يشتغلون به هم معلمون وممرضون وأطباء وفنيون في الصناعة والزراعة وشغيلة في قطاع الخدمات، وهؤلاء يحاولون بأقل قدر من الدخل أن يديروا ما تبقى من إنفاق جهاز الدولة الخدمي.

توزع موظفي جهاز الدولة على قطاعات العمل والخدمات

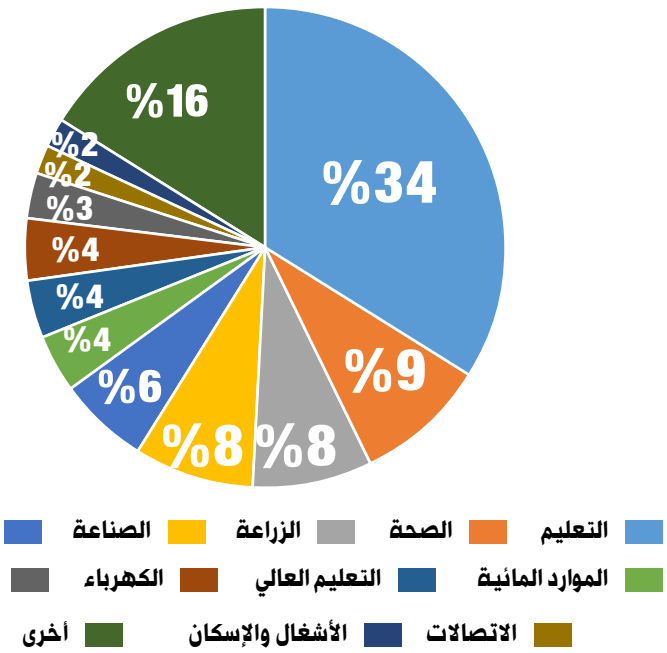

10 تريليون دولار للإنقاذ في 2020

فقاعة أكبر والأزمة مستمرة

إذا ما نظرنا إلى عام 2020 اليوم فيمكن القول: إن الصدع نشأ وتتم تغطيته حتى الآن بالكثير من الدخان... مصطلح الأزمة الاقتصادية التي تعود إلى الربع الرابع من 2019 يتم امتصاصه بربط الأزمة بالوباء، وبينما تعبر بعض الدول المرحلةَ الأولى من الأزمة بإنجازات استثنائية، مثل: إنهاء الفقر في الصين، فإن دول المنظومة الغربية لم تنجز إلّا تضخيم فقاعة ثروات الشركات التي قد لا تستمر في 2021.

■ ليلى نصر

الأزمة الاقتصادية في عام 2020 شهدت ردود فعل اقتصادية كبيرة بناء على متغيرات سريعة، مثل: الوباء والإغلاق، وقد تراجع الناتج والتجارة وازدادت البطالة، وبدأت مؤشرات التضخم... وجميعها مؤشرات اقتصادية آثارها لا يمكن أن تكون قصيرة الأجل، حتى في المواضع التي لديها مرونة اقتصادية عالية ودرجة ضبط وتنظيم مرتفعة، كما في الصين، فاستمرار «التعافي» رهن بالمتغيرات الدولية.

2020 الغرب عدم تعافٍ وثروات رقمية

أتت آثار أزمة 2020 أعمق وأكثر حدة في مجموع الدول الغربية، ولا تزال تفاعلاتها مستمرة. إذ تتجلى الأزمة في جانبين متناقضين: عدم التعافي الاقتصادي مقابل الانتعاش المالي الاستثنائي.

وسطياً، تراجع الناتج الإجمالي لمجموع الدول المتقدمة بما يقارب 5,8% في 2020، وخسر العالم ما يقارب 3,6 تريليونات دولار من دخله السنوي، أي: ما يعادل دخلي فرنسا وإسبانيا سوية، وهو التراجع الأعمق منذ 1930. الأزمة أكبر في دول منطقة اليورو التي تراجعت وسطياً بنسبة 8,3%، أما في الولايات المتحدة الخسائر السنوية قاربت 4,3%.

لا مؤشرات صارخة حول التعافي الاقتصادي والعودة إلى النمو في دول المركز، ولكن المؤشرات المالية كانت صارخة منذ شهر 3-2020 وبدأ مستوى استثنائي من جني الأموال في أسواق الأسهم.

شهد شهرا 1-2 من عام 2020 تراجعات كبيرة في سوق الأسهم عالمياً، وأمريكياً على وجه التحديد... فالشركات الكبرى التي تطرح أسهمها للاستثمار في هذه الأسواق لم تكن قد نالت بعد التطمينات بضخ الأموال. وما إن أقرّت الحزمة الأولى أمريكياً وأوروبياً في شهر 3-2020 حتى امتصت الشركات الأموال السهلة.

وفي عام 2020 ضخّت أربعة بنوك مركزية غربية أساسية: 10 تريليون دولار! وهي الفيدرالي الأمريكي، المركزي الأوروبي، إنكلترا واليابان. فيما أصبح متعارفاً على تسميته «مال الهيلوكبتر» أي: «أموال الضخ وحزمات التمويل التي تصدرها البنوك المركزية الغربية عموماً وفي الأزمات تحديداً».

تضخّمت سوق الأسهم العالمية خلال العام الماضي ثلاثة أضعاف حجم الحزمة، وزادت القيمة السوقية في 2020 بمقدار 30 تريليون دولار، لتصل رقمها القياسي تاريخياً: 100 تريليون دولار. وهي تعبّر عن قيمة رؤوس أموال الشركات الموجودة على شكل أسهم.

شركات تكنولوجيا المعلومات الأمريكية هي الرابح الأكبر بطبيعة الحال، حتى أصبحت القيمة السوقية لهذه السوق الأمريكية تعادل مجمل سوق الأسهم الأوروبية وبمبالغ قاربت 9,1 تريليونات دولار مقابل 8,9 تريليونات. بينما لم تكن المعادلة على هذا الشكل في 2007 حيث كانت السوق الأوروبية أكبر من الأمريكية أربع مرّات!

تضخمت بالدرجة الأولى شركات «وادي السيلكون» التي ازدادت بنسب قياسية خلال النصف الأول من 2020: أمازون 80%، آبل 66%، مايكروسوفت 42%، فيسبوك 40%، غوغل 20%، بينما تضاعفت شركات أخرى، مثل: تسلا تسعة أضعاف خلال عام واحد... وبالعموم هذه الشركات كانت «تقيم وليمة وقت المجاعة».

3 تريليونات $ هل تكفي؟ والمدراء يبيعون حصصهم

يتوقع بنك أوف أمريكا ألّا تزيد حزمة الضخ في 2021 عن 3 تريليونات دولار... ولا أحد يمتلك جواباً شافياً فيما إذا كانت هذه الحزمة ستستطيع أن تروي عطش سوق الأسهم، وتبقيها جذابة للمال الدولي ومتضخمة، أم إن هذه الفقاعة ستحتاج إلى مزيد من الضخ الذي قد يفقد العملات الأساسية الدولية جزءاً هاماً من قيمتها؟!

وكالة بلومبرغ أشارت إلى وقائع تفصيلية من مطلع عام 2021، فعملياً بدأت من داخل هذه الشركات- وفي السوق الأمريكية تحديداً- معالم عملية بيع معاكسة. حيث وفق واحد من المؤشرات الهامة لحركة السوق، فإن المدراء الكبار في هذه الشركات، وكبار المساهمين بأكثر من 10% أي: أصحاب القرار في مجالس إدارتها وما يسمّون بـالـInsider ، وهم المطلعون على أمور الشركات والشركات المنافسة من الداخل، بدأوا بعملية بيع لحصصهم واستثماراتهم في هذه الشركات. ومراقبة سلوك هؤلاء الاستثماري يعتبر واحداً من المحددات في السوق، ووفق بلومبرغ، فإن حوالي ألف منهم باعوا حصصاً في شركاتهم، وفي سوق الأسهم خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من مطلع العام، و128 فقط قاموا بعملية شراء. والفارق الأكبر هو بين قيم الحصص المباعة والمشتراة، حيث بلغت قيمة المبيعات 300 مليون دولار في ثلاثة أسابيع فقط، وهي أعلى من قيمة المشتريات 16 مرّة! وهو بطبيعة الأحوال مؤشر غير حاسم، ولكن لن تتجاهله السوق في ظروف هشّة كالتي يعيشها الاقتصاد العالمي.

شركات تكنولوجيا المعلومات الأمريكية هي الرابح الأكبر بطبيعة الحال حتى أصبحت القيمة السوقية لهذه السوق الأمريكية تعادل مجمل سوق الأسهم الأوروبية

«شركات الزومبي»

يسمّي الاقتصادي الأمريكي ريتشارد وولف شركات التكنولوجيا الأمريكية وغيرها من كبار الرابحين في سوق الأسهم «بالزومبي»! في إشارة إلى كونها شركات ضخمة ومخيفة، ولكنها ميتة عملياً. إن مستوى الأموال في هذه الشركات لا يعكس بالضرورة مستوى ربحها، أو مستوى استثماراتها المعرفية وناتجها الحقيقي، بل هي مع التضخم المالي الهائل أشبه باستثمار عقاري ويتربع مدراؤها على قائمة أغنى أثرياء العالم، لأن قيمة أسهم شركاتهم ترتفع بدافع من حركة المضاربة وضخ الأموال الرخيصة. كمن يسكن منزلاً لا يمتلك غيره، وترتفع قيمته في السوق نتيجة الجمود العام، ودون أن يجني مالك المنزل شيئاً إلّا تضخم ثروته من رقم بيع العقار المحتمل!

فعملياً العديد من هذه الشركات خاسرة بمقياس أعمالها المباشرة، أي: فارق إيراداتها ونفقاتها، ولكنها تربح من عملية المضاربة على سعرها في السوق، ورغم كونها أهم معالم «قطاعات المستقبل» إلّا أنّها تعمل «بعقلية القديم» أي: تعتمد على قوّة الدولار، ووزن القطاع المالي، ودور كل منهما في عملية المضاربة، وتشكيل الفقاعات دولياً. إنّ عدم كفاية عملية الضخ في 2021 وما تفتحه من احتمالات لانهيارات مالية، وفي سوق الأسهم قد تخفّض قيمة أسهم هذه الشركات بنسبة 50% وفق تقديرات المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية الأمريكي في عام 2016، ما يعني تبخّر ما يقارب 50 تريليون دولار من الثروات المسجّلة في سوق الأسهم، وهو ما حدث في عام 2008 تقريباً. ولكن هذه المرّة قد تحدث الفقاعة على أرضية مستوى غير مسبوق من تراجع الناتج وتباطؤ التجارة وتوسّع البطالة... لتأخذ الوضع الاجتماعي والسياسي العالمي إلى مواضع أخرى أعقد وأعنف مما شهدناه حتى اليوم!

قروض لتغطية جزء من متطلبات المعيشة!

خلال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء بتاريخ 2021/2/23 «كلف المجلس وزارة المالية ومصرف سورية المركزي إيجاد آلية لتوفير قروض مناسبة وميسرة لأصحاب الدخل المحدود لتأمين احتياجاتهم الضرورية ومساعدتهم على مواجهة الظروف المعيشية الحالية».

■ عادل ابراهيم

التكليف الحكومي أعلاه، فيه اعتراف مباشر بأن أصحاب الدخل المحدود غير قادرين على تأمين احتياجاتهم الضرورية، وعاجزون عن مواجهة الظروف المعيشية الحالية!

بالمقابل، يبدو أن الحكومة تعفي نفسها بموجب التكليف أعلاه من مسؤوليتها المباشرة عن عدم قدرة هؤلاء وعجزهم، وعمّا آلت إليه حالهم على المستوى المعيشي بسبب استمرارها بسياسات تجميد الأجور، وبمجمل السياسات الاقتصادية الليبرالية المعتمدة من قبلها، التي تزيد من عجز الغالبية المفقرة من المواطنين على مواجه متطلبات المعيشة والخدمات، وخاصة أصحاب الدخل المحدود.

تجاوب مصرفي مباشر

مباشرة، وفي اليوم التالي للجلسة والتكليف أعلاه، أصدر مجلس إدارة مصرف التسليف الشعبي قراراً قضى بموجبه بـ «رفع سقف قرض الدخل المحدود إلى مليوني ليرة سورية لمدة خمس سنوات، وبمعدل فائدة 7% سنوياً، وهو المعدل ذاته الذي كان معمولاً به سابقاً، على أن يتم البدء بتطبيق القرار اعتباراً من الأول من شهر آذار القادم». وقد ورد على صفحة الحكومة بتاريخ 2021/2/24 ما يلي: «وأكد المصرف: أن القرار يأتي انطلاقاً من الحرص على تلبية متطلبات المتعاملين معه، وخاصة من ذوي الدخل المحدود، لتوفير قروض مناسبة تسهم في تأمين جزء من الاحتياجات الأساسية لهم، إضافة إلى تطوير الخدمات التي يقدمها المصرف».. «أوضح المصرف أنه بموجب القرار أصبح بإمكان أي عامل تنطبق عليه شروط منح القرض الاستفادة من مبلغ أكبر من مليون ليرة سورية، أي: من 1,200,000 أو 1,300,000 أو 1,400,000 إلخ.. ضمن نسبة الـ 40% من الأجر الشهري المقطوع، مضافاً إليه 100% من التعويضات الثابتة، كما يمكن للعامل الحاصل على قرض ولا يزال يقوم بسداده القيام بالتسديد المسبق للقرض والاستفادة من حسم الفائدة والحصول على قرض جديد بالسقف الجديد».

يبدو أن الحكومة كانت سعيدة بتنفيذ توجيهها وتكليفها، كما يتضح أن مصرف التسليف لم يُغيّب جوهر ومضمون التكليف الحكومي، دون مواربة وبكل وضوح، حيث أكد: أن غاية القرض هي المساهمة «في تأمين جزء من الاحتياجات الأساسية».

لسداد الديون ولبعض الغذائيات فقط

يبقى السؤال: ما هي الاحتياجات التي يمكن يؤمنها مبلغ القرض، بحسب ما ورد من مبالغ أعلاه؟!

فواقع حال أصحاب الدخل المحدود يقول: إن أجرهم الشهري بالكاد يغطي مصاريف عدة أيام، على الغذائيات الأساسية وبالحدود الدنيا فقط، فكيف على بقية الاحتياجات، وبحال الاقتراض وحسم 40% من هذا الأجر الهزيل؟!

بينما واقع الأسعار يقول: إن السلع المعمرة مثلاً، التي كان أصحاب الدخل المحدود يلجؤون للاقتراض من أجلها قبل سني الحرب والأزمة، أصبحت خارج إمكانية اقتنائها من قبلهم!

فالكهربائيات، مثل: البرادات والغسالات والتلفزيونات أصبحت أسعارها فلكية، وكذلك بقية المستلزمات التي تعتبر من السلع المعمرة، مثل: غرف النوم وبقية المفروشات والسجاد، وحتى الأواني والأدوات المنزلية.

ليبقى الاحتياج الفعلي للقروض بالنسبة للغالبية المضطرة من أصحاب الدخل المحدود هو: سداد الديون المتراكمة عليهم غالباً، أو لتغطية العجز في تأمين بعض الحاجات الغذائية الأساسية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إجمالي مبلغ القرض بعد اقتطاع نسبة الفائدة منه بحسب ما هو معمول به من قبل مصرف التسليف الشعبي بالكاد يغطي تكاليف المعيشة الضرورية لمدة شهرين فقط!

استهتار ولا مسؤولية

يبدو أن الحكومة، وبرغم اعترافها بعجز المواطنين عن تأمين احتياجاتهم وضروراتهم، مصرة على تهربها من مسؤولياتها تجاه الغالبية المفقرة من المواطنين، بما في ذلك أصحاب الدخل المحدود، الذين يعملون في مؤسساتها وجهاتها التابعة، وتعتمد عليهم في إنجاز الجزء الهام من مهامها المفترضة، بل وتزيد على هؤلاء من خلال تكبيلهم بالقروض لسنوات قادمة، والتي لن يستفيدوا منها إلّا من أجل سداد ديونهم المتراكمة، أو من أجل تغطية بعض النفقات على الاحتياجات الغذائية الضرورية للبقاء على قيد الحياة، مع تسويق ذلك على أنه منّة حكومية لمصلحتهم!

فهل من لا مبالاة ولا مسؤولية واستهتار رسمي بحق الغالبية المفقرة أكثر من ذلك؟!

كورونا.. طفرة جديدة أشد خطراً.. والصحة غائبة!

يجري الحديث مؤخراً عن ارتفاع أعداد الإصابات بفيروس كورونا، وعن وصول الطفرة الثالثة من الفيروس إلى الداخل السوري، مع الإشارة الى أن غالبية ما يتم تناقله حول هذا الموضوع يعتبر غير رسمي، حيث لم يصدر عن وزارة الصحة أي تصريح بهذا الشأن.

■ نوار الدمشقي

التصريح الذي يمكن اعتباره شبه رسمي هو تصريح ذو طابع شخصي من قبل الدكتور نبوغ العوا، باعتباره عضو الفريق الاستشاري لمواجهة فايروس كورونا، حيث نقل عنه، عبر إحدى وسائل الإعلام الأسبوع الماضي، قوله: «الأيام القليلة الماضية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في منحى الإصابات المسجلة بفايروس كورونا المستجد وبأعراض شديدة».

تفاصيل متداولة

بحسب الدكتور العوا، فإن «هذه الكثافة قد تكون دليلاً على وجود الطفرة الجديدة التي تعتبر أسوأ من ناحية سرعة الانتشار «تصيب 60 شخصاً في اللحظة» وتعرّض الأطفال لأعراض كورونا الشديدة خلافاً للسلالة السابقة التي كانت تستثني الأطفال من هذه الأعراض»، مع إشارته إلى أن «وزارة الصحة تملك المعلومات الدقيقة».

الصفحة المسماة «عقمها»، وهي عبارة عن مبادرة شبابية تهدف لنشر الوعي والوقاية من خطر جائحة كوفيد-19 وتقديم خدمات إسعافيه للمصابين، ومسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ورد فيها ما يلي أيضاً: «ما بدنا نخوّف الناس... بس هلأ وقت الحذر الشديد جداً.. موجة عالية من الوفيات والإصابات، يبدو أن الإصابات أغلبها من الطفرات الجديدة الأسرع انتشاراً.. للأسف بغياب تام وشديد للوعي وكترة التجمعات الوضع ممكن يستمر وممكن للأسوأ».

ومن صفحة «سماعة حكيم»، وهي منصة طلابية وطبية لتقديم المعلومة الطبية والاستشارات بجهود من الأطباء، نورد التالي عن أحد الأطباء الدكتور طارق العبد: «هناك تحذير رسمي وغير رسمي من بدء ذروة جديدة للإصابات، وبالفعل هناك زيادة في أعداد القبولات في المشافي خلال الأيام الماضية ولمراجعي أقسام الإسعاف، وهناك زيادة واضحة في الطلب على أسطوانات الأكسجين وعلى الاستشارات الطبية».. «كثيرون معرضون للإصابة والخوف من تكرار أزمات الصيف وبداية الشتاء من جديد، يبدو الكلام عن كثير من الإجراءات مكرراً، لكن لا نستطيع الوقوف متفرجين. لن نهرب من مسؤوليتنا لكن التزموا الوقاية ما استطعتم إليها سبيلاً».

الوزارة لم تسجل أية إصابات متحورة

أمام المعلومات المتداولة، وما يتم تسجيله من حالات إصابة أو اشتباه، ومع ما ورد من تأكيد عن لسان الدكتور العوا بأن «وزارة الصحة تملك المعلومات الدقيقة»، نتساءل:

أين الوزارة ومسؤوليتها وواجباتها، بالحد الأدنى على المستوى التحذيري؟!

فجل ما ورد عن الوزارة مؤخراً، بشأن تطورات الجائحة، كان بتاريخ 2021/2/23، كما يلي: «من خلال الاستجابة المستمرة لجائحة كورونا وتقصي أية تطورات في هذا الموضوع، رصدت وزارة الصحة خلال هذا الأسبوع ازدياد عدد حالات المراجعين لأقسام الإسعاف في المشافي بكافة المحافظات، الذين يعانون من أعراض تنفسية مشتبهة ويتم التعامل معهم وفق البروتوكول المعتمد، وتتم متابعة النتائج المخبرية.. وزارة الصحة تتابع أي تطور يطرأ على منحى الإصابات الذي بدأ بالازدياد مجدداً، وتهيب المواطنين بالتشدد باتباع الإجراءات الوقائية، وعدم التهاون بها مطلقاً لا سيما أن دول العالم تواجه سلالات متحوّرة جديدة من فيروس كورونا وسورية لن تكون بمنأى عنها».

أي: وبحسب الوزارة لم يتم تسجيل أية إصابة من السلالات المتحورة حتى تاريخه!

مَن سيكسر حاجز 2 نانومتر أولاً في سباق تطوير رقائق أشباه النواقل؟

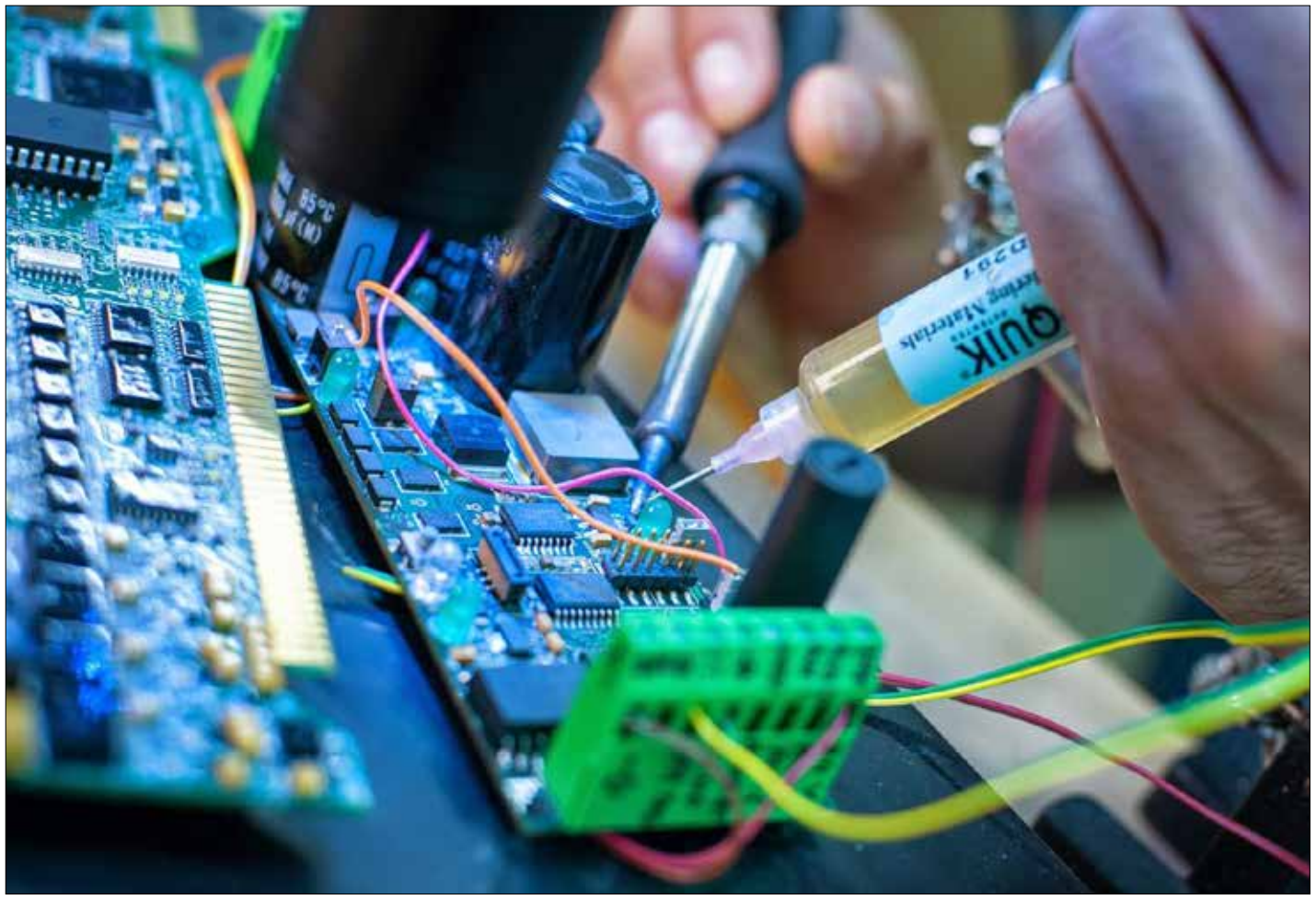

في ظل التنافس الكبير بين الشركات العالمية، لتحقيق خروقات علمية وتقنية في مجال صناعة الرقائق أشباه الموصلات Semiconductors والذي يأخذ بعداً جيوستراتيجياً خاصاً بين الولايات المتحدة والصين، تعمل صناعة الرقائق على العديد من التقنيات للخروج من «عنق زجاجة» تقني، ولا سيما المتعلق بالوصلات البينية interconnects للوصول إلى عتبة مستقبلية أعلى للمعالجة الحاسوبية. لكن العديد من هذه الحلول لا تزال قيد البحث والتطوير، وقد تستغرق بعض الوقت حتى تصبح متاحة– وقد تحتاج أن يتم التصغير لحدود 2 نانومتر، وهي رقاقات من المتوقع طرحها في وقت ما من العام 2023 أو 2024. علاوة على ذلك، تتطلب الحلول عمليات جديدة ومكلفة باستعمال مواد مختلفة. نقدم فيما يلي تلخيصاً لمقالة تقنية علمية كتبها مارك لابيدوس، المحرر التنفيذي لأحد المواقع المتخصصة بـ«هندسة أشباه الموصلات» بتاريخ 18 شباط 2021.

■ مارك لابيدوس
تعريب وإعداد: فيديل قره باغي

تستمر الصناعة بالتعامل مع عدة مشكلات في الرقائق المتقدمة، والتي تتكون من ثلاثة أجزاء «الترانزستور، والتماسّات contacts، والوصلات البينية interconnects». يوجد الترانزستور في الجزء السفلي من بنية الشريحة، ويعمل كمفتاح. تتكون الوصلات البينية الموجودة أعلى الترانزستور، من مخططات الأسلاك النحاسية الدقيقة التي تنقل الإشارات الكهربائية من ترانزستور إلى آخر. وتتكون الرقائق المتقدمة اليوم من 10 إلى 15 طبقة، كل منها تتضمن مخططاً معقداً للأسلاك النحاسية، ومتصلة باستخدام فتحات نحاسية صغيرة. بالإضافة إلى ذلك، ترتبط بنية الترانزستور والوصلات البينية بطبقة تسمى منتصف الخط «MOL»، والتي تتكون من سلسلة من هياكل الاتصال الصغيرة. يتم تصنيع الترانزستورات على رقاقة، في الواجهة الأمامية للخط «FEOL». بعد ذلك، تتشكل الوصلات البينية والطبقات المتوسطة من الخط MOL في منشأة تصنيع منفصلة تسمى الواجهة الخلفية للخط «BEOL».

الانتقال من الألمنيوم إلى النحاس

حتى التسعينات، كانت الرقائق تدمج الوصلات القائمة على مواد الألمنيوم. ولكن عندما اقتربت الرقائق المتطورة من 250 نانومتر في أواخر التسعينات، لم يكن الألمنيوم قادراً على تحمل الكثافة الحالية الأعلى في الأجهزة. لذا بدءاً من 220 ن. م / 180 ن. م، انتقل صانعو الرقائق من الألمنيوم إلى النحاس. تقوم الوصلات النحاسية بتوصيل الكهرباء بمقاومة أقل بنسبة 40% من الألمنيوم، مما يساعد على تعزيز الأداء في الرقائق، وفقاً لشركة IBM.

في عام 1997، أعلنت شركة IBM عن أول عملية ربط نحاسي في العالم تعتمد على تقنية 220 ن. م. أصبحت العملية القياسية، والتي لا تزال مستخدمة حتى اليوم، تسمى «الدَّمَشقية المزدوجة» النحاسيةdual damascene [والمصطلح دخل اللغة الإنكليزية ليدل على فن تطعيم المعادن المختلفة بعضها ببعض لإنتاج أنماط معقدة، وأصله هو من التشابه مع أنماط النسيج الغنية بالحرير الدمشقي– المعرّب].

يشير «المَيل المعدني» metal pitch إلى الحد الأدنى للمسافة من المركز إلى المركز بين خطوط التوصيل. في البداية، أتاحت هذه العملية صناعة شرائح ذات ستة مستويات من الترابط. في ذلك الوقت، كان المَيل المعدني لجهاز الـ 180 ن. م يتراوح من 440 إلى 500 ن. م. وبالمقارنة، في العتبة 5 ن. م، تتكون الرقائق من 10 إلى 15 مستوىً من الوصلات البينية ذات ميل معدني 36 ن. م. ظلّت الصناعة دون مشكلات حتى وصل صغر السماكة إلى 20 ن. م، وعندها زادت مقاومة النحاس بشكل كبير في الوصلات البينية، مما سبّب تأخير النقل عبر الرقائق. لذلك وبدءاً من 22 ن. م قام كثيرون باستبدال معدن التانتالوم Ta واستعملوا الكوبالت بدلاً منه للبطانة، مما ساعد على تقليل المقاومة، وانتقلوا أيضاً من الترانزستورات المستوية التقليدية إلى الجيل التالي من «الترانزستور ذو التأثير المجالي للزاوية» FinFETs مما يوفر أداءً أكبر بطاقة أقل.

بعد ذلك، عند 10 ن. م، اتخذت شركة Intel خطوة أخرى لتقليل مقاومة الرقائق. تتميز عملية 10 ن. م من Intel بـ 13 طبقة معدنية. عند 10 ن. م/7 ن. م، انتقل جميع صانعي الرقائق من التنغستن إلى الكوبالت في MOL مما يقلل أيضاً من مقاومة الخط.

وفقاً لآكي فوجيمورا، الرئيس التنفيذي لشركة D2S «لا شك في أن القدرة على الحساب بمعدل 10 أضعاف أسرع من الآن ستكون مفيدة تجارياً ومطلوبة من الناحية التنافسية... لا تلوح بالأفق نهاية للطلب على المزيد من قوة الحَوسبة».

قالت غريسيلدا بونيلا المديرة الأولى لأبحاث تكنولوجيا الربط البيني BEOL المتقدمة في IBM: «في عتبة 7 ن. م و/أو 5 ن. م، من المحتمل أن تتكون الوصلات النحاسية من حاجز نيتريد التنتالوم والكوبالت كبطانة... وتزداد مقاومة الخط بتناسب عكسي مع تقليص الأبعاد، وهو ما يمثل جزءاً أكبر من إجمالي التأخير، وذلك بسبب عدة عوامل بما فيها صغر المقطع العرضي للموصل، وتقليل حجم جزء أكبر من النحاس بسبب حواجز مقاومة عالية وطبقات بطانة غير متدرجة، ومقاومة إضافية بسبب فقدان تشتت الإلكترون في الأسطح وغيرها...».

القدرة على تسريع الحَوسبة عشرات الأضعاف مطلوبة من الناحية التنافسية وتصغير الشرائح إلى 2 نانومتر نقلة مهمّة قد تنجزها بعض الشركات بحلول 2023 أو 2024

تحديات الوصلات النحاسية

بدأت مشكلات الرقائق المتقدمة بالتراكم منذ أن كانت بسماكة 20 ن. م و16 ن. م/14 ن. م قبل عقد من الزمن، عندما أصبحت الوصلات النحاسية أكثر إحكاماً داخل الترانزستورات، مما تسبب في تأخير سعة المقاومة «RC» غير المرغوب بها في الرقائق. ببساطة، أصبح من الصعب نقل التيار عبر الأسلاك الصغيرة. وبمرور الوقت، تمكن صانعو الرقائق من تطوير الترانزستور والوصلات البينية إلى أحدث عَتَبة [أو عُقدة node والمقصود نقلة نوعية]، وهي 7 ن. م/ 5 ن. م. ولكن في كل عَتَبة تطوير جديدة، كانت تساهم مخططات التوصيل البيني المعقّدة في نسبة مئوية أكبر من تأخير النقل في الشرائح.

مشكلة زيادة المقاومة مع التصغير

من الأهمية بمكان العثور على تقنية ربط من الجيل التالي. تسير الوصلات البينية جنباً إلى جنب مع الترانزستور، وهي ضرورية لتطوير الرقاقة. ولكن إذا كانت الصناعة غير قادرة على تطوير الجيل التالي من مخطط الربط البيني الفعال من حيث التكلفة بتجاوز 2 ن. م، فإن تطوير الرقاقة كما نعرفه اليوم سيبقى يراوح في مكانه.

بعض الحلول التي تجري الأبحاث عليها

توجد حالياً في البحث والتطوير مجموعة متنوعة من تقنيات الترابط الجديدة لسماكة 2 ن. م وما بعدها، ومن بينها: «1» «المَعْدَنَة الهجينة» أو «الملء المسبق»: وتجمع هذه الطريقة بين «العمليات الدمشقية» المختلفة والمواد الجديدة لجعل الوصلات الأصغر ذات تأخير أقل. «2» «شبه دمشقية»: وهو نهج أكثر جذرية باستخدام الحَفْر الطَّرْحيّ subtractive etch، مما يتيح وصلات بينية مُصغَّرة، واستخدام الروثينيوم بدل النحاس يعتبر أيضاً من الطرق الهجينة «3» «سوبرفياس»، ووصلات الجرافين وتقنيات أخرى: هذه كلها في مجال البحث والتطوير، حيث تواصل الصناعة البحث عن معدن بديل للنحاس.

الانتقال إلى 3 نانومتر وأصغر

عند 3 نانومتر، تخطط شركة سامسونغ Samsung للانتقال إلى الجيل التالي من الترانزستور الذي يسمى «البوابة الشاملة» FETs. تخطط TSMC لتطوير ترانزستور finFET إلى 3 ن. م، لكنها ستنتقل إلى البوابة الشاملة عند 2 ن. م.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الصناعة أيضاً باستكشاف استخدام مواد الروثينيوم للبطانة في الوصلات البينية. قال بونيلا من شركة آي بي إم: «الروثينيوم معروف بتحسين قابلية ترطيب النحاس وسد الفجوة... بينما يتمتع الروثينيوم بقدرة فائقة على التبلل بالنحاس، إلا أنه يعاني من عيوب أخرى، مثل: انخفاض عمر الانتقال الكهربائي، وتحديات عملية الوحدة، مثل: التلميع الميكانيكي الكيميائي. وقد أدى هذا إلى الحد من استخدام بطانات الروثينيوم في الصناعة».

حلول ربط أخرى جديدة وواعدة في الأفق، مثل: تقنية الجيل التالي التي تسمى «المعالجة المعدنية الهجينة»، عند 2 نانومتر، المتوقع أن تتبعها مخططات «شبه دمشقية» ومخططات أخرى في المستقبل. وكل هذا يعتمد على عدة عوامل، منها: القدرة على تطوير عمليات ومواد وأدوات جديدة، فضلاً عن عامل التكلفة.

ما الذي ينتظر السعودية بعد العقوبات الأمريكية الأخيرة؟

رفع مجلس الأمن القومي الأمريكي في 25 من شهر شباط السابق السرية عن وثيقة تخص الصحفي السعودي المعارض، الذي قتل في السفارة السعودية في إسطنبول في تشرين أول 2018، وتلا الإعلان عن الوثيقة سلسلة من الإجراءات التي وعلى الرغم من محدودية تأثيرها، إلّا أنها تحمل دلالات هامة لابدّ أن نتوقف عندها.

■ علاء ابوفرّاج

تنشغل مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام حالياً بوضع الخطوط العريضة التي ستميّز سياسة الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن عن سلفه دونالد ترامب، وفي الوقت الذي تجري محاولة تضليل واسعة للرأي العام، قائمة على الترويج لفكرة «أن تحولات كبرى في السياسة الأمريكية على وشك الحدوث» تشكّل قضية العلاقات الأمريكية السعودية أحد أبرز هذه الملفات، والتي يمكن من خلالها رصد بعض «التحولات الكبرى» المنتظرة!

التقرير الاستخباراتي وما يرافقه

لا ضرورة للدخول في تفاصيل التقرير الاستخباراتي المذكور، المهم هو أنه خلص إلى نتيجة مفادها: أن ولي العهد محمد بن سلمان «أجاز عملية في إسطنبول، تركيا لإلقاء القبض أو قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي»، ومنذ أن أعلنت الإدارة الأمريكية عن قراراها بنشر هذا التقرير حتى اللحظة، تجري جملة من التصريحات والاتصالات، ترافقها عقوبات صادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية ووزارة الخارجية، تشمل مجموعة من 67 سعودياً، بالإضافة إلى اللواء أحمد عسيري النائب السابق لرئيس المخابرات السعودية. رغم أن التقرير أشار بشكل واضح إلى دور يربط بن سلمان بمقتل الخاشقجي، إلّا أن العقوبات الأمريكية لم تشمله، مما يعطي المؤشرات الأولى على أن للقصة تتمة، وما جرى يُعد الإعلان عن بداية عملية ابتزاز أمريكية لتضمن سلوكاً سعودياً مقبولاً بالنسبة لواشنطن، وهذا ما بدا واضحاً في تصريحات وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، والذي قال في حديث مع الصحفيين: إن «الإجراءات التي اتخذت ليست قطعاً للعلاقات، ولكنها بمثابة إعادة ضبط لها، لتكون أكثر انسجاماً مع مصالحنا وقيمنا». فإعادة الضبط التي يجري الحديث عنها لا تهدف للوقوف إلى جانب «حقوق الإنسان» أو «العدالة» بل للإمساك بأوراق للضغط على السعودية، لتعمل بـ «نشاط أكبر» لخدمة مشروع الفوضى الأمريكي في المنطقة.

أشار الرئيس الأمريكي جو بايدن في وقت لاحق عن إعلانٍ مرتقب، سيصدر في 1 آذار حول السعودية، إلّا أن مسؤولين في البيت الأبيض رجّحوا عدم اتخاذ إجراءات جديدة، معتبرين أن العقوبات التي أعلنت كافية، في إشارة إلى بقاء بن سلمان غير مشمول بهذه العقوبات.

واشنطن والسعودية

كتب جو بايدن قبل توليه الحكم بشكل رسمي مقالاً في ذكرى مقتل الخاشقجي، وكان هذا بمثابة إعلان عن نية الرئيس الجديد الاستثمار في هذا الملف. وأرسلت الإدارة الأمريكية في الأيام القليلة الماضية مجموعة من الإشارات، كانت أولاها: أن جو بايدن أجرى اتصالاً مع الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، وأعلن أنه لم يتحدث مع ولي العهد، ولا نية لإجراء اتصال كهذا في وقت قريب، حسب تصريحات مسؤولين في البيت الأبيض. في إشارة إلى أن واشنطن قد لا تقبل بولي العهد إذا لم يبد استعداداً لأخذ مصالح الولايات المتحدة في الحسبان في كل إجراء يأخذه، وهذا يشمل جملة من القضايا مثل: دور السعودية في ملف التطبيع مع الكيان الصهيوني في المنطقة، والتزام المملكة بالحفاظ على التوتر مع إيران، وأن تبقى حجراً في وجه النفوذ الصيني والروسي في المنطقة. فإدارة الرئيس الأمريكي تسعى إلى تطويع المملكة عبر ابتزاز ولي العهد بملف الخاشقجي، وإمكانية إعطاء الضوء الأخضر لخصومه في المملكة عبر دفعه خطوة إلى الوراء، والإعلان عن قطع للاتصالات معه شخصياً، مما قد يعطي زخماً لتيارٍ موجود في المملكة ينتظر ظرفاً كهذا للتصعيد ضد ولي العهد. أي: ببساطة التهديد بقدرة واشنطن على دفع السعودية نحو حالة من عدم الاستقرار الداخلي.

الفرق بين بايدن وترامب غير ملحوظ فبايدن وعلى الرغم من أن إدارته حمّلت بن سلمان المسؤولية إلّا أنه لم يختلف عن ترامب بالمحصلة

مأزق الإدارة الجديدة

حاول الرئيس بايدن أن يعلن عن تعاط مختلف مع السعودية، معتبراً أن سلوك السعودية «لا يناسب قيم الولايات المتحدة»، كم لو أن أيادي واشنطن لم تلوث بدماء ملايين الأبرياء على مر عقود مضت! وسعى بايدن ليظهر أنه قادر على إجراء تغييرات كبرى بطبيعة العلاقة بين البلدين، لكن الرئيس فشل في أول اختبار، رغم أن الكثير من الموالين له كانوا يترقبون «الإجراءات الصارمة ضد بن سلمان» إلّا ان أملهم قد خاب بعد أن تبين أن بايدن كغيره من الرؤساء الأمريكيين، يرى ملف «حقوق الانسان» كأداة لابتزاز خصومهم وحلفائهم، ولا تشغل بالهم جريمة كقتل الخاشقجي، بل ربما يكون قاتلوه قد سمعوا همسات أمريكية دفعتهم للقيام بهذه الجريمة.

وفي السياق ذاته، وجه الصحفي الأمريكي جاك تابر– في تقرير عرضته قناة CNN –سؤالاً للرئيس الأمريكي جو بايدن، حول الفرق بين سياسته اتجاه هذه القضية بالمقارنة مع الرئيس السابق دونالد ترامب، الذي حسب ما ذكر تابر في تقريره كان يتبجح بأنه حمى ولي العهد من تبعات هذه الجريمة، مما يجعل الفرق بين بايدن وترامب غير ملحوظ، فبايدن وعلى الرغم من أن إدارته حمّلت بن سلمان المسؤولية، إلّا أنه لم يختلف عن ترامب بالمحصلة، واعتبر تقرير CNN أن بايدن يقول بشكل من الأشكال إنه «مضطرٌ لحماية بنّ سلمان»، مما دفع الصحفي إلى حصر الفرق بين الاثنين باستخدام الكلمات دون أي فرق جوهري في السياسيات! كان ترامب قد صرّح في وقت سابق: أنه أراد اتخاذ إجراءات ضد السعودية، لكنه وجد أن هذه الإجراءات ستنعكس على الولايات المتحدة بشكل سلبي، ففضل عدم القيام بها، وهذا ما يجري حالياً.

لا نستطيع الجزم بطريقة تعاطي المملكة مع هذه الخطوات، وإن كانت سترضخ لهذه الضغوط أم ستتعامل بشكل مختلف هذه المرة، الخطوات الأولى كانت برفض ما جاء في التقرير، وحشد الدول الخليجية للوقوف ضد الاتهامات هذه، وتسعى عبر بعض أبواقها الإعلامية التأكيد على أن العلاقات السعودية– الأمريكية متينة.

أدى الانسحاب العسكري الأمريكي من الصومال بشكله وتوقيته المدروس والمتزامن عمداً مع الانتخابات البرلمانية والرئاسية إلى إنشاء صدع وخلل في التوازنات المحلية والإقليمية، مما أدى إلى عرقلة الوصول إلى توافق بين القوى السياسية، وتأجيل العملية الانتخابية، لتدخل البلاد حالة من الإضرابات السياسية مجدداً، ومرشحة بالتطور نحو اقتتال مسلح بين الأقاليم الصومالية ما لم يجر تأريضها وحلها...

أزمة الصومال بدأت بـ«شرارة أمريكية» وستنتهي بـ«إخماد صيني-روسي»

وتأتي هذه الأحداث بالتراكب والترابط مع مجمل التوتير المفتعل في باقي دول القرن الإفريقي، والمرتبطة به، من إثيوبيا وإرتريا والسودان وكينيا كلّ على حدة، أو بالخلافات والصراعات الحدودية القائمة فيما بينها.

■ ملاذ سعد

حيث كان مقرراً أن تجري الانتخابات البرلمانية ومن بعدها الرئاسية في الـ 8 من الشهر الجاري، إلّا أنّ انسحاب واشنطن بهذه اللحظة، وما رافقه من إشارات مزدوجة لجميع الأطراف المحلية والإقليمية الفاعلة في الملف الصومالي، أطلق العنان للتدخلات الإقليمية في العملية السياسية، وعلى رأسها: صراع حول النفوذ بين الإمارات والسعودية مع تركيا، حيث تعتبر الأخيرة داعماً لطرف الرئيس الحالي محمد عبد الله فرماجو، بينما تقف السعودية والإمارات خلف قوى المعارضة الفاعلة الآن، وبعضٌ من زعماء الأقاليم في الداخل الصومالي.

وتأتي هذه الرسمة الإقليمية بالتركيب مع بنية القوى السياسية الرئيسية في الداخل الصومالي، خلفاً لمرحلة الاستعمار القديم منه والجديد، والتدخل الأمريكي المباشر لعقود خلت، التي تعتمد في بنيتها بشكلٍ أساس على ارتباطاتها وعلاقاتها الخارجية للسيطرة في الداخل، ويتيح هذا الأمر غياب النشاط السياسي الحقيقي والشعبي داخل البلاد الذي منعته وحدّت نشاطه الحروب البينية من جهة، وقمع الأنظمة والحكومات المتعاقبة من جهة أخرى.

إفشال الانتخابات وبروز الأزمات

بالتفصيل، أدت الاستفزازات المتبادلة بين حكومة مقديشو وقوى المعارضة وزعماء الأقاليم إلى عرقلة بدء الانتخابات في موعدها، ويلقي المتابعون مسؤولية هذا التسويف بشكل أساسي على حكومة فرماجو، التي تحاول الهيمنة على العملية الانتخابية لضمان فوزها، بعد ذلك جرى اجتماع في غرب مقديشو للجنة فنية تضم الحكومة والولايات بوساطة الأمم المتحدة استمرت ليومين، نجح خلالها ممثلو الطرفين في تجاوز العقبات ونقاط الخلاف، حسبما صدر عبر تصريحاتهم، وتمكنوا من التوصل إلى صيغة توافقية كان من المزمع أن يوقع عليها قادة الطرفين رسمياً في مقديشو بـ 19 شباط لتحديد موعد الانتخابات الجديد، إلّا أن قوى المعارضة، وما سُمي بـ«تحالف مرشحي الرئاسة» كانوا قد دعوا إلى مظاهرات حاشدة في العاصمة الصومالية في اليوم نفسه، واستُخدم الحدث كذريعة من الطرفين لتعطيل الاتفاق والتوقيع.

ومنذ 19 الشهر الجاري وحتى الآن توتر الوضع عموماً وبشكل تصاعدي، حيث تحولت بعض التظاهرات إلى مواجهات مسلحة وعنيفة بين قوى الأمن التابعة لمقديشو، وقوى مسلحة تابعة للمعارضة، وسط اتهامات متبادلة حول من المسؤول عن العنف أولاً، وبدأت المعارضة تسلك منحى سياسياً متشدداً بعد كل الحوارات السابقة، بوصفها للرئيس فرماجو غير شرعي ومنتهية ولايته، وتشترط عدم ترشحه في الانتخابات المقبلة، بينما تلقي حكومة فرماجو بالمسؤولية على الإمارات بتدخلها بعلاقات مشبوهة مع زعماء الأقاليم، وتتهم المعارضة حكومة مقديشو بتلقي الدعم التركي.

ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن دستور البلاد الذي أقرّ في 2012، يشير إلى إنشاء محكمة دستورية من شأنها حل الخلافات بين الأقاليم الصومالية، لكن لا حكومة فرماجو ولا من سبقه ولا زعماء الأقاليم قد اتخذوا الخطوات لإنشائها، مما يعني: أن الأزمة الحالية لا سند قانوني/ دستوري يمكن الاعتماد عليه للبتّ بها وحلها، ولتبقى عرضة للتجاذبات السياسية المحلية والإقليمية وتطورها.

إنه أحد أشكال إنهاء الأزمة الجارية فقط وبصيغة توافقية بين القوى التقليدية الموجودة في المشهد الصومالي أما الحلول الفعلية والحقيقية فإنها بالضرورة لن تكون إلّا داخلية

ويأتي كل هذا الظرف بالتوازي مع استمرار دعوات الانفصال في إقليم «صوماليلاند/ أرض الصومال»، واستمرار نشاط «حركة الشباب» الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة، حيث تبنّت التفجير الذي جرى في سوق باكارا في مقديشو يوم 12 من الشهر الجاري وفقاً لوكالة رويترز، وكانت قد تعرضت المدينة نفسها للقصف بمدافع الهاون قبيل التفجير ببضعة أيام، وسط تهديدات بأن الأزمة السياسية الجارية قد تفتح مجالاً أكثر لنشاطات هذه الحركة.

لتكتمل بذلك أركان أزمة سياسية ودستورية وأمنية حادة تعتمل في البلاد.

ما الحلول الممكنة؟

من غير الممكن التنبؤ بكيفية تطور الأزمة الناشئة وحلها وفق الإحداثيات الموجودة حالياً، فلا السعودية أو الإمارات أو تركيا مستعدون للتضحية بنفوذهم في إحدى أهم دول القرن الإفريقي، والمطلة مباشرة على معبر باب المندب، وإذا ما كانت القوى المحلية الصومالية بحاجة وسيط محايد فيما بينها للتمكن من الجلوس إلى طاولة الحوار، فإن ذلك يستدعي بالضرورة وفق خريطة العلاقات السياسية بين القوى الصومالية داخلياً وخارجياً أن يوجد وسيط دولي بين القوى الإقليمية أيضاً، وفي هذا السياق، فإن ما نشاهده اليوم هو نتاجٌ عن سلوك ومصلحة «الوسيط الأمريكي» الحالي بتوتير منطقة القرن الإفريقي الإستراتيجية لإعاقة الصعود الصيني والروسي في مجمل القارة الإفريقية، بعد تراجعه وانسحابه منها في ظل الأزمة الأمريكية، وعليه فإن البديل الممكن دولياً لن يكون غير الصين وروسيا أيضاً، سواء بالشكل المباشر أو عبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات المرتبطة بهما وبالطبع بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي الذي يمكن أن يلعن دوراً مهماً، وفي هذا السياق، مثالاً: فقد قال السفير الصيني في مقديشو قبل يومين عبر «تويتر» بأن «الصومال تمتلك تعداداً سكانياً قليلاً، وأرضاً كبيرة، وموارد طبيعية وفيرة، وطالما تكون موحدة وبحالة سلم فلن يجري استغلالها وسيتمتع الجميع بحياة جيدة» مضيفاً أن الصين مستعدة لتقديم دعمها للبلاد.

ولكن ما ينبغي التأكيد عليه، هو أن الحديث هنا يُعبر عن أحد أشكال إنهاء الأزمة الجارية فقط، وبصيغة توافقية بين القوى التقليدية الموجودة في المشهد الصومالي، أما الحلول الفعلية والحقيقية فإنها بالضرورة، في نهاية المطاف، لن تكون إلّا داخلية، ومن الصوماليين أنفسهم، عبر ولادة قوى سياسية جديدة «وطنية» غير مرتهنة أو تابعة بقراراتها وسياساتها ومصالحها لأية قوى خارجية، وفقاً لعلاقات الموازين الدولية القديمة، وبالمثل بقية دول القرن الإفريقي.

لم لا ينتفض الصينيون على نظامهم؟

في الوقت الذي أعلن به الرئيس الصيني شي جين بينغ انتصار بلاده على الفقر المدقع، تعاني بقية الدول العالم من ازدياد في معدلات الفقر والبطالة وتعتمل فيها الأزمات الاقتصادية والسياسية العميقة، وإذا ما أردنا تلخيص الفرق بين الصين وغيرها فإنه يكمن تحديداً بطبيعة النظام الاقتصادي- الاجتماعي القائم، بين العلاقات «الاشتراكية» و«الرأسمالية».

■ حمزة طحّان

أشار شي إلى أن بلاده استثمرت في مكافحة الفقر على مدار السنوات الـ 8 الماضية حوالي 1,6 تريليون يوان، ما يعادل نحو 264 مليار دولار، مضيفاً أن 98,99 مليون من سكان الريف قد عبروا خط الفقر وجرى انتشال 832 محافظة و128 ألف قرية من المناطق الفقيرة.

ويضاف إلى ذلك مؤخراً: انتصار الصين الاستثنائي في مواجهة جائحة فيروس «كوفيد-19» من غير أية تحذيرات أو تحضيرات مسبقة، وحدّه عند نحو 90 ألف إصابة فقط في بلد هو الأكبر سكانياً، بالمقارنة مع فشل الآخرين، فضلاً عن مساعدة بكين لباقي دول العالم بتصديهم للجائحة عبر الدعم اللوجستي والطبي، ومؤخراً إنتاجها لقاحات فعالة، ويجري تصديرها أيضاً، وسط استمرار قيود الحجر والحظر دولياً، واستغلال اللقاحات والمنافسة بها لدواع ربحية وسياسية، لا إنسانية.

في مواجهة هذه الانتصارات الصينية تدور الماكينة الإعلامية الغربية بالبروباغندا التقليدية لديها بشيطنة الصين ونموذج نظامها الاقتصادي- الاجتماعي، واتهامها بالـ «ديكتاتورية»، فالنموذج الصيني يشكّل تهديداً للدول الغربية، ولذا وحفاظاً على مصالحهم يحاولون عبر ماكينتهم الإعلامية بث السموم في رؤوس شعوبهم ليدفعوهم إلى تبني موقف مناهض للصين، خشية أن يتحول النموذج الصينيّ إلى مطلب عام نظراً للإنجازات التي يستطيع أن يحققها هذا النموذج.

وفي هذا الوقت الذي تتصاعد به الحركات الاحتجاجية في العالم بأسره، ومنها: الولايات المتحدة نفسها، بحثاً عن بدائل لأنظمتها، تنعم الصين بهدوئها ونموّها المستمر وانتصاراتها المتتالية.

فالبعض يسأل: «لم لا يخرج الشعب الصيني منتفضاً على نظامه «الشمولي»؟» قبل أن يجيب مسرعاً، وبشكل حاسم «لأنه مقموع!» إن هذا القول ليس جديداً، ويعكس مزاجاً يجري إنتاجه وصناعته عبر تلك الماكينة ذاتها وتصدّرها الصحف الغربية أولاً، إضافة إلى التأثر بالموجات الاحتجاجية تلك التي ظلت الصين خارج مدارها، والتي تسعى واشنطن وحلفاؤها عبثاً إلى زجها به، هونغ كونغ مثالاً.

إذاً، بالفعل، بعد كل هذه الانتصارات المستمرة والماضية قدماً للشعب والحكومة الصينية، ونسب النمو المتصاعدة، والتطور المتسارع، وغيره، لم لا ينتفض الصينيون على نظامهم؟

الناصرية: متظاهرون يعطون الحكومة مهلة زمنية لتنفيذ مطالبهم

تشهد محافظة ذي قار العراقية مظاهرات وصدامات مع قوى الأمن منذ أيام، نتج عنها إقالة المحافظ وتعيين بديل عنه، إلّا أن المتظاهرين لم يقبلوا هذا التغيير، وقدموا مجموعة من المطالب إلى الحكومة.

■ عتاب منصور

لا تزل الحركة الاحتجاجية في العراق مستمرة، فقد برهنت أحداث الناصرية الأخيرة، أن الحركة تنطلق مجدداً بزخم جديد، فبعد صدامات شهدتها المحافظة التي تقع جنوب البلاد، والتي أسفرت عن سقوط عدد من الضحايا، سارعت الحكومة إلى إقالة المحافظ ناظم الوائلي مع نوابه وعيّنت عبد الغني الأسدي خلفاً له، إلّا أن المتظاهرين رفضوا هذه التغييرات الشكلية، ونشروا بياناً رفضوا فيه تولي الأسدي للمنصب الجديد، وطالبوا بتقديم المجرمين المسؤولين عن قتل المتظاهرين إلى القضاء، وطالبوا أيضاً بأن يكون المحافظ الجديد من أبناء المحافظة وأن يتمتع بالكفاءة والوطنية والنزاهة والاستقلالية، بعد أن فقد المتظاهرون ثقتهم بالقوى التي تدور في فلك نظام المحاصصة الطائفي. وحسب ما أوردت وكالات الأنباء، يمهل المحتجون الحكومة ثلاثة أيام حتى تنفيذ مطالبهم التي سلموها للمحافظ الجديد.

يبدو أن الاحتجاجات العراقية تتوسع وتزداد تنظيماً، وهذا ما سيشكل عامل ضغط داخلي في مواجهة التدخل الخارجي في شؤون البلاد، ويعني: مقاومة واسعة لكل أشكال الاحتلال الأمريكي، وما أفرزته من بُنى فاسدة تابعة، لا تملك القدرة على إيصال البلاد إلى بر الأمان.

الصورة عالمياً

• قالت الأمم المتحدة إن حوالي 16 مليون مواطن يمثلون أكثر من نصف سكان اليمن يعانون الجوع، وحذر مارك لوكوك مسؤول الإغاثة في الأمم المتحدة من أن 5 ملايين من هؤلاء على شفا المجاعة.

• احتشد آلاف من أنصار الحراك في العاصمة الجزائرية، الجمعة، بعد عام على توقف التظاهرات جراء تدابير احتواء جائحة فيروس كورونا، في خطوة تؤذن بعودة المسيرات الأسبوعية المناهضة للنظام.

• أمرت الحكومة الروسية وزارتي الخارجية والدفاع بإجراء مفاوضات مع السعودية بهدف إبرام اتفاقية جديدة للتعاون العسكري بين الدولتين.

• قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، تشاو ليجيان، إن الصين تأمل في أن تنتهج الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس، جو بايدن، سياسة إيجابية وبناءة تجاه بكين.

• أعلنت السفارة الأمريكية بالخرطوم عن وصول سفينة النقل السريع التابعة لقيادة النقل البحري العسكري «يو إس إن إس كارسون سيتي» إلى بورت-سودان، يوم الأربعاء24 شباط

• أظهرت صور الأقمار الصناعية التي حللتها وكالة أسوشيتد برس، أنّ «إسرائيل» توسّع وتطوّر مفاعل ديمونا النووي بشكل كبير، حيث تشهد المنشأة النووية أوسع أعمال تطوير لها منذ عقود

هل بإمكان «يسار الوسط»

وضعت أزمة 2008 الاقتصادية الأحزاب الديمقراطية- الاشتراكية الأوروبية في حالة من الفوضى، حيث كشفت التناقضات الموجودة في نموذجها السياسي. والآن يواجهون ضغط ركودٍ اقتصاديّ آخر قبل أن يتعافوا من الأزمة الماضية، ودون أن يطوروا أيّة رؤية جديدة مقنعة.

■ دانييل فين

مرّ ما يقرب من عقد من الزمن منذ أن دخل مصطلح «البسوكة Pasokification» في المعجم السياسي، كتحذير من أنّ أحزاب «يسار- الوسط» في جميع أنحاء أوروبا قد تعاني من نفس مصير الحركة الاشتراكية اليونانية التي كانت قويّة في يوم ما. الكلمات الطنانة تأتي وتذهب، لكنّ الظاهرة التي وصفها هذا المصطلح الجديد لم تكن مجرّد حالة عابرة.

بعض أحزاب يسار- الوسط سقطت بمثل سقوط حزب «باسوك Pasok» اليوناني، حيث لم يعد مؤيدوها «يكفون لملء حافلة». وحتّى الأحزاب التي تدبرت أمر زيادة عدد مؤيديها في السنوات القليلة الماضية، لا تزال أضعف بكثير ممّا كانت عليه قبل أزمة 2008. سيتعين على هذه الأحزاب اليوم مواجهة فترة اضطرابات اقتصادية حادة أخرى قبل أن يتعافوا من آثار الفترة الماضية.

حذّر المؤرّخ الاقتصادي آدم توز مؤخراً من أنّ الاقتصاد الأوروبي في وضع ضعيف بشكل ينذر بالخطر مع خروجه من أزمة فيروس كورونا: «وفقاً لبيانات منظمة التعاون والتنمية، تراجع الناتج الإجمالي المحلي في منطقة اليورو في عام 2020 بنسبة 7,6%. أي: أسوأ بكثير من التراجع في أزمة 2008، وكذلك أسوأ من الولايات المتحدة التي تراجع فيها الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 3,5%... وانخفض تكوين إجمالي رأس المال الثابت في منطقة اليورو بأكثر من 10% بالمقارنة بانخفاض بنسبة 1,7% في الولايات المتحدة... وفقاً للأوضاع المالية الحالية، فلا يمكن تكوين نظرة مستقبلية أقلّ من محبطة عن اقتصاد الاتحاد الأوروبي».

تجاهلت رئيسة البنك المركزي الأوربي كريستين لاغارد الدعوات المطالبة لإلغاء ديون منطقة اليورو للمساعدة في التعافي، واصفة إياها بأنّها: «غير واردة». من المستحيل التنبؤ بالتداعيات السياسية المترتبة على الانكماش المستمر. لكن إذا أردنا التعرّف على ما يمكن أن تجلبه الأزمة القادمة، فإلقاء نظرة فاحصة على ما حدث في المرة الأخيرة سيكون تمريناً نافعاً.

عيّنة واسعة

يجب الحذر من الوقوع في التسطيح عند تكوين رأي ناتج عن التقلبات الانتخابية قصيرة المدى في عدد قليل من البلدان. ولتجنّب هذا المحذور دعونا نجمع عيّنة من ثماني دول: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا واليونان والسويد والبرتغال. تشمل العيّنة أكبر أربع دول في الاتحاد الأوروبي، ويبلغ عدد سكانها مجتمعين قرابة 260 مليون شخص، إضافة إلى أربع دول أخرى يبلغ عدد سكان كلّ منها عشرة ملايين نسمة على الأقل.

أجرت هذه الدول عمليتي انتخاب على الأقل منذ أزمة 2008. تستبعد العيّنة دول أوروبا الشرقية الأعضاء في الاتحاد بعد توسعه، حيث إنّ جذور أحزاب يسار- الوسط في هذه الدول أضعف بكثير من نظيراتها في أوروبا الغربية.

في جميع بلدان العيّنة كان تيار يسار- الوسط محركاً رئيسياً طويل الأمد في الحكومة عند حدوث أزمة 2008. خلال العقد الأول من القرن في هذه البلدان، احتلّ يسار- الوسط المرتبة الأولى في الانتخابات الوطنية مرّة واحدة على الأقل، باستثناء دولتين. والاستثناءان – هما الحزب الاشتراكي الفرنسي وحزب العمال الهولندي– لا يزالان يحتلان موقع ثاني أكبر لاعبين في أنظمتهم الانتخابية.

قبل النظر في تأثير الأزمة الاقتصادية على هذه الأحزاب، نحتاج لتثبيت بضع الملاحظات العامة. أولاً: لم تختبر هذه البلدان الأزمة بذات المستوى. ألمانيا وهولندا ينتميان «لمركز» منطقة اليورو، بينما فرنسا تقبع بين المركز والطرف الذي يحوي بلداناً، مثل: اليونان وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا. السويد التي انضمت للاتحاد الأوروبي في 1995 بقيت خارج العملة الموحدة بشكل كلي.

ثانياً: الآثار الكليّة للأزمة لم تفرض نفسها فوراً عشيّة انهيار بنك ليمان بروذرز. لم تخرج أزمة ديون منطقة اليورو إلّا بدءاً من 2010 وصاعداً، عندما تمّ إجبار اليونان والبرتغال على اتباع برامج التقشف، بينما وُضعت إسبانيا وإيطاليا تحت رقابة مُحكمة. في الدول الطرفية، أدّت إهانة إملاءات التقشف في الإنفاق العام من قبل المسؤولين الأوروبيين إلى مفاقمة الحنق العام. بينما تركّز عدم الرضا في بلدان المركز على «المساعدات» المزعوم تقديمها لبلدان الجنوب.

لم تخرج أزمة ديون منطقة اليورو إلّا بدءاً من 2010 وصاعداً عندما تمّ إجبار اليونان والبرتغال على اتباع برامج التقشف

الانهيار

يبقى حزب باسوك اليوناني المثال الأبرز على ما يمكن أن يحدث للأحزاب المهيمنة سابقاً. خلال أربعة انتخابات بين 2000 و2009، حقق الحزب فوزاً بمعدل وسطي 41,6% من الأصوات، ليعود إلى السلطة بآخر منافسة بنسبة 43,9%. بعد ثلاثة أعوام هبطت أصواته إلى 13,1%، لتنزل أكثر في الجولة الثانية في 2012. بحلول 2015 لم يتلقّ باسوك إلّا أقلّ من 5% من الأصوات. في الجولة الثانية دخل الحزب في تحالف مع حزب آخر ليرفع أصواته لتصل إلى 6,3%. أعاد الكرّة بعد أربعة أعوام ليحصد أقلّ من خُمس ما كان يحصده في بداية الألفية.

لدينا حالتان أيضاً هبطت أصوات الحزبين فيهما إلى أقلّ من 10%. السياسة الانتخابية الفرنسية «خارجيّة» بالنسبة لأوروبا الغربية تبعاً لنظام البلاد الرئاسي. منذ تزامن الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام 2002، كان الحزب الفائز في الرئاسة يكتسح دائماً مقاعد الجمعية الوطنية، ولهذا فأفضل مؤشر على صحّة الحزب هو أداء مرشحه في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية.

كان هناك بالفعل مؤشر تحذيري بالنسبة للحزب الاشتراكي «PS» في 2002، عندما عانى مرشحه ليونيل جوسبان من إذلال استبعاده من الجولة الأولى، ليخسر أمام حاملة لواء اليمين المتطرف جان ماري لوبان، رغم أنّ ذلك حدث بأقلّ من مئتي ألف صوت. مع ذلك بدا بأنّ الحزب قد تعافى بعد خمس سنوات، عندما لم تواجه سيغولين رويال أيّة مشكلة في الوصول إلى الجولة الثانية ضدّ نيكولا ساركوزي لاستعادة الاحتكار الثنائي التقليدي.

ثمّ في 2012 في أوّل انتخابات تالية للأزمة الاقتصادية، كان مرشح الحزب الاشتراكي فرانسوا هولاند هو الأول في الجولة الأولى، ليتغلب على ساركوزي في الجولة الثانية. فاز الحزب في تلك الانتخابات لأول مرة منذ عام 1988 والانتخابات التشريعية لأول مرة منذ 1997.

لكنّ الصدمة كانت كبيرة في 2017 عندما تراجع مرشّح الحزب الاشتراكي بينوي هامون إلى المركز الخامس في الجولة الأولى، مع نسبة 6,4% من الأصوات على شاكلة باسوك. مجموع ما حققه الحزب في الانتخابات التشريعية والرئاسية بقي أقلّ من 10%. ولا يُتوقع أن يتعافى الحزب في الانتخابات التي ستجري العام القادم، ففي الانتخابات الأوروبية لم يفز التحالف الذي يقوده سوى بـ 6% من الأصوات.

المثال الثالث: يأتي من هولندا حيث حزب العمّال «PvdA» الذي ثبت نصيبه من

الأوروبي النجاة من أزمة أخرى؟

© Getty Images/AFP/L. C

الأصوات عند الربع تقريباً بين عامي 2003 و2012، لينهار في انتخابات 2017 إلى 5,7%. لا يمكننا أن نعتمد في تشخيص حالة الحزب على انتخابات واحدة، لكنّ علامات التعافي كانت متذبذبة في الفترة الماضية. فمن جهة أتى الحزب في المركز الأول في الانتخابات الأوروبية 2019 بنسبة 19% من الأصوات، ومن جهة أخرى نسبة الأصوات التي فاز بها الحزب هامشيّة جداً، ليتم أخذها كمؤشّر على التعافي.

التراجع والتعافي

بعض الأحزاب عانت من تراجع حادٍّ في الدّعم الشعبي لها دون أن تصل إلى مرحلة باسوك اليوناني أو الاشتراكي الفرنسي. الحزب الاشتراكي- الديمقراطي الألماني «SPD» انتصر في انتخابات 2002 واحتل المركز الثالث في انتخابات 2005 بعد قضاء ثمانية أعوام في الحكومة. منذ ذلك الوقت بدأ يختبر انكماشاً حاداً ليسقط ويخسر أكثر من 10% من 2009، ثمّ ليرتفع قليلاً في 2013 بزيادة 2,7%، قبل أن يعود للانخفاض مرّة أخرى في 2017. متوسط ما حصل عليه من الأصوات منذ عام 2009 وصاعداً هو أقلّ بمعدل 13% ممّا كان يحصل عليه في أولى عمليتين انتخابيتين في هذا القرن.

يسار- الوسط الإيطالي، لا يملك تاريخاً تنظيمياً يشبه ما لدى «SPD» الألماني الذي تعود جذوره إلى القرن التاسع عشر. الحزب الديمقراطي الإيطالي أُنشئ فقط في 2007، وهو ناتج اندماج حزب دايزي والديمقراطيين- اليساريين التاليين للشيوعي. لكنّ حداثته لم تقف عائقاً أمام تراجعه، فبين عامي 2001 و2008، كان متوسط الأصوات التي حصلت عليها هذه القوى ما دون 32%. تهاوت هذه النسبة في العمليتين الانتخابيتين الأخيرتين بقرابة 10%. السويد، تعبّر عن رأس الاشتراكية- الديمقراطية الأوروبية، مع تاريخ مذهل في الإصلاح والنجاح الانتخابي. الحزب الاشتراكي- الديمقراطي «SAP» أتى في المركز الأولى انتخابياً منذ 1914. ومنذ 1932 وحتّى يومنا هذا لم يكونوا في المعارضة سوى لعقدين. ورغم أنّ خسارات الحزب لم تكن بذات دراميّة خسارات الأحزاب الشقيقة له، فلا تزال تمثّل اتجاهاً واضحاً: منذ الانهيار الاقتصادي 2008، كان متوسط حصّة الحزب من الأصوات أقل بمعدل 7,5% ممّا كان عليه الأمر قبل ذلك. كان أداء الحزب في 2018 هو الأسوأ منذ عام 1911.

أخيراً، لدينا حزبان تمكّنا من تدبّر استعادة بعض الخسائر الحادة في إثر الانهيار. حزب «PSOE» في إسبانيا الذي بدا في خطر محاكاة باسوك خلال الأعوام الأولى لأزمة 2008. حصد وسطياً 40% من الأصوات بين عامي 2000 و2008، ليخسر النصف تقريباً في 2015 و2016. ثمّ عاد الحزب قليلاً في انتخابات 2019، لكن لتبقى نسبهُ أدنى من 30%، أي: أقلّ بمعدل 14% منَ فترة ما قبل الأزمة الاقتصادية.

أمّا الحزب الاشتراكي البرتغالي، فقد كان المثال الذي استخدمه يسار- الوسط على قدرتهم على التعافي ضمن المشهد الأوروبي الكئيب. فقد خسر 17% من أصواته في أوّل عمليتين انتخابيتين تاليتين لأزمة 2008، بينما استعاد الكثير من زخمه في انتخابات 2019. لكن لتبقى نتائجه رغم ذلك أقلّ بمعدل 7% ممّا كانت عليه قبل 2008.

مؤسسات متعفنة

يُظهر هذا الاستطلاع لنتائج الانتخابات دليلاً واضحاً على وجود ميل للانخفاض يمكن تمييزه بشكل عام، رغم كَونه أكثر حدّة في بعض البلدان من غيرها، وحتّى بالنسبة للأحزاب التي حققت تعافياً جزئياً. لكن كيف يمكن تفسير ذلك؟

عند أحد المستويات، تثبت هذه الصورة بوضوح الحجج التي قدمها النقاد اليساريون للاشتراكية- الديمقراطية عند تطورها على مدى الجيل الماضي. تخلّت هذه الأحزاب منذ فترة طويلة عن فكرة استبدال الرأسمالية بالاشتراكية. بعد نهاية فقاعة ما بعد الحرب العالمية الثانية في السبعينات، والهزائم التي عانت منها الحركات اليسارية في العقد التالي لذلك، تخلت الأحزاب الاشتراكية- الديمقراطية أيضاً عن فكرة إدارة الاقتصاد الرأسمالي بطريقة جوهرية.

بدلاً من استخدامهم واقع انهيار الاتحاد السوفييتي لتبرير تفضيلهم لرأسمالية دولة الرفاه المنظمة والدفاع عنها، استسلمت هذه الأحزاب للإيديولوجيا السائدة، وقبلت بأنّ الملكية العامة والتخطيط الاقتصادي من أي نوع بات أمراً غير موثوق به. لجيل كامل قبل 2008 كانت الإصلاحات الداخلية الاشتراكية- الديمقراطية قليلة ومتباعدة. كان أكثر ما قامت به هذه الأحزاب هو عرض الحفاظ على المكاسب الموجودة لمؤيديها من الطبقة العاملة. لكن في التجربة العملية كان التراجع التدريجي عن هذه المكاسب موجوداً ومقبولاً بالنسبة لها، رغم عدم قدرتهم على الاعتراف بذلك.

علاوة على القفزة الكبيرة للوراء فيما يتعلق بالسياسة والإيديولوجيا، كان هناك أيضاً تراجع عن المشاركة الاجتماعية والتعبئة في المؤسسات السياسية بحيث باتت معزولة بشكل متزايد عن الجماهير. أشار بيتر ماير إلى هذا الميل قبل انهيار 2008. لم تعد أحزاب الحكومة تملك تأييداً جماهيرياً، ولم تعد لها صلات قويّة بالمنظمات، مثل: النقابات. أثّرت ذات الظاهرة على الأحزاب المحافظة البارزة، لكنّ أثرها وقع بشكل خاص على الاشتراكيين-الديمقراطيين.

انتهز سياسيو يسار- الوسط كلّ فرصة ممكنة للتقليل من تأثير أعضاء الحزب عليه، ونأوا بنفسهم عن أيّة حركات اجتماعية قد تتحدى سلطة رأس المال. كانوا سعداء بالتواصل مع الناخبين من خلال مؤسسات الاقتراع والإعلام السائد، ولم يروا أيّة حاجة لقنوات تأثير بديلة.

أظهرت أزمة 2008 عيوب هذا النموذج السياسي وكشفت حقيقتها. نفذت أحزاب يسار- الوسط برامج التقشف- وهو التعبير الملطف لنقل عبء الأزمة إلى الطبقة العاملة، وأحياناً شكّلت تحالفات مع خصومها التقليديين لضمان إمكانية تنفيذ هذه السياسات.

في الوقت الذي دفعت فيه الأحزاب التي تحملت مسؤولية جدول الأعمال التقشفي ثمناً انتخابياً باهظاً، كانت الأحزاب الاشتراكية- الديمقراطية هي الأضعف، لأنّ مؤيديها تحملوا وطأة تخفيضات الإنفاق العام. فدون وجود احتياطي من الولاء لها أو نظاماً بيئياً- سياسياً داعماً يمكنها الاعتماد عليه، أثبت يسار- الوسط الأوروبي بأنّه الخاسر الأكبر بعد عام 2008.

في الوقت الذي دفعت فيه الأحزاب التي تحملت مسؤولية جدول الأعمال التقشفي ثمناً انتخابياً باهظاً كانت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية هي الأضعف

اليسار الجذري

حققت أحزاب اليسار الجذري بعض المكاسب الانتخابية بالتزامن مع تراجع يسار- الوسط، رغم أنّها لم تكن دوماً البديل السياسي بالنسبة للناخبين. فإذا ما أردنا أن نأخذ فرنسا مثالاً، فالكثير من الناخبين الاشتراكيين القدامى تحولوا ناحية ماكرون، وليس ناحية ميلانشون.

وفي البلدان حيث يسار- الوسط لم يسقط بشكل كبير واستمرّ بتحقيق حضور قوي، دخل اليسار الجذري في تحالفات معه مثلما حدث في إسبانيا والبرتغال. لكنّ هذا النموذج الإيبيري- إن صحّت تسميته كذلك- لا يمكن تصديره إلى بقيّة أوروبا حيث يسار- الوسط هامشي أو متراجع وبالكاد قادر على الحياة.

علاوة على أنّ هذا النموذج الذي تحقق نتيجة عدد من الظروف شديدة الخصوصية، ليس من المتوقع أن يطول. السبب الأهم: أنّه يتطلب من قوى اليسار الجذري أن تخفض أفقها وتقبل بنوع من السياسات التي تجعل شركائها الاشتراكيين- الديمقراطيين مرتاحين. وهذا سيعني عدم وجود قطع حقيقي مع النموذج الاقتصادي السائد في الأربعين عاماً الماضية.

يحتاج اليسار الجذري إلى منح شيء محسوس لجماهيره جرّاء دخوله الحكومة من أجل الحفاظ عليهم، وتوسيع قاعدة دعمه في الانتخابات التالية. عدم القدرة على تحقيق تحول جذري في السياسة الاقتصادية سيعني بأنّ «الإصلاحات الصغيرة» التي يمكن تحقيقها من الشراكة مع يسار- الوسط لا قيمة لها.

الأمر الواضح والحقيقي، رغم أنّه يبدو كمهزلة، لم يفعل الاشتراكيون- الديمقراطيون الأوروبيون أيّ شيء يعارض مصالح النخب، ويخدم مصالح الطبقة العاملة خلال العقدين الماضيين. وحتّى الإصلاحات الصغيرة، بما في ذلك في إيبيريا، أتت بضغط من اليسار- الجذري. وتبدو إمكانية إصلاح هذه الأحزاب من الداخل أقرب للوهم، بدلالة ما حدث في الدولة التي من خارج عينتنا: بريطانيا. تجربة جيرمي كوربين والمقاومة الحادّة التي لقيها من داخل حزبه تخدم كدليل. من الواضح أنّ النهج الحالي لهذه الأحزاب يبشّر بمستقبل سيء قد يصل حدّ الزوال، وخاصة إذا ما أخذنا في الحسبان أنّ الأزمات تكشف معدن هذه الأحزاب المخاتل والضعيف، والأزمة القادمة قد تكون بمثابة الضربة القاضية.

■ بتصرّف عن: Can Europe's Center Left Survive Another Crisis?

رشيد معتوق طبيب في مَيْسَلُون

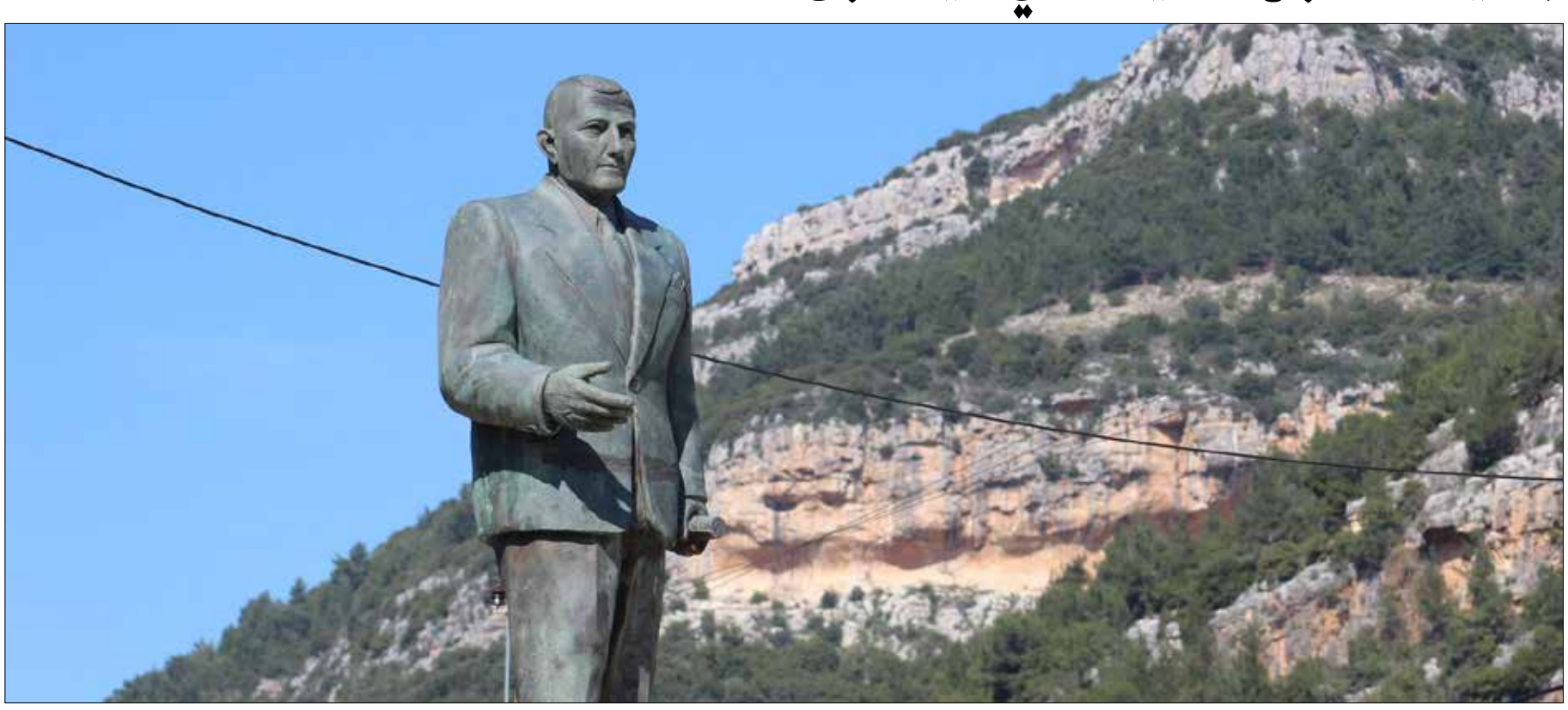

نزولاً من قرية داعل في جِبال قضاء البترون شمال لبنان، يَقابِلُك وادي العِصيّ المعروف بهذا الإسم، وهو يُعرف أيضاً بِبُستان العِصيّ. وهناك اسم آخر له هو بستان العاصي، ويعرفه بعض أهله بِوادي العَصاة. الوادي- السّهل حسب الروايات، هو منطقة سكنها قبل التأريخ الميلاديّ مجموعة من قراصنة السّاحل الذين دحرهم الرومان بسبب هجماتهم على السّفن، فلجأوا إلى الداخل قليلاً، وقاموا بالعصيان هناك، فكان اسم الوادي على اسم فعلهم ذاك، هذا الوادي المحميّ من قبل الطبيعة الجبلية القاسية الفاصلة مع الساحل. ولا بأس من تحوير الاسم قليلاً إلى عِصيّ، ففِعل «العصيان» ما لبث أن صار من ملامح وَرَثَة تلك المنطقة، على الإقطاع، وعلى الطبيعة، ومن ثم على المستعمر الغربي.

■ د. محمد المعوش

نزولاً من قرية داعل قُلنا، يطالعُك السّهل الذي كان قبلُ وادياً، ويعبر فيه نهرٌ تم لجم جموحه! ولهذا السّهل قصته هو الآخر، هي قصة لجم النّهر إياه. هي قصة «العصيان» الموروث، ولكن هذه المرة في تطويع الطبيعة الجارفة نفسها التي كانت سابقاً حصن حماية العصاة. هذا السّاحل الممتد قبالة مرتفعات تنورين، وفي خلفية المشهد جبل المَكمل مكلّلاً بالثلوج على قمته التي تعتبر الأعلى في بلاد الشام، القرنة السوداء، على ارتفاع 3093 متراً عن سطح البحر.

وعلى جانب السّهل من جهة الشّمال نصلُ قريةً تكاد تكون عادية للوهلة الأولى. لديها من التاريخ والتُّراث الواضح عبر الأديرة القديمة المنتشرة في أرجائها. وعلى مدخلها نقرأ مباشرة لافتة ترحيبية مكتوب عليها: «كفرحلدا، مسقط رأس الدكتور رشيد معتوق».

يمكن القول بداية: إن الدكتور رشيد معتوق اليوم ليس معروفاً في الوسط السياسي والثقافي، إلّا لدى القلة القليلة، وهذا له دلالته العميقة، إن كان في ضياع الذاكرة الوطنية عامّة، أو في تثبيت حدود سايكس- بيكو لدى العقل الجمعيّ.

من هو رشيد معتوق هذا؟!

حتى لا نطيل السَّرد، ولكي نقدّم موضوعنا بشكل مباشر، رشيد معتوق هو الطبيب الأممي عضو مجلس السِّلم العالمي، ابن قريبة كفرحلدا، والذي يُعرف همساً بأنه «شيوعيّ»، قاتل إلى جانب يوسف العظمة في معركة ميسلون ضدّ الاستعمار الفرنسي، وجرح في المعركة، إلى جانب مجموعة من المتطوّعين الثُّوار من قرى البترون، كدوما وكفور العربي وكفرحلدا. وهو حسب ما نَقل إلى رفاقه بعد المعركة، أنه لم يستطع إنقاذ الشهيد العظمة!

ولأن موضوعنا تم «اكتشافه» حديثاً، أي نسبة للجيل الحاليّ، سيتطلّب عدة مواد لتَفيه حقّه، خصوصاً أن اللجنة المكلفة بإحياء تراث الدكتور رشيد معتوق، التي أمدّتنا بالمعلومات والوثائق، لا زالت تقوم بالبحث عن مصادر معلومات جديدة، إن كان عبر من عايشوه، أو عبر من نُقل إليه شيءٌ عن لسانه. فلماذا هذا السعي المستمرّ حول شخصه؟ بكل بساطة، يبدو أن حياة الرجل كانت غنية لدرجة تحتاج إلى إحاطة واسعة بكل تفاصيل محطّاتها. تلك الحياة التي لم يكتب عنها لحد ما نعلم إلّا كتاب واحد لا يفي الغنى الذي يُروى على ألسنة من عايشوه «مع أن كتاباً آخر يبدو أنه قيد الإنجاز». ولهذا ستكون هذه المادة مدخلاً عاماً عنه وعن مسيرته.

بانوراما عامّة

ولد رشيد معتوق في شباط العام 1894 في قرية كفرحلدا «قضاء البترون»، لعائلة ميسورة، والداه الياس ووالدته حكّوم نقولا. ولديه شقيق واحد هو جرجس. عمل أهله في الولايات المتحدة، وعادوا إلى لبنان. درس الطب في الجامعتين اليسوعية والأمريكية، وتخرج في أواسط العقد الثاني من القرن العشرين. وسافر إلى النمسا لينهي تخصصه في الجراحة العامة في جامعة فيينا، وعاد إلى لبنان مع نهاية الوجود العثماني، وبداية الاستعمار الفرنسي للمنطقة بعد الحرب العالمية الأولى.

خلال المرحلة العثمانية، تجنّد معتوق إجبارياً كضابط في الجيش العثماني، وعمل في مناطق مختلفة منها: سورية «الحالية». خلال فترة تجنيده ساهم في لجم الممارسات العثمانية بحق الأهالي، وحماية المئات من الإعدام، وساهم متى استطاع في تهريب الحبوب والمواد بين المناطق.

ومن أهم تلك المحطات، هي مشاركته مع مجموعة من المتطوعين معه في معركة ميسلون إلى جانب يوسف العظمة ورفاقه. ومع أن المدوَّن عن ذلك قليل إلّا ما تم تناقله على ألسنة رفاقه، فإن معتوق كما قال هو نفسه حاول إنقاذ العظمة، ولكنه ما لبث أن فارق الحياة. وانسحب معتوق من المعركة بعد انتهائها، الذي كان قد طلب من يوسف العظمة وقتها الانتباه إلى عدم تكافؤ القوات. فكان رد العظمة المعروف بأنه لن يرضى بأن يدخل الفرنسي دون مقاومة حتى لو مات الجميع. سرد معتوق تفاصيل المعركة وعدد القوات وأنواع الأسلحة «وهي ما يتم تجميعه في الكتاب قيد الإنجاز».

نشاطه الطبي الإجتماعي

نتيجة لنشاطه ضد الفرنسيين، أصدر حكمٌ بالإعدام بحقه. فسافر إلى العراق وهناك انخرط في مواجهة الاستعمار البريطاني، ومارس الطب كنشاط اجتماعي، حصل نتيجة لذلك على هبات منها قطعة أرض كبيرة، حوّلها إلى أرض زراعية تعاونية خُصِّصت لزراعة القطن. تبرَّع فيما نتج عن ذلك من أرباح إلى بناء مستشفى هناك. وبعد عودته من العراق تبرَّع بما كان قد حصل عليه هناك لبناء مستشفى في منطقته. وأسس نظاماً مبكراً للضمان الصحي في المنطقة، حتى قبل قيام هكذا نظام على مستوى الدولة. ضمّ نظام الضمان حوالي الـ 12 قرية. لم يعالج البشر فقط، بل عالج الحيوانات التي اعتبر أنها من قوى الإنتاج التي يجب أن يشملها الاهتمام. وكان يتنقل بين المناطق في سيارته من البترون إلى بيروت لعلاج المرضى دون نفقة، وكان يتبرع بالدواء.

تطويع الطبيعة

هل تذكّرنا ذلك السّهل؟ كان النهر يعبر الوادي والبساتين، وكان يفيض ويغيِّر في اتجاهه دائماً، فلم تكن الزراعة مستقرة ولا مضمونة. وكان الخراب يحلّ بالأرض الزراعية والمحاصيل. فقال وقتها: إنه على الإنسان أن يطوّع الطبيعة «وهذا ينم عن بصيرة مادية واضحة». فأعلَنَ حالة تطوُّع بين الأهالي في المنطقة من أجل تثبيت النهر في مسار واحد، عبرتعميق الأرض ورفع الجدران المحيطة من أجل لجم النهر. ومن وقتها تحولت المواسم الزراعية وبالتالي حياة المزارعين والأهالي هناك إلى حالة من الثبات والأمان الغذائي والاقتصادي، فثبَّت الوادي اسمه «العاصي» وهذه المرة في مواجهة الطبيعة.

لقد شَوَّه المستعمرون من أجل مطامعهم مفهوم التطور وحقروا بدعاياتهم الكاذبة مفهوم الحرية والحضارة الإنسانية ولكن أثبت الواقع أنهم هم أعداء الشعوب

حول وفاته

أثناء قيامه بمهمة اجتماعية إلى بيروت، حصل مع معتوق ومن كان معه حادث سير في منطقة المعاملتين، أدخل على إثرها المستشفى، وفارق الحياة بعد ثلاثة أيام في أيلول من العام 1956. هناك روايات مختلفة حول وفاته، حيث يعتبر البعض أنه تم تأخير علاجه كون الطاقم الطبي قد علم من هو. وهناك رواية أخرى بأنه لم يكن معه إلّا 14 ليرة لبنانية في ذلك الحين، وبالتالي لم يحظ بأولوية الطاقم الطبي!

حول تكريمه

أنشئ تمثال لتكريمه في قريته بعد وفاته، وحضرت التكريم مجموعة من الشخصيات منهم «الشهيد» حسين مروة، والملحق الثقافي السوفييتي في بيروت وقتها، ورئيس التحرير السابق للمجلة الفكرية الثقافية «الطريق». تم تفجير التمثال لاحقاً في الحرب الأهلية من قبل «قوى الظلام». وأعيد نصب التمثال مجدداً في العام 1997 بحضور شخصيات لها حضورها الوطني.

بسبب اتساع تأثيره، استطاع مواجهة الإقطاع في منطقته عبر دعمه مرشحين للنيابة نحو الفوز، مرشحين لم يكونوا معروفين أساساً. كان معتوق شخصية سياسية على مستوى لبنان وسورية والمنطقة، فبعض الصور تجمعه بشخصيات معادية للاستعمار وقتها، كسعدالله الجابري.

وهو الذي قال في دمشق بمناسبة مؤتمر لحشد الطاقات ضد حلف بغداد: «أتينا من لبنان، لنؤكد التعاون معكم ضد العدوان وضد الحرب... لقد شَوَّه المستعمرون، من أجل مطامعهم، مفهوم التطور وحقروا بدعاياتهم الكاذبة مفهوم الحرية والحضارة الإنسانية... ولكن أثبت الواقع أنهم هم أعداء الشعوب... أتينا من لبنان لنضمّ جهودنا إلى جهودكم لمكافحة الإستعمار وأحلافه العسكرية، من أجل وحدتنا واستقلالنا التام».

ما قصة التحذيرات الوبائية الجديدة؟

هل يمكن أن نعتبر التحذيرات الوبائية الأخيرة بمثابة ناقوس خطر حقيقي في مواجهة البشرية خلال قادم الأشهر والسنوات؟ أم إن هذه التحذيرات مجرد تقليد للمواد الإعلامية التي ظهرت مع انتشار الوباء الحالي، وتستند فقط إلى الشعبوية الإعلامية القائمة على التسويق بالالتصاق مع ما هو رائج، مثل: أخبار فيروس كورونا الجديد «كوفيد-19».

■ قاسيون

من جهة، يخرج إلينا بيل غيتس بتصريحاته القائمة على التحذير من وباء جديد سيصل إلى درجة جائحة، وسيكون هذا الوباء حسب تصريحاته أقوى بعشر مرات من الوباء الحالي كوفيد-19، عشر مرات على مقياس بيل غيتس! وتضمنت تحذيرات هذا الملياردير الأخيرة، الأمور التالية: ستكون هناك أوبئة متعلقة بالتغير المناخي، وأخرى تتمثل في «الإرهاب البيولوجي».

وفي الوقت نفسه، يجب ألّا يغيب عن بالنا بعض الشائعات التي قد تكون خاطئة أو صحيحة، وهي أن بيل غيتس هو أحد أبطال الأوبئة المصنعة، أو متورط في الإبادة بالأدوية في العديد من مناطق إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية عبر مؤسسته التي تسمى «بير برايت» المعنية بمكافحة الأمراض والفيروسات! كما انتشر فيلم سينمائي جديد في الفترة الأخيرة يحمل هو الآخر تحذيرات من وباء جديد أقوى من كوفيد-19 بعشرات المرات! ويصور فيلم **Positive Apocalypse** قصة شاب هندي يدعى «أكاش»، أصيب بفيروس كوفيد-19 ألفا، وهو فيروس أقوى من كوفيد-19 بعشرات المرات.

تدور أحداث القصة الافتراضية في العام 2024، أي: بعد ثلاث سنوات، في مدينة هندية، عن سلالة جديدة من الفيروس ظهرت وانتشرت في بلدان العالم، وكان معدل التعافي منها منخفضاً، حيث أعلنت القرى الهندية إغلاق حدودها أمام الآخرين، وأعلنت كل قرية سلطتها الذاتية الخاصة، وأصبحت المدن بلا حركة، مات الناس في كل مدينة وبلدة وقرية على هذا الكوكب، ودفن الضحايا بشكل جماعي بلا طقوس، وانخفض عدد سكان الأرض من 7 مليارات إلى أقل من 5 مليارات بسبب الفيروس.

رواية سينمائية مثيرة للاهتمام، ولكن، هل يمكن اعتبارها مجرد شعوبية إعلامية، أم إنها هي الأخرى تحذير من وباء جديد يواجه سكان الأرض؟

أخبار ثقافية

نزاهة البحوث الطبية

قامت الصين بتعديل لائحة النزاهة والأخلاق في البحث الطبي، لتوضيح القواعد والخطوط الحمراء للممارسات ذات الصلة من قبل الباحثين والمعاهد الطبية. ونصت اللائحة، التي تمت مراجعتها بشكل مشترك من قبل لجنة الصحة الوطنية ووزارة العلوم والتكنولوجيا والهيئة الوطنية للطب الصيني التقليدي، على أن العملية الكاملة للدراسات الطبية، التي تغطي كل شيء من تطبيق المشروع إلى نشر ومراجعة وتقييم نتائج البحث، يجب أن تخضع لمتطلبات النزاهة وحسن النية. كما شددت على السلامة الحيوية في العمل البحثي، والعمل الذي يشمل مسببات الأمراض، وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة حسب صحيفة الشعب.

التعليم القانوني للقصّر

قالت النيابة الشعبية العليا يوم الاثنين: إن أكثر من 33 ألف مُدّعٍ عام صيني عملوا نواب مديري مدارس في أكثر من 45 ألف مدرسة في جميع أنحاء البلاد العام الماضي لتعزيز التعليم القانوني للطلاب. كما أنتجت أجهزة النيابة العامة الصينية برامج تلفزيونية ومقاطع فيديو قصيرة، وجمعت كتباً لتحسين تعليم الأشخاص القاصرين حول حكم القانون، وفقاً لما ذكره شي ويتشونغ من النيابة الشعبية العليا. وقال شي أيضاً: إن أجهزة النيابة ستنظم جولات وطنية للتعريف بسيادة القانون، وإطلاق دورات عبر الإنترنت حول التعليم القانوني للقصر في المستقبل حسب وكالة شينخوا.

كانوا وكنا

كتب الدكتور عادل بك النكدي «من عبية في لبنان» المقالات في جريدة الأومانيتيه الفرنسية دفاعاً عن الثورة السورية الكبرى، وتبادل أكثر من 300 رسالة مع النائب الشيوعي مارسيل كاشان حول نضال الشعب السوري ضد الاستعمار. استشهد الدكتور عادل بك النكدي أحد قادة الثورة، في إحدى معارك الغوطة وضواحي دمشق عام 1926، ودفن في سورية، ونقل جثمانه إلى لبنان بعد الجلاء 1946. ملفوفاً بالعلمين السوري واللبناني.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/02/28» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الاستهلاك القَلِق زمن الوباء..

غيّر وباء كورونا، ضمن جملة الأمور التي غيّرها، نمط الاستهلاك على نطاق عالمي، فالأزمات المالية التي خلقها، وفقدان فرص العمل من جهة، وتقييد حركة الناس من جهة أخرى، أثّرت جميعها على الطريقة التي يُنفق فيها الناس أموالهم، إن امتلكوا أيّاً منها.

■ نور أبوفراج

تقلق، تستهلك، تقلق أكثر

في الوقت الذي يعيش العالم برمته قلقاً جماعياً على الأوضاع الاقتصادية المُتعثّرة، قد لا يكون مفهوماً البتّة لماذا يميل البعض لإنفاق نقودهم على سلع لا يحتاجوها بالرغم من علمهم أنهم قد يكونون مقبلين على أشد أيامهم ضبابية واضطراباً؟ كموضة التسوق الإلكتروني التي تصبح أكثر رواجاً اليوم.

لا يحتاج الناس اليوم دلائل جديدة تثبت وجود علاقة ارتباطية راسخة بين حجم الاستهلاك والقلق، وتحديداً في ظرف يشبه الذي نعيشه اليوم مع الوباء. لكن ظهور الوجه الفج لنزعة الاستهلاك اليوم، يُعيد طرح الأسئلة حول الآلية التي استطاعت من خلالها منظومة رأس المال برمجة حاجات الناس واقتراح ما يُشبعها. كما لو أن الاستهلاك يتحوّل إلى شكل من أشكال الفاعلية والتعبير عن الحضور في ظل العجز عن الحركة والعمل والتواصل مع الآخرين.

ولفهم العلاقة بين القلق والاستهلاك يمكن العودة إلى قراءة أعمال بعض المُفكّرين الذين حللوا منظومة الخوف في الغرب، وبيّنوا كيف أن القلق اللاعقلاني الذي حكم المجتمعات الغربية من الموت والأوبئة والحروب النووية والباردة كان يتخذ في كل مرحلة أشكالاً جديدة، ويبحث عن منافذ مختلفة للتفريغ.

رمزيّة السلع: من الثلّاجة إلى لفائف ورق التواليت

ستبقى في ذاكرتنا صور الرفوف الخالية من لفافات ورق التواليت في السوبر ماركت والمعارك والشجارات للحصول عليها، وعربات التسوق المليئة بها، كتجسيد لذكرى بدء انتشار وباء كورونا والاستعدادات للتصدي له. بالنسبة لشرائح واسعة من سكان البلدان العربية، بدا الإقبال الهستيري على شراء ورق التواليت– قبل الأطعمة والكمامات– في بلدان مثل: أمريكا وبريطانيا وألمانيا نوعاً من الاستعارات الثقافية غير المفهومة، كما لو أن القلق الجماعي، أظهر جرعة صادمة من الفردانية والهستيرية. فظهرت صور تسخر من سريالية ما يحصل، بالقول: بأن شاباً عام 2050 فتح الطرد الأخير من مخزون ورق التواليت الذي ابتاعه أهله عام 2020.

والحقيقة، أن نزعة الاستهلاك الذي يعمل القلق على تغذيتها كانت تبحث في كل مرحلة تاريخية عن سلعة أو مُنتج يُشبعها. يصف سيرجي قره– مورزا في «التلاعب بالوعي» كيف تحوّلت الثلاجة في الوعي الجمعي الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، إلى رمز للأم التي تحمي طفلها من الجوع، وكيف تحوّل خزن الطعام وتكديسه إلى وسيلة للسيطرة على القلق، بحيث وظّف المعلنون هذه المعلومات أحسن توظيف. يصف مورزا أيضاً: كيف استطاعت شركات الإعلان استثمار خوف الناس من الحرب النووية بالترويج للمكيفات الهوائية التي تضمن «تنقية الهواء داخل البيت» وعزله عما يحصل في الخارج.

واليوم، لا يحتاج المرء دقة ملاحظة استثنائية للانتباه إلى أن إعلانات مواد التنظيف والصابون والمعقمات تعيش عصرها الذهبي على شاشات قنوات عربية، مثل: مجموعة «MBC» وغيرها. ف 90% من الإعلانات مُخصصة للترويج للمنتجات التي تقتل 99,99% من الجراثيم، دون أي تجديد في طروحات القالب الدعائي القائم على جهود الأم التي تفني حياتها في تلميع الأرضيات، وتعقيم الحمامات، لحماية أسرتها من أمراض وأوساخ العالم.

العيش داخل ثلاجة الطعام

في مؤلفاته، كثيراً ما يشير مورزا إلى ظاهرة نفسية فريدة يسميها «أعراض الكافيتريا» وتتمثل بالحاجة التي تعتري سكان المدن إثر الضغط النفسي من العمل واستخدام وسائط النقل، بحيث يشعرون حين وصولهم إلى البيت بالحاجة إلى قضم شيء ما.

لا يحتاج المرء دقة ملاحظة استثنائية للانتباه إلى أن إعلانات مواد التنظيف والصابون والمعقمات تعيش عصرها الذهبي على شاشات قنوات عربية

ويؤكد مورزا أن لكلمة قضم أهمية خاصة هنا، فهي ليست مجرد عملية التهام للطعام استجابة لنوع من الجوع.

فيما بعد، طوّر علماء النفس هذا المفهوم متحدثين عمّا يُسمى «بالجوع أو الأكل العاطفي» والذي يعني أن الناس قد يتناولون الطعام للتخلص من مشاعر سلبية، وليس فقط استجابة فيزيولوجية للإحساس بالجوع. وبهذا المعنى كانت فترة الحجر الصحي وما تلاها خير مثال على تعاظم هذا الشكل من الحاجات. أصبح استهلاك الطعام داخل المنزل، تكثيفاً لكل أشكال الاستهلاك الأخرى التي لم تعد متاحة خارجه، ويظهر هذا من كم الصور التي تسخر من رحلات الذهاب والإياب المتكررة إلى الثلاجة، والحوارات المتخيلة التي يجريها الناس مع ثلاجاتهم وأطعمتهم.

ما نريد مقابل ما نحتاج حقاً..

قد يكون من السهل الغرق في الوعظ والتقريع ولوم الناس على نزعاتهم الاستهلاكية التي تعبّر عن نفسها هنا أو هناك. لكن الدرس الأهم الذي يتعلمه من يقرأ كتابات مورزا هو عدم الاستخفاف بتصورات الناس، أو أوهامهم عمّا يريدونه، حتى وإن بدت تلك الرغبات غير منطقية، أو لا تتفق مع تراتبية هرم ماسلو للحاجات. فمورزا يستقي فكرته تلك ويطورها من عبارة كارل ماركس التي تقول: «الحيوان يريد الشيء الذي هو بحاجة إليه، أما الإنسان فهو يحتاج الشيء الذي يريد».

من جهة، لا يجب اليوم الاستخفاف بالحاجات الروحية والنفسية للناس زمن الكورونا، فإنفاق المال على سلع غير ضرورية، أو استهلاك الطعام بكثرة هي مجرد محاولات يائسة من الناس لتخفيف التوتر واستعادة الشعور بالسيطرة في مواجهة متغيّرات فجائية وكارثية لم يختبروها سابقاً.

لكن عدم الاستخفاف هذا لا يعني التشجيع على النزعة الاستهلاكية، فأزمة كورونا كشفت بصورة مذهلة كيف ضللت التشكيلة الاقتصادية الناس، وجعلتهم يركضون وراء وَهْم حاجتهم للأسلحة، ومستحضرات العناية بالبشرة، وورق التواليت، بدلاً من المطالبة بحقوق الطبابة والخدمات الصحية والغذاء والعمل. يبدو بعد كل اعتبار أن احتياجات ملايين الناس في العالم ما تزال مُركّبة وفق الصيغة التي تصوّرها ماسلو في هرمه، حتى وإن بدا أن رغباتهم تحلّق في مكانٍ آخر.

ربما يمكن الاستفادة اليوم من سابقة كورونا، التي أجبرت العالم للمرة الأولى على تأمل المنظومة الاقتصادية المسيطرة، وعلاقات العمل، والسلوك الاستهلاكي، والقيم الاجتماعية التي وصلت بنا إلى لحظة مثل التي نعيشها اليوم. وبالتالي، يكون هذا الوقت ملائماً جداً للبحث عمّا يُشبع حاجات الناس الروحية حقاً، ويُغذي شعورهم بوجودهم، ويخفف من اغترابهم.